

**توثيق دينامية المجلس من خلال بلاغاته
وتدويناته على مواقع التواصل الاجتماعي
2020 - 2018**

منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط - المغرب

©CNDH - 2022

**توثيق دينامية المجلس
من خلال بلاغاته
وتدويناته على مواقع
التواصل الاجتماعي**

———— 2020 - 2018 ————

أكتوبر 2022

تقديم

أولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أهمية خاصة للتداول العمومي وحرص على إطلاع الرأي العام حول عدد من المواضيع ذات البعد الوطني والإقليمي والدولي ارتباطا بالمهام الموكولة إليه في مجال حماية ضحايا حقوق الإنسان وتعزيز ثقافتها؛ وما يرتبط بحقوق الإنسان والإعلام؛ التعاون والعلاقات الدولية؛ متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛ تعزيز عمل الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، إلخ.

ويوثق المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال هذا الإصدار مواقفه وتدخلاته على مستوى مجموعة من القضايا الراهنة التي سلط عليها الضوء، سواء منها المتعلقة بأنشطته أو بأنشطة لجنه الجهوية وآلياته الوطنية خلال ولاية المجلس الحالية (من دجنبر 2018 إلى غاية 2020).

وتعكس هذه البلاغات دينامية المجلس الرامية إلى تعزيز مكانة المؤسسة وإشعاعها الوطني والإقليمي والدولي، وكذا تفعيل أدوارها وصلاحياتها ووسائل عملها، وفقا للاستراتيجية التي تبنها المجلس خلال ولايته الحالية القائمة على «فعلية حقوق الإنسان وطبقا لمبادئ باريس».

تضم هذه الوثيقة 102 بلاغا صحفيا وأهم تديونات/تغريدات المجلس على حسابات التويتر وفيسبوك. وتروم تمكين القارئ من الاطلاع على القضايا التي انكب عليها المجلس وتقديم تصور حول أنشطة المؤسسة وطبيعة عملها أمام التحديات المستجدة والمتعددة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والوقاية من انتهاكها في السياق الوطني والدولي.

وتعكس هذه الدينامية أولويات المجلس فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ تتبع الحركات الاحتجاجية؛ الهجرة واللجوء اتجار بالبشر؛ الوقاية من التعذيب؛ عقوبة الإعدام؛ حرية الجمعيات وحرية الرأي والتعبير؛ الأشخاص في وضعية إعاقة؛ الحريات الفردية؛ الحق في التعليم؛ الحق في الصحة؛ الحق في التنمية؛ الحق في الحصول على المعلومة؛ الذكاء الاصطناعي والمواطنة الرقمية؛ الحق في الماء والحق في بيئة سليمة؛ المساواة وحقوق الإنسان؛ حقوق الطفل؛ حقوق المرأة؛ ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ إلخ.

يتعلق الأمر بإصدار يوثق قضايا إما أثارها الرأي العام أو انتهاكات تابعها أو أثارها المجتمع المدني وهو كذلك ترجمة لدينامية المجلس، ويتضمن الإصدار 156 صفحة، ترسم مضامينها ملامح عمل موضوعي، جاد ومتجدد ومتفاعل مع الديناميات الجهوية والوطنية والإقليمية والدولية وأولويات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها داخل المغرب وخارجه.

2020

إطلاق حملة تحسيسية رقمية من أجل مناهضة جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في وضعية إعاقة

يطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآليته الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ابتداء من 30 دجنبر 2020، حملة تحسيسية رقمية على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل مناهضة جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في وضعية إعاقة.

وتندرج هذه الحملة التحسيسية، في إطار تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع توصية لجنة الأمم المتحدة التي تدعو إلى «تنظيم حملات تحسيسية لتغيير الصور النمطية، والأحكام المسبقة السائدة حول النساء والفتيات في وضعية إعاقة».

وتهدف الحملة أساسا إلى النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والحد من جميع أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة، وتحسيس الرأي العام بأهمية المساواة واحترام حقوق النساء والفتيات في وضعية إعاقة.

«نطلق هذه الحملة الرقمية من أجل مناهضة التمييز المركب والمضاعف ضد النساء والفتيات في وضعية إعاقة» تقول السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفة أن المجلس يسعى من خلال هذه الحملة الرقمية إلى «التأكيد على أهمية مشاركة هذه الفئة في تسيير الشأن العام، بدل تقييده ضمن صورة نمطية تقوم على أحكام مسبقة وتتخذ أشكالا تمييزية مختلفة ومتعددة تكون مضاعفة ومركبة بالنسبة للنساء والفتيات في وضعية إعاقة».

وتستهدف هذه الحملة بشكل خاص مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، يوتوب، تويتر) التي تستقطب مختلف الفئات الاجتماعية، من خلال التواصل باللغة العربية (الدارجة) واللغة الأمازيغية ولغة الإشارة.

ومن أجل إنجاح هذه الحملة التحسيسية تم اعتماد مجموعة من الأدوات والوسائل التواصلية الملائمة تهم أساسا إطلاق فيديوهات تعرض شهادات نساء وفتيات في وضعية إعاقة ومجموعة من الرسائل التحسيسية، فضلا عن مجموعة من الأسئلة والأجوبة التي تحيط بموضوع الإعاقة.

يندرج إحداث الآلية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار توسيع صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وتعتبر آلية انتصاف تعمل على التصدي لأي خرق وانتهاك لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بناء على شكايتهم، من ينوب عنهم أو بصفة تلقائية.

«وتتولى هذه الآلية القيام بالأبحاث والتحريات المطلوبة لحماية حقوقهم والنهوض بها مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز وتيسير كل سبل الإدماج في المجتمع والمشاركة التامة المبنية على احترام الاستقلالية الفردية والكرامة الإنسانية، فضلا عن تتبع تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الخ.» تؤكد السيدة زهور الحر، منسقة الآلية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

توصية إضافية لمذكرة المجلس حول النموذج التنموي الجديد من أجل تنمية تستحضر إضاءات التاريخ وحفظ الذاكرة

صادقت الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في دورتها العادية الثالثة المنعقدة يوم الجمعة 4 دجنبر 2020، على توصية إضافية لمذكرته حول «فعلية الحقوق والحريات في المغرب... من أجل عقد اجتماعي جديد» تخص استحضار التاريخ وحفظ الذاكرة في التنمية من خلال التأكيد على النهوض بالتاريخ المغربي بكل روافده وأهمية حفظ الذاكرة لبلورة نموذج تنموي جديد.

وقد دعا المجلس من خلال هذه التوصية، المعنونة «من أجل تنمية تستحضر إضاءات التاريخ وحفظ الذاكرة»، إلى وضع خطة وطنية مندمجة لحفظ الذاكرة ذات أساس قانوني تحدد مجالات التدخل والاشتغال وتضمن إلتقائية وانسجام البرامج التي ستنجزها مختلف المؤسسات العمومية في هذا المجال.

جدير بالذكر أن المذكرة التي رفعها المجلس للجنة الخاصة بالنموذج التنموي قد قدمت عناصر تصور المجلس لاستراتيجية تنموية تهدف إلى جعل فعلية الحقوق والحريات مدخلا أساسيا لضمان الحق في التنمية، وجعله في قلب الخيارات الاستراتيجية لبلادنا في المرحلة المقبلة وذلك ترجمة لاستراتيجية عمله المرتكزة على فعلية الحقوق والحريات، كما صادقت عليها جمعياته العامة المنعقدة في شتنبر 2019.

ندوة علمية عن بعد حول موضوع «الأشخاص ذوي الإعاقة ونطاق الأهلية القانونية»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة علمية عن بعد حول موضوع «الأشخاص ذوي الإعاقة ونطاق الأهلية القانونية»، وذلك يوم الخميس 17 دجنبر 2020 ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال (16:00).

وتندرج هذه الندوة في إطار صلاحيات المجلس في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تختص بها الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا تفعيل برنامج العمل السنوي للآلية في شقه المتعلق بتتبع ورصد أعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتروم هذه الندوة المساهمة في إثراء النقاش العمومي والبحث عن المداخل الفعالة والمعقولة الكفيلة بتحقيق التوازن والتكامل بين ضرورة إقرار الدول الأطراف بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع الأشخاص الآخرين في جميع مناحي الحياة (الفقرة 2 من المادة 12 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وضرورة اتخاذ الدول الأطراف للتدابير المناسبة لتوفير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الذي قد يحتاجونه أثناء ممارسة أهليتهم.

ويتضمن برنامج هذه الندوة جلستين سيتم تخصيصهما للمحاور التالية: «قراءة تحليلية لأحكام المادة 12 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، «الأشخاص ذوي الإعاقة والأهلية القانونية في القانون المقارن»، «الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع المغربي»، و«حصيلة التدابير والإجراءات التي اتخذها المغرب لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع آخرين في جميع مناحي الحياة».

وسيفتح أشغال هذا اللقاء، الذي سيتم بثه مباشرة على صفحة المجلس على الفيسبوك، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، إلى جانب السيدة ماري لويز أبوومو، مفوضة فريق العمل المعني بحقوق كبار السن وذوي الإعاقة-اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، السيدة كاثرين بيدريروس، أمانة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة-المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والسيد مهند العزة، الأمين العام للمجلس الأعلى للإعاقة بالأردن.

إطلاق ورشات تدريبية حول حقوق الإنسان لفائدة نزلاء السجون بجهة العيون-الساقية الحمراء

تخليدا لليوم العالمي لحقوق الانسان وبمناسبة اليوم الوطني للسجين، تنظم المديرية الجهوية لإدارة السجون واعادة الادماج بجهة العيون-الساقية الحمراء، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة العيون-الساقية الحمراء، ورشات تدريبية حول حقوق الإنسان لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية بالجهة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 14 دجنبر 2020 و30 يونيو 2021.

وتتمثل الغاية من تنظيم هذه الورشات التدريبية، التي ستشرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على تأطيرها، في تسليط الضوء على أهمية التكوين وتكريس المفهوم الإصلاحى لدور المؤسسات السجنية، التزاما بتنزيل التدابير الإجرائية لتنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان من خلال تعزيز برامج التدريب والتكوين والتوعية بقيم حقوق الانسان وآليات حمايتها والنهوض بها.

كما تسعى هذه الورشات إلى تكريس قيم التسامح والتضامن والمساواة في صفوف نزلاء المؤسسات من خلال استحضار قيم السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة على النحو المبين في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، فضلا عن تمكين النزلاء من آليات وكيفيات حل النزاعات بطرق سلمية ومكافحة كافة أشكال التطرف والتمييز والكرهية.

ستنطلق الورشة الأولى يوم الاثنين 14 دجنبر 2020، عن طريق استعمال تقنيات التواصل عن بعد، احتراماً للتدابير الاحترازية التي تفرضها الجائحة، على أن يتم تنظيم ورشتين تدريبيتين كل شهر وذلك إلى غاية متم شهر يونيو 2021. وستتختم هذه الورشات بتأسيس «نادي حقوق الانسان والمواطنة» بكل مؤسسة سجنية بالجهة.

إصدار طابع بريدي تخليدا للذكرى الثلاثين لإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بمناسبة الذكرى الثلاثين لإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تطلق مجموعة بريد المغرب بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس 10 دجنبر 2020، طابعا بريديا تذكاريًا احتفاءً بالجهود التي بذلتها هذه المؤسسة التعددية والمستقلة، على مدى ثلاثة عقود، من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في بلادنا.

«لقد كرس إحداث المجلس الانخراط الطوعي والإرادي للملكة المغربية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتفاعل غير المسبوق بين الإرادة العليا للبلد وبين الحركة الحقوقية والديمقراطية، من أجل الانكباب على مواضيع كانت تؤرق المجتمع المغربي»، تقول رئيسة المجلس بهذه المناسبة.

مؤسسة بصمت على مدى ثلاثة عقود، من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (-1990 2011) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (منذ 2011)، التحولات الحقوقية الكبرى التي شهدتها بلادنا، سواء في جوانبها التشريعية والمؤسسية والمجتمعية.

ويأتي إصدار هذا الطابع البريدي، الذي يحمل اسم «المجلس الوطني لحقوق الإنسان: 30 سنة»، من أجل إثراء سلسلة الطوابع البريدية الصادرة حول موضوع حقوق الإنسان منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، ومنها الإصدار الخاص بالدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان-مراكش (2014) والذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (2018).

بلاغ

اطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان على عزم مجموعة من ضحايا ماضي انتهاكات حقوق الإنسان الذين وضعوا طلباتهم خارج الآجال كما قررتها هيئة الإنصاف والمصالحة، تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقرات ثلاث لجان جهوية، يوم الخميس 10 دجنبر 2020، وذلك من أجل تقديم مطالب، مرتبطة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر الفردي.

وعليه فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقدم المعطيات التالية:

1. تتابع لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة دراسة الملفات الباقية لإصدار المقررات التحكيمية القاضية بالتعويض للحالات المتبقية والضحايا الذين توفوا أثناء احتجازهم أو التي هي في انتظار استكمال الوثائق الضرورية من طرف ذوي الحقوق؛

2. يتابع المجلس مشاوراته مع الإدارات المعنية لتسوية ملف التقاعد التكميلي لبعض الضحايا المدمجين في الوظيفة العمومية أو المؤسسات العمومية، تنفيذًا لتوصيات الإدماج الاجتماعي، والذي من المحتمل أن تتم تسويته مع مطلع السنة المقبلة؛

أما بخصوص الملفات التي قدمت خارج الآجال، فإن المجلس يذكر بما يلي:

1. اتخذت هيئة الإنصاف والمصالحة قرارات تتعلق بالحالات المعترية خارج الآجال؛

2. لم تصدر أية توصية من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص الحالات التي تقع خارج الآجال؛

3. لا يدخل تغيير الآجال ضمن مهام لجنة متابعة تنفيذ التوصيات؛

4. يجدد المجلس اقتراحه، الذي أوضحه خلال لقاءاته في مناسبات سابقة، واستعداده للترافع من أجل إيجاد صيغ ملائمة لجبر الضرر.

انتخاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئيساً للجنة الفرعية للاعتماد

انتخب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الإثنين 7 دجنبر 2020، بالإجماع رئيساً للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين. حيث انطلقت عن بعد، أشغال اللجنة، التي ستعقد ما بين 7 إلى 17 دجنبر الجاري. وهي الدورة التي كانت مقررة في مارس الماضي، وتم تأجيلها بسبب جائحة كوفيد-19.

وتتولى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، وهي أهم هيئة داخل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فحص وتقييم طلبات الاعتماد الواردة من 113 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم. وبذلك تكون اللجنة الفرعية للاعتماد هي الهيئة الدولية الوحيدة المخول لها البت في مدى استقلالية المؤسسات الوطنية وتلاؤمها مع مبادئ باريس، وفقاً للنظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

وترفع توصياتها إلى مكتب التحالف العالمي بشأن درجة الاعتماد التي تقترحها وكذا خلاصات عن عمل المؤسسات الوطنية الخاضعة للافتحاص، معتمدة كمرجعية لها مبادئ باريس للأمم المتحدة والملاحظات العامة للجنة الفرعية التي تعد أدوات تفسيرية لهذه المبادئ.

وتتألف اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد من أربع مؤسسات وطنية مصنفة في المركز «ألف»، أي أنه يشترط فيها التوافق التام مع مبادئ باريس، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993، وتمثل أربع مجموعات إقليمية هي أفريقيا وأوروبا وآسيا المحيط الهادئ والأمريكيتين. ويعد المجلس ممثلاً للمنطقة الإفريقية داخل هذه اللجنة الفرعية، إضافة إلى المؤسسات الوطنية من كندا وفرنسا وفلسطين.

وإضافة إلى هؤلاء الأعضاء الذين لهم حق التصويت، تتشكل اللجنة كذلك من أربع مؤسسات أخرى تكون لها صفة عضو مناوب، فضلاً عن ملاحظين دائمين هم المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي تتولى أيضاً مهمة السكرتارية داخل اللجنة الفرعية، والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتعقد اللجنة الفرعية دورتين في السنة يتم خلالهما تقييم مدى استجابة قوانين وممارسات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم لمبادئ باريس، وتعد تقريراً شاملاً عن أشغالها بعد نهاية كل دورة.

لقاءات للتفكير حول وضعية الطفولة بأقاليم جهة درعة- تافيلالت: الواقع والآفاق

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة-درعة تافيلالت، من 7 إلى 12 دجنبر 2020، خمس موائد مستديرة للتفكير وتعميق النقاش حول وضعية الطفولة بأقاليم الجهة: الواقع والآفاق تحت شعار: «من أجل جهة جديدة بأطفالها».

وتندرج هذه اللقاءات في إطار تمديد جسور التواصل بين مختلف الفاعلين في مجال الطفولة على مستوى أقاليم الجهة، وإثارة النقاش حول القضايا المرتبطة بحقوق الطفل، وكذلك إحياء لليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف العاشر من شهر دجنبر من كل سنة.

كما تهدف هذه الموائد الفكرية والحقوقية التي سيغني أشغالها ممثلو القطاعات الحكومية وفعاليات المجتمع المدني بأقاليم الجهة إلى المساهمة في تحديد الإشكالات الأساسية المرتبطة بوضعية الطفولة على المستوى المجالي، ووضع خطة إجرائية لحماية الطفولة بالجهة والنهوض بها، ووضع آليات لمتابعة تنفيذها.

ويتوزع برنامج هذه اللقاءات كما يلي:

- زاكورة: 07 دجنبر 2020 بالمركز الثقافي بزاكورة؛
- ورزازات: 08 دجنبر 2020 بقصر المؤتمرات بورزازات ؛
- تنغير: 09 دجنبر 2020 بالمركب الثقافي والتربوي بتنغير؛
- ميدلت: 11 دجنبر 2020 همز تنمية قدرات الشباب بميدلت؛
- الرشيدية: 12 دجنبر 2020 مملحة المديرية الاقليمية لوزارة التربية الوطنية بالرشيدية.

الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان: توصية إضافية للمذكرة للجنة الخاصة بالنموذج التنموي

عقدت الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان دورتها العادية الثالثة، عبر نظام التواصل عن بعد، يوم الجمعة 4 دجنبر 2020، طبقا لمقتضيات القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المؤسسة.

وصادقت الجمعية العامة على توصية إضافية لمذكرة المجلس ذات الصلة، باستحضار الذاكرة في التنمية، من خلال التأكيد على أهمية حفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بكل روافده لبلورة نموذج تنموي جديد. وكانت الجمعية العامة قد صادقت في دورتها الثانية في مارس الماضي على المذكرة التي قدمها المجلس للجنة الخاصة بالنموذج التنموي. بالإضافة إلى ذلك، صادقت الجمعية العامة خلال هذه الدورة على مشروع الميزانية السنوية للمجلس برسم سنة 2021.

وتداولت الجمعية العامة في محاور مشروع التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان لسنة 2020، حيث أكد الأعضاء في مداخلتهم على الأهمية البالغة لهذا التقرير، اعتبارا للظروف التي فرضتها الأزمة الوبائية والآثار المترتبة عنها، التي يمكن أن تحد من التمتع الفعلي بكافة الحقوق والحريات.

وتضمن برنامج الجمعية العامة تقديم تقرير حول عمل مكتب المجلس خلال الفترة الممتدة من مارس إلى نونبر الماضي، بالإضافة إلى تقارير أنشطة اللجان الدائمة والآليات الوطنية، وتقرير حول تنصيب أعضاء اللجان الجهوية (ما بين 7 شتنبر و27 أكتوبر 2020)، حيث استكمل من خلالها المجلس بنائه المؤسسي لتقوم اللجان الجهوية، باعتبارها آليات قرب، بمهام الحماية والنهوض والوقاية والتفاعل المباشر مع قضايا المواطنين والمواطنات.

وقام أعضاء الجمعية العامة في بداية الدورة بقراءة الفاتحة ترحما على روح عضوي المجلس المرحومة اجمعة حداد والمرحوم النقيب محمد مصطفى الريسوي، اللذين وافتهما المنية ما بين الدورتين. كما وجهوا التهنئة من جديد لأعضاء المجلس، الخبرات والخبراء الذين جرى انتخابهم بمختلف الهيئات الأممية بحيث أصبحت المملكة المغربية ممثلة في 8 هيئات وآليات تعاقدية من أصل 10.

محطات بارزة بين الدورتين (تزامنت مع فترة الحجر الصحي وحالة الطوارئ)

بالإضافة إلى أنشطة وعمل اللجان الدائمة والآليات الوطنية واللجان الجهوية واجتماعات مكتب المجلس، قام المجلس خلال هذه الفترة بـ:

- القيام بمهام تراقبية لدى الحكومة لدعم الفئات التي تعاني الهشاشة خلال فترة الحجر الصحي، بما فيها النساء ضحايا العنف والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين واللاجئين؛
- نشر نداء خاص بالمقاومات وحقوق الإنسان خلال تدبيرها للإجراءات الاقتصادية في فترة الجائحة؛
- الدعوة للتصويت لصالح توصية الأمم المتحدة بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام؛
- تقديم رأي حول مشروع قانون رقم 46.19 الخاص بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- تقديم مذكرة حول مشروع قانون رقم 72-18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات؛
- عقد لقاءات مع السلطات التنفيذية والقضائية والمنتخبة على مستوى الجهات؛
- التفاعل مع التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الأممية التابعة للأمم المتحدة من خلال مشاركة رئيسة المجلس وأعضاءه وأطره في النقاشات واللقاءات التفاعلية التي تم تنظيمها، بالإضافة إلى تقديم تقارير موضوعاتية ومرحلية بخصوص تدبير السلطات العمومية لجائحة كوفيد 19؛
- إطلاق حملة في سياق الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات؛
- المشاركة في الجمعية العمومية للتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية والتفاعل بخصوص الممارسات الفضلى للمجلس خلال جائحة كورونا وبشأن التغيرات المناخية؛ المصادقة على التقرير السنوي 2019 للتحالف، الذي أبرز في عدة مجالات مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي والعالمي؛ تفعيل توصية المجلس بخصوص إحداث فريق عمل حول حقوق المرأة وإدماج النوع الاجتماعي؛
- (...)

حملة لضمان فعالية محاربة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات

يطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ابتداء من الأربعاء 25 نونبر 2020، حملة لضمان فعالية محاربة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، من خلال تنظيم مجموعة من الورشات الوطنية والجهوية التي تهدف إلى تعميق الفكر وتطوير الأدوات الممكنة والمداخل للنهوض بأوضاع النساء والفتيات والحد من العنف الممارس عليهن.

وتندرج هذه الحملة في إطار «حملة الستة عشر يوما العالمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي»، التي تعتبر حدثا دوليا ينطلق سنويا في 25 نونبر، تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ويختتم في 10 دجنبر، الذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ويتمثل الهدف من الحملة التي يطلقها المجلس في الوقوف عند فعالية ومدى نجاعة الأطر القانونية والمؤسسية للحد من العنف ضد النساء والقضاء على الإقصاء، وضمان الحماية الاجتماعية للنساء في وضعية هشاشة، فضلا عن تعميق الفهم حول المداخل التي من شأنها تعزيز السياسات والتدابير الرامية إلى تمكين النساء اقتصاديا وضمان استفادتهن من خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما تروم هذه الحملة تعزيز قدرات الفاعلين الأساسيين على المستوى الترابي، لتملك المقاربة السليمة المتمركزة حول الناجية من العنف وللحد منه ضد النساء والفتيات.

وسيقوم المجلس، من خلال لجانة الجهوية، بإطلاق مشاورات وورشات على المستوى الجهوي، في احترام تام للتدابير الاحترازية التي تفرضها الجائحة، من أجل التفكير بمعية خبراء وفاعلين أساسيين في سبل التكفل بالناجيات من العنف، في أفق تقديم اجابة ملموسة ضد هذه الظاهرة، خاصة في سياق جائحة (كوفيد-19) ولتعزيز التقائية جهود مختلف القطاعات وبلورة رؤية موحدة ومنسجمة ترمي إلى الوقاية والحماية من العنف، والتكفل بالضحايا من النساء والفتيات.

وفيما يتعلق بمحور تعزيز قدرات المسؤولين على إنفاذ القوانين من حيث إعمال مضامين النصوص القانونية الوطنية، لاسيما القانون 103-13 والقانون الجنائي بشكل يتوافق والصكوك الدولية ذات الصلة، سيتم يوم الأربعاء 25 نونبر 2020، إعطاء الانطلاقة الرسمية لتدريب هيلب حول «مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزليين: الأطر المرجعية الدولية والوطنية»، بهدف تزويد المحامين والمحاميات بالعدة البيداغوجية لمناهضة العنف ضد النساء ومساعدتهم على تملك الأطر القانونية والمعمارية لضمان حقوق النساء الناجيات من العنف وآليات التكفل بهن تماشيا والمعايير النموذجية في المجال.

وسيفتح أشغال هذا التكوين السيد منير بن صالح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد مايكل انكلدو، رئيس مكتب مجلس أوروبا بالمغرب، والسيد عمر ودرا، رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

وسيتم ابتداء من مساء اليوم 25 نونبر إلى 10 دجنبر 2020 إنارة بناية المجلس الوطني لحقوق الإنسان باللون البرتقالي، الذي يرمز على المستوى الأممي، إلى اليوم العالمي مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم رأيه بخصوص مشروع القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بناء على طلب إبداء الرأي الموجه له من لدن رئيس مجلس النواب بتاريخ 6 أكتوبر 2020، رأيه حول مشروع القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وذلك إعمالاً للمادة 24 من القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تنص على أنه يقترح «كل توصية يراها مناسبة...، ويوجهها رئيس المجلس إلى رئيسي مجلسي البرلمان والسلطات الحكومية المختصة» والمادة 25 المتعلقة بإبداء الرأي في شأن مشاريع القوانين ومقترحاتها ذات الصلة بحقوق الإنسان، إلخ.

وتتوخى ملاحظات المجلس وتوصياته المضمنة في هذا الرأي المساهمة في تعزيز انسجام نص مشروع القانون مع المكتسبات الحقوقية التي رسخها دستور المملكة نصاً وروحاً ومع المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والتجارب الفضلى عبر العالم، ومع مستلزمات النهوض بمهام مؤسسة حيوية بالنسبة لمطلب الشفافية والوقاية من الفساد بمختلف أشكاله وبأدوارها الجوهرية.

كما تهدف إلى تقوية مقتضيات النص بمضامين من شأنها أن تشكل ضمانات فعلية للنهوض بمهام الهيئة وصلاحياتها ولممارسة هذه المهام والصلاحيات بما يضمن التطبيق الفعال للقانون ونجاعته في مكافحة الفساد باعتبار هذا الأخير خرقاً لحقوق الإنسان، وسبباً رئيسياً لضعف فعلية الحقوق ببلادنا، لكونه من العوائق التي تحول دون الولوج الفعلي المواطنين والمواطنات لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

ويتمحور الرأي الذي قدمه المجلس حول تسع ملاحظات وتوصيات ترمي أساساً إلى تعزيز صلاحيات الهيئة في مجال محاربة الفساد وتدقيق بعض المقتضيات القانونية.

وقد وقف المجلس، انطلاقاً من دراسة مقارنة بين مجموعة من الصيغ المؤسساتية المعتمدة في مجال مواجهة الفساد حول العالم، على وجود ثلاث نماذج كبرى تتراوح صلاحياتها بين الاهتمام بالوقاية من الفساد، أو مكافحته أو الجمع بين الوقاية والمكافحة.

وتبين للمجلس أن إناطة صلاحيات الرصد والتحقيق في قضايا الفساد تعتبر قاسماً مشتركاً بين كل النماذج التي تظلع فيها هيئات مكافحة الفساد بصلاحيات في مجال محاربة الفساد عبر إنفاذ القانون.

ومن جهة أخرى، أوصى المجلس بتعزيز صلاحيات الهيئة في مجال مكافحة الفساد خاصة فيما يتعلق بصلاحيات تلقي التبليغات والشكايات والمعلومات والقيام بإجراءات البحث والتحري.

كما أوصى بضرورة تحديد نطاق اختصاص الهيئة وتبيان حدود تداخل الاختصاص مع عمل واختصاص السلطة القضائية بشكل أكثر دقة والنص على وسائل ذاتية للهيئة ومساطر خاصة بها تمكنها من التصدي التلقائي لحالات الفساد والرشوة وفقا لروح مشروع القانون وتمكن مأموريها من إجراء التحقيقات التي تراها ضرورية ومناسبة تحت مسؤوليتها.

وقد اعتبر المجلس أن مقتضيات مشروع هذا القانون تشكل فرصة مواتية لتطوير بعض جوانب الترسانة القانونية الوطنية ذات الصلة بمحاربة الفساد، وخاصة منها مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، مما يعزز التكامل بين جهود مكافحة الفساد وتقوية ضمانات حماية حقوق الإنسان، إلخ.

اجتماع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بخصوص أعمال خطة عملها

انعقد اجتماع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب يومه 28 أكتوبر 2020 بمقر المجلس، لتقييم أعمال خطة عملها وتقديم خلاصات الزيارات التي قامت بها، وذلك برئاسة السيدة آمنة بوعيش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبحضور منسق الآلية، الدكتور محمد بنعجيبة، والأستاذة عائشة الناصري، عضوة الآلية، وخبراء الآلية.

وخلال هذا الاجتماع، تم التطرق إلى أنشطة الآلية والجوانب المرتبطة بعملها، ومواردها البشرية والمالية واللوجستية. كما تناول الاجتماع ظروف الزيارات الاثنتي عشرة (12) التي أجرتها الآلية لمختلف أماكن الحرمان من الحرية.

ويتعلق الأمر بالمؤسسات السجنية بكل من تطوان وطنجة والداخلة، ومركز لحماية الطفولة بالدار البيضاء، ومراكز للشرطة بكل من الرباط والدار البيضاء والداخلة، ومركز للدرك الملكي بالداخلة، ودار لإيواء المسنين بسطات. وراعت الآلية في اختيارها لهذه الأماكن التوزيع الجغرافي ونوع الفئات المحرومة من الحرية.

وأجريت الزيارات من أبريل إلى نهاية شتنبر 2020، حيث تمت في سياق يتميز بانتشار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها على جميع الفئات المحرومة من الحرية. وأعدت الآلية تقارير في إطار هذه الزيارات، وقدمت ملاحظات وتوصيات إلى السلطات المسؤولة عن تدبير تلك الأماكن. وتعتزم الآلية القيام بزيارات لتتبع مدى أعمال هذه التوصيات.

وسيتم إعداد تقرير سنوي عن حصيلة أنشطة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب يدرج ضمن التقرير السنوي للمجلس، كما هو منصوص عليه في القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويسجل المجلس التعاون الإيجابي الذي أبدته السلطات المسؤولة عن أماكن الحرمان من الحرية التي تمت زيارتها.

ويجدر التذكير أن أعضاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب تم تعيينهم خلال الدورة العادية الأولى للجمعية العامة للمجلس في شتنبر 2019، وذلك وفقا للقانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووفاء بالالتزامات الدولية للمغرب، وخاصة البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو للإنسانية أو المهينة.

متحف الحسيمة: من أجل منطقة الريف وإغناء تاريخ المغرب والذاكرة المغربية المشتركة

في إطار أعمال استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بحفظ الذاكرة، عقدت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صباح يومه الخميس 15 أكتوبر 2020 بمقر المجلس، اجتماعا مع شركاء إحداث متحف الحسيمة، حضره ممثلو كل من وزارة الداخلية ووزارة الثقافة ورئيس المجلس البلدي للحسيمة وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، فضلا عن مكتب الهندسة المعمارية المكلف بتنفيذ هذا المشروع.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار أجرأة الدينامية الجديدة لمسار إنجاز مشروع متحف الحسيمة وتسريع وتيرة إنجاز الأشغال المتعلقة به، وذلك عقب تقديم طلب العروض المتعلق بإنجاز الدراسة المتحفية المتعلقة بتهيئة المتحف.

«نصبو إلى أن يكون متحف الحسيمة نموذجا يحتذى به في باقي جهات المغرب ونطمح إلى أن يشكل دعامة وعمقا للذاكرة المغربية بتجلياتها الاقتصادية والثقافية والبيئية من خلال تقدير المكونات المادية وغير المادية لمنطقة الريف، التي نعول على إحداث المتحف لتعزيز الاهتمام بذاكرتها (دراسة وتوثيقا)، باعتبارها لبنة من اللبنة التي تغني تاريخ المغرب وذاكرته المشتركة. الذاكرة إنارة وفهم لأحداث الماضي ونبراس ينير المستقبل ويلهم الممارسات الفضلى على جميع المستويات». آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وتتمثل الخطوات المقبلة في دينامية إنجاز المشروع أساسا في: إنجاز الدراسات السينوغرافية والمتحفية المتعلقة بالتهيئة وتجهيز البناية؛ وانطلاق أشغال التهيئة والتوطين التقني والتأثيث؛ وانطلاق أشغال البحث وتملك الدعامات الأساسية القابلة للعرض (مجموعات التحف، المواد التراثية وغيرها)؛...

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تندرج فلسفة إحداث متحف الحسيمة في سياق المستلزمات الدستورية التي كان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد لخصها في الخطاب الذي وجهه للمشاركين في لقاء المجلس الدولي سنة 2011، الذي أكد فيه على ضرورة لحفظ الذاكرة الجماعية للمغاربة «باعتبارها لبنة أساسية على درب استكمال بناء المجتمع الديمقراطي»، وعلى تدعيم مصالحة المغاربة مع تاريخهم، وتجاوز شوائب الماضي، تحصينا لحاضرهم.

جدير بالذكر أنه تم التوقيع سنة 2019 على اتفاقيتي شراكة مع كل من مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة ووزارة الثقافة، وأخرى مع المجلس البلدي للحسيمة في سياق مشروع إحداث متحف الحسيمة.

ندوة إطلاق مشروع «فعلية الحق في الصحة بالمغرب: نحو نظام صحي يرتكز على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة «كونراد أديناور»، ندوة إطلاق مشروع «فعلية الحق في الصحة بالمغرب: نحو نظام صحي يرتكز على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان»، وذلك يوم الأربعاء 14 أكتوبر 2020 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

يندرج هذا المشروع في إطار ممارسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمهامه بصفته مؤسسة وطنية تتولى مهام الوقاية والحماية والنهوض بحقوق الإنسان، وبالنظر للاختلالات المتعددة التي تؤثر على قدرة النظام الصحي بالمغرب على ضمان حق الولوج للرعاية الصحية للجميع، في أفق الاستفادة من دروس الأزمة الصحية الناجمة عن وباء (كوفيد-19).

كما يسعى المشروع لتمكين جميع المتدخلين، فضلا عن الشركاء الوطنيين والدوليين، للتداول وتبادل الآراء حول سبل إصلاح النظام الصحي بالمغرب، على ضوء العوائق التي تمنع الولوج للحق في الصحة. كما يهدف إلى الترافع من أجل وضع استراتيجية صحية وطنية مندمجة، دامجة ومنسجمة، قادرة على ضمان الحق في الصحة للجميع، ومواجهة التفاوتات الاجتماعية والمجالية التي تعيق تمتع الجميع بهذا الحق.

يتضمن برنامج هذه الندوة، التي ستعرف مشاركة الهيئات المهنية وشبكة الجمعيات العاملة في مجال الصحة، جلستين مخصصتين لـ«استكشاف سبل الإصلاح وتجويد فعلية الحق في الصحة»، وسيختتم بعرض «الملخص وتقديم برنامج النقاش الجهوي».

كما سيتوج هذا النقاش الجماعي بتقرير ختامي، سيكون بمثابة خارطة طريق لإجراء إصلاح شامل للنظام الصحي في المغرب ما بعد (كوفيد-19).

وستتميز الجلسة الافتتاحية، التي سيتم بثها مباشرة عبر صفحة المجلس على فيسبوك، بمشاركة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد خالد آيت الطالب، وزير الصحة، السيدة مريم بيكدلي، ممثلة منظمة الصحة العالمية في المغرب، والسيد ستيفن كروجر، مدير مؤسسة «كونراد أديناور».

استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص متابعة تنفيذ توصيات العدالة الانتقالية

أعلنت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوغياش، عن بعض عناصر استراتيجية المجلس بخصوص متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي وذلك خلال حفل تنصيب الأعضاء الجدد للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت صباح يومه الخميس 8 أكتوبر 2020 بالرشيدية.

وارتأت السيدة بوغياش الإعلان عن هذه العناصر من استراتيجية المجلس من جهة درعة-تافيلالت للرمزية التاريخية والحقوقية وموذجية المصالحة في هذه الجهة.

وقد أكدت رئيسة المجلس بهذه المناسبة أن الهدف من هذه الاستراتيجية يتجلى في ثلاثة مستويات رئيسية «فعل حقوقي بحكم مسؤوليتنا كمدافعين عن حقوق الإنسان ومبادرين بإطلاق مسار العدالة الانتقالية منذ أكثر من 20 سنة، ومسؤوليتنا كذلك من حيث استكمالها على أساس الفعل الحقوقي وليس بالاعتماد على الإيديولوجية أو فكر سياسي محدد».

هدفنا، تضيف السيدة الرئيسة، أن تصبح مراكز الاعتقال غير النظامية والاختفاء القسري مراكز وفضاءات ثقافية واجتماعية ومراكز لحفظ الذاكرة، بمعنى أن تتحول من مراكز الاختفاء والاعتقال إلى مراكز الحياة وحتى لا يتكرر ما جرى.

وإعمالا لهذه الاستراتيجية، قامت رئيسة المجلس وممثلو القطاعات الحكومية المعنية والسلطات المحلية بزيارة ميدانية للاطلاع على مدى تقدم أشغال تهيئة فضاء تزامرت، حيث شددت الرئيسة بأن تدبير هذه المرافق سيتم بشراكة وتعاون مع الساكنة وجمعيات الضحايا.

وسيواصل المجلس في نفس الإطار زيارة باقي مواقع الذاكرة بقلعة مكونة وأكدر، تليها زيارات ميدانية على الصعيد الوطني لمختلف أماكن حفظ الذاكرة التي عانت من ماضي الانتهاكات، حيث سينظم في الأسبوع المقبل اجتماع مع شركاء إحداث متحف الحسيمة وإعادة تهيئة مقبرة ضحايا أحداث 1981 ومقبرة الناصور، قصد تحويلها من فضاءات للعزلة إلى فضاءات مندمجة مع محيطها المحلي والوطني.

كما سيصدر في بداية سنة 2021 تقريرا مفصلا حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص حفظ الذاكرة وعدم التكرار، جبر الضرر الفردي والجماعي وكذلك تلك المتعلقة بالإصلاحات الدستورية التشريعية والمؤسسية.

وباعتبار أن حقوق الإنسان فعل ميداني وفكر حقوقي، سيتم تنظيم، في بداية السنة المقبلة، ندوة دولية حول العدالة الانتقالية، بمشاركة الأطراف المعنية والفاعلين وخبراء وطنيين ودوليين.

اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام: ندوة حول «عقوبة الإعدام بين القانون والممارسة»

مناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، الذي يصادف العاشر من أكتوبر من كل سنة، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتلاف المغربي ضد عقوبة الإعدام وجمعية جميعا ضد عقوبة الإعدام وشبكة برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام وشبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام وشبكة الصحافيات والصحافيين من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، ندوة عن بعد (vidé-conférence) حول موضوع «عقوبة الإعدام بين القانون والممارسة»، وذلك يوم الثلاثاء 6 أكتوبر 2020 ما بين الساعة الرابعة زوالا والسادسة مساء.

ويندرج هذا اللقاء في إطار مشروع «مواكبة البرلمانيين، والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني نحو إلغاء عقوبة الإعدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، الممول من طرف مفوضية الاتحاد الأوروبي بالمغرب والوكالة الفرنسية للتنمية ووزارة الشؤون الخارجية بسويسرا.

كما يهدف اللقاء إلى التعريف بالرهانات الجديدة المتعلقة بقضية عقوبة الإعدام بالمغرب من خلال إشراك كل من البرلمانيين وممثلي منظمات المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين، بالإضافة إلى المهنيين القانونيين والقضائيين وكل الشركاء الذين يمكن أن يساهموا في مواكبة المغرب نحو إلغاء عقوبة الإعدام.

وسيتناول المشاركون خلال هذه الندوة مجموعة من المحاور تهم أساسا: «عقوبة الإعدام في القانون: الرهان الرئيسي في إصلاح القانون الجنائي»، «عقوبة الإعدام في الممارسة: أي فعالية للحق في الحصول على محامي؟»، «عقوبة الإعدام، مقاربة فلسفية»، و«قرار الأمم المتحدة الداعي إلى إلغاء عالمي لتطبيق عقوبة الإعدام».

هذا وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة بمدخلة كل من السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد أليسيو كاببياني، رئيس مساعد، مفوضية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، فضلا عن ممثلي الشركاء المنظمين لهذا اللقاء.

بعدها سيتم عرض مقدمة تمهيدية حول «الالتزامات الدولية للمغرب وعقوبة الإعدام»، من تقديم السيد محمد عياط، المستشار الخاص للمدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية في مجال التعاون مع شمال إفريقيا والشرق الأوسط وعضو اللجنة المعنية بالاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي لطالما ترافع ودافع عن موقفه الداعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام، دعا الحكومة المغربية في أكثر من مناسبة إلى الانضمام للبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

تقرير موضوعاتي حول احتجاجات جرادة

يصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره الموضوعاتي حول احتجاجات جرادة، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها والنهوض بها وضمان ممارستها الكاملة، وصيانة كرامة المواطنين والمواطنات وحقوقهم وحرياتهم، أفرادا وجماعات، وإعمالا للصلاحيات والمهام المسندة إليه طبقا للمادتين 4 و 5 من القانون رقم 76-15 لاسيما في مجال رصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي.

ويهدف هذا التقرير، الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف الجمعية العامة للمجلس، المنعقدة من 6 إلى 8 مارس 2020، إلى رصد الأحداث وتتبعها وتوثيقها وتقييم آثارها على الحقوق والحريات، وفقا للمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب والضمانات التي يوفرها الدستور والتشريعات الوطنية، كما يروم تقديم مقترحات مبنية على مقارنة حقوقية من شأنها المساهمة في معالجة القضايا المتصلة بمطالب احتجاجات جرادة من جهة، واستخلاص النتائج للحيلولة دون تكرارها في سياقات مشابهة من جهة أخرى.

وتؤكد رئيسة المجلس، السيدة آمنة بوغياش، في تقديم التقرير أن «احتجاجات جرادة تعد أحد مظهرات إشكالية الانتقال من مرحلة استغلال المناجم في المدن التي تعتمد على النشاط المنجمي إلى ما بعد استفادها، حيث كان ينبغي أن تشكل فرصة للتفكير في بناء استراتيجية وطنية استباقية لتدبير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمدينة جرادة والمناطق المشابهة لها والتي تجعل الانتقال إلى ما بعد استغلال المناجم مسألة حتمية، باعتبار أن لها مدة زمنية افتراضية لتتوقف عن الإنتاج».

وبناء على ذلك، تضيف السيدة بوغياش، « فإن المجلس لينبه إلى ضرورة تبني استراتيجية تعتمد الإنذار المبكر فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نظرا للعواقب التي يمكن أن تنجم عنها والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى وقوع توترات اجتماعية، حيث يكتسي العمل الاستباقي والمبكر أهمية خاصة في ضمان اتخاذ إجراءات وقائية مناسبة لحماية السلم المدني».

ويقدم هذا التقرير، الذي تمت صياغته في الفترة الممتدة بين دجنبر 2019 وفبراير 2020 في ستين صفحة والذي ساهمت فيه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق بشكل كبير، كل المعطيات التي توفرت لدى المجلس، بما فيها ما يتعلق بملاحظة المحاكمات وأعمال الرصد والتتبع والتفاعل مع السلطات المعنية والمجتمع المدني والفئات المتضررة.

كما يقدم التقرير 29 استنتاجا و36 توصية تمت صياغتها ارتكازا على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان، وبناء على تتبع اللجنة الجهوية بجهة الشرق ورصدها لمختلف أشكال التظاهر والاحتجاج التي عرفتها جرادة، وبناء على متابعة المجلس للاحتجاجات ومطالب الساكنة. وتتوزع التوصيات التي قدمها المجلس بين توصيات عامة وتوصيات خاصة مقدمة إلى كل من

السلطات العمومية والبرلمان وجهة الشرق، فضلا عن التوصيات المتعلقة بملاحظة محاكمات المتابعين على خلفية احتجاجات جردة.

ومن بين هذه التوصيات الدعوة إلى احترام حق التظاهر السلمي وإعمال التأويل الحقوقي بغض النظر عن التصريح أو الإشعار والعمل على تطوير المبادئ التوجيهية الوطنية التي تؤطر تدخل القوات العمومية. كما يلفت المجلس الانتباه إلى الحاجة إلى حوار وطني حول المقابولة وحقوق الإنسان والإسراع باعتماد خطة وطنية في المجال ووفقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان (عبر لجنة الشرق) يتدخل من أجل ضمان حق طفلة في التعليم، بمدينة جرادة

إثر تداول أخبار وتعليقات بمنصات التواصل الاجتماعي تفيد بتعرض تلميذة مقيمة بمدينة جرادة للحرمان من حقها في التعليم، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر لجنته الجهوية بجهة الشرق، بعقد اجتماع مع مسؤولي المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية ومع عائلة التلميذة المعنية، من أجل التأكد من صحة الوقائع والاستماع إلى إفادات المعنيين، وذلك بغرض التدخل لحماية حق التلميذة (آ.ع.) في الولوج إلى التعليم.

وفي هذا السياق، استمع عضو من مدينة جرادة، انتدبته لجنة الشرق لهذا الغرض لإفادة التلميذة المعنية ووالدها في اجتماع أكدتا خلاله على أن التلميذة كانت قد انقطعت عن الدراسة لأسباب صحية. كما أفادت أن العائلة كانت قد قدمت طلبات لاستئناف دراستها، غير أنها لم تتوصل بأي مراسلات بشأن قبول إحدى طلباتها، وهو الأمر الذي قد يعزى إلى تغيير عنوان الإقامة، بعد الانتقال إلى مسكن آخر لأسباب عائلية واجتماعية. وقد عزت التلميذة ووالدها «رفض» طلبات استئناف دراستها إلى مشاركتها في الاحتجاجات التي كانت قد شهدتها مدينة جرادة أواخر سنة 2017 وبداية 2018.

ومن أجل استكمال المعطيات للتدخل من أجل حماية حق التلميذة آ.ع. في التعليم، عقد عضو لجنة المجلس بجهة الشرق اجتماعا مع المدير الإقليمي للتربية الوطنية، أوضح هذا الأخير خلاله أن التلميذة لم تكن قد حصلت على المعدل السنوي الذي يمكنها من الانتقال إلى المستوى الموالي، وذلك لعدم اجتيازها لفروض المراقبة المستمرة بسبب الغياب الذي لم يقدم أي مبرر له، برسم الموسم الدراسي 2017 - 2018. كما أن التلميذة المعنية، حسب إفادات المدير الإقليمي، لم تتلق بالمواسسة التي كانت تتابع دراستها بها برسم الموسم الدراسي 2018 - 2019، مؤكداً أن حق المعنية في متابعة دراستها مضمون ولا خلاف عليه وأن فرصة تسجيلها ما زالت قائمة طبقا للقانون والمذكرات الوزارية ذات الصلة -إما بمدرسة الأزهار التي كانت تتابع فيها دراستها أو في أية مؤسسة أخرى بالمستوى الخامس، أو بمدرسة الفرصة الثانية (التربية غير النظامية). وقد جرى التأكيد خلال هذا الاجتماع على التزام المديرية الإقليمية باستقبال التلميذة المعنية ووالدها من أجل استكمال إجراءات تسجيلها وإيجاد حل نهائي لهذا المشكل.

تجدر الإشارة إلى أن التلميذة عبرت عن رغبتها القوية في استئناف دراستها من خلال البدائل المتاحة، رغم انقطاعها عن ذلك لمدة 3 سنوات. ومن المرتقب أن تحسم اختيار (التسجيل في المستوى الخامس أو التربية غير النظامية)، يوم الخميس 24 شتنبر 2020. ومن جهة أخرى، تمكنت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق، من خلال اللقاء مع التلميذة ووالدها والاستماع إليهما، من تفهم الظروف العائلية والاجتماعية التي تسببت في اضطراب مسار التلميذة الدراسي. وفي هذا الإطار، سيبدل المجلس ولجنته الجهوية كل المساعي الممكنة لدى المؤسسات المختصة لمعالجة الشق الاجتماعي لمشاكل هذه الأسرة، بما يضمن حق التلميذة المعنية في التعليم في ظروف ملائمة.

نشر مؤلف (BEAU LIVRE) لتكريم الراحل: «عبد الرحمان اليوسفي: مسار رجل دولة استثنائي»

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنشورات ملتقى الطرق مؤلفا تكريما لروح الفقيه الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، الذي توفي بتاريخ 29 ماي 2020، أشرفت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على إدارة منشوراته.

يعود هذا المؤلف الجماعي، الذي يحمل عنوان «عبد الرحمان اليوسفي: مسار رجل دولة استثنائي»، للسيرة المتميزة للراحل عبد الرحمان اليوسفي، باعتباره رجل دولة مغربي ومناضل من أجل الاستقلال وحقوق الإنسان وزعيم اشتراكي ووزير أول سابق.

« ليس المقصود من مبادرة تجميع هذا الكتاب تكريما للراحل اليوسفي التقاط تفاصيل كل ما كان عليه سي عبد الرحمن، ولكن المراد هو الاحتفاء باللوحة التي رسمها اسي عبد الرحمن بريشة محطات حياته وإنجازاته وإرثه. العدد المهم للشخصيات التي رغبت في المساهمة في هذا المؤلف لخير شهادة على عدد الأشخاص الذين أثر الفقيه في حياتهم وعلى الاعتبار الكبير الذي كان يحظى به والاحترام العميق الذي يكنه له الكثير من الناس، سواء منهم من استطاع أو من لم يتسنى له توديع الراحل بكلماته في هذا الكتاب.»

السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

يجمع هذا الكتاب مساهمات ثلة من الشخصيات، خمسة وعشرون شخصية منها وطنية وعشرون شخصية دولية، ممن حظوا بمعرفة الراحل أو رافقوه خلال مختلف محطات مساره في النضال من أجل الوطن. وبالإضافة إلى هذه المساهمات والشهادات، يتضمن الكتاب رسائل تعازي من العديد من الشخصيات والفاعلين، ومجموعة من الصور التي تخلد لمراحل بارزة من المسار المتميز للراحل.

تجدد الإشارة إلى أن الشخصيات الخمسة والأربعين قدمت شهاداتها بلغات مختلفة، هي: العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

على المستوى الدولي هذه الشخصيات هي:

- رؤساء دول سابقين: السيد فرنسوا هولند والسيد محمد المنصف المرزوقي؛
- الأبناء العامون للأمم المتحدة والأممية الاشتراكية واتحاد المغرب العربي: السادة أنطونيو كوتيريس، لويس أيلو والطبيب البكوش؛
- رئيس الحكومة الإسباني سابقا، السيد خوسي لويس ثاباطيرو؛
- رئيس البرلمان التونسي سابقا، السيد مصطفى بن جعفر؛

- وزراء سابقين: السادة الأخضر الإبراهيمي، جون بيير شوفينمون، وميغيل أنخيل موراتينوس؛
- رئيس شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، السيد محمد فايق؛
- أعضاء مجلس الشيوخ: السيدة إيزابيل أئيند بيسي والسيد بيدرو بوفيل أيل؛
- فاعلون في مجال حقوق الإنسان: السيد هاني مجالي والسيد معن بشور؛
- مثقفون وصحفيون: السادة دومينكو ديل بينو، بيدرو كاناليس، برهان غليون، وميشيل كيلو.

على المستوى الوطني:

- مستشارو صاحب الجلالة الملك محمد السادس: السيد أندري أزولاي والسيد عمر عزيمان؛
- الوزير الأول سابقا، السيد ادريس جطو؛
- رئيس مجلس النواب، السيد لحبيب المالكي؛
- فاعلون سياسيون: السادة محمد اليازغي، عبد الواحد الراضي، ومحمد بنسعيد أيت إيدر؛
- وزراء سابقون: السيدة نزهة الشقروني والسيدة عائشة بالعربي والسادة عبد الله ساعف، محمد أوجار، فتح الله ولعلو، محمد الحجوي، محمد سعيد السعدي؛
- رؤساء مؤسسات وطنية: السادة أحمد لحليمي العلمي، إدريس الكراوي، والمهدي قطبي؛
- دبلوماسيون: السيد بوغالب العطار والسيد محمد الذهبي؛
- مثقفون وصحفيون: السيدة جاكلين لوغمان (زكية داود) والسادة الطاهر بن جلون، عبد الإله بلقزيز، ومحمد الساسي؛
- فاعلون من المجتمع المدني: السيد محمد الصديقي والسيد محمد كرم.

« كل شهادة من الشهادات تسلط الضوء على جانب من جوانب المسار المتميز لسيد عبد الرحمان اليوسفي، رجل دولة مغربي اشتغل طول حياته وفقا للمبدأ والواجب وحسن التقدير وساهم في بناء تاريخ المغرب والإنسانية وبصم اسمه بقوة عبر الزمان والمكان»، آمنة بوغياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.»
السيدة آمنة بوغياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

«فعلية الحقوق والحريات في المغرب... من أجل عقد اجتماعي جديد»: مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول النموذج التنموي الجديد

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، في إطار مساهمته في النقاش الذي تعرفه بلادنا حول التوجهات الجديدة لاستراتيجية التنمية، مذكرته حول النموذج التنموي الجديد تحت عنوان «فعلية الحقوق والحريات في المغرب... من أجل عقد اجتماعي جديد»، وذلك استنادا إلى المادة 2 من القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس التي تنص على أنه «يتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات، وأفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال» وبعد مصادقة الجمعية العامة في مارس الماضي.

وتقدم المذكرة عناصر تصور المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاستراتيجية تنموية تهدف إلى جعل فعلية الحقوق والحريات مدخلا أساسيا لضمان الحق في التنمية، وجعله في قلب الخيارات الاستراتيجية لبلادنا في المرحلة المقبلة وذلك ترجمة لاستراتيجية عمل المجلس المرتكزة على فعلية الحقوق والحريات، كما صادقت عليها جمعياته العمومية المنعقدة في شتنبر 2019.

وكما يتجلى من خلال منهجية إعداد هذه المذكرة ومضامينها والتوصيات التي تقترحها، فإن المجلس يعتمد مقاربة شمولية لفعلية الحقوق والحريات، لا تختزل الفعلية في بعدها القانوني الصرف المتعلق بتفعيل القوانين فحسب، بقدر ما تولي أهمية قصوى للعوامل غير القانونية، سواء منها ما يتعلق بالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، أو بتلك المتعلقة بالثقافة والقيم والاستدامة. وتبين المذكرة أن الاعتماد على هذه العوامل في تداخلها وتركيبها، باعتبارها نقاط تمفصل حقوق الإنسان والتنمية، هو وحده الكفيل بضمان الحق في التنمية، باعتباره الغاية النهائية الأولى لاستراتيجية فعلية الحقوق.

أما الغاية الثانية لهذه الاستراتيجية، كما توضح المذكرة، فتتجلى في الاقتراحات الممكنة في مسار القضاء على التفاوتات المجالية والاجتماعية، بما يسهم في تعزيز الأبعاد الحقوقية للعقد الاجتماعي الجديد المنشود، والذي سيكون النموذج التنموي الجديد أحد تجلياته. «إن معالجة الاختلالات التي تحد من فعلية الحقوق والحريات تستوجب في معظمها، اعتماد سياسات عمومية ذات طابع إجرائي ملموس وذات أثر قابل للقياس. غير أن قدرة هذه السياسات والتدابير على تحقيق تغيير عميق وشامل في اتجاه جعل احترام الحقوق والحريات منطلقا للاختيارات التنموية ونتيجة لها في الوقت ذاته، يقتضي إحداث نوع من القطيعة مع المقاربات الفوقية في التعامل مع هذه السياسات وذلك عبر تأسيسها على منظومة من القيم التي تحكم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع»، تؤكد في هذا الإطار السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس

الوطني لحقوق الإنسان.

وقد اعتمد المجلس في بناء هذه المذكرة على منهجية تقوم على تحديد أربعة مجالات كبرى تتم فصل فيها حقوق الإنسان والتنمية وتشكل أسسا لبناء نموذج تنموي دامج للحق في التنمية، وتهتم: الأساس القيمي لفعالية الحقوق والحريات، الحاجة إلى إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز الولوج للحقوق الأساسية، اعتماد مقارنة تنموية مبنية على حقوق الإنسان، وأخيرا ضرورة إعطاء دينامية جديدة لدور الدولة في تعزيز فعالية الحقوق والحريات في مرحلة ما بعد جائحة (كوفيد19).

كما تقدم المذكرة تركيبا يشخص معيقات تحقيق فعالية حقوق الإنسان في المغرب انطلاقا من خمسة عناصر تتحلى في: صعوبات ترجمة الترسنة القانونية إلى ضمانات فعلية لحماية الحقوق والحريات، التفاوتات في الولوج للحقوق كمصدر للتوترات الاجتماعية، ضعف البعد الحقوقي للسياسات التنموية، انحصار قيم الديمقراطية والمواطنة والسلوك المدني، وأخيرا هاجس الاستدامة.

انطلاقا من عناصر التشخيص أعلاه، تقدم المذكرة تصورا للمرتكزات التي يقترح المجلس أن تستند عليها الخيارات التنموية البديلة، والتي تقوم على الأسس الخمسة التالية: فعالية الحقوق كشرط لتحقيق المواطنة وتجديد العقد الاجتماعي، اعتماد مقارنة استباقية في حماية وتعزيز الحقوق والحريات، الوعي بتداخل حقوق الإنسان والتنمية، رفع تحدي التقائية الفاعلين والبرامج والسياسات، ثم أخيرا الأساس القيمي لفعالية الحقوق كضرورة لإرساء عقد اجتماعي جديد.

وجدير بالذكر أن المجلس قد اعتمد في إعداد هذه المذكرة، التي تمت المصادقة عليها خلال جمعيته العامة الثانية المنعقدة في مارس 2020، مقارنة تشاركية دامجة قائمة على التشاور والإصغاء للفاعلين، بمختلف مواقعهم ومستوياتهم الترابية، والباحثين والخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولذلك فإن هذه المذكرة هي ثمرة كذلك لسلسلة من اللقاءات التي عقدتها مختلف هيئات المجلس على المستوى المحلي، الجهوي، والوطني من أجل إعداد تصور للنموذج التنموي الجديد من زاوية فعالية الحقوق والحريات والمساهمة في بلورة عقد اجتماعي جديد بمضمون حقوقي.

اليوم العالمي لمكافحة الاتجار في البشر: أمانة بوعياش تدعو إلى الإسراع في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار في البشر وإلى تكريم إسهامات من يعملون في الجبهة الأمامية لمكافحة هذه الجريمة

دعت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى تسليط الضوء على إسهامات المتواجدين في الصفوف الأمامية للمساعدة في مكافحة جريمة الاتجار في البشر وإلى تكريم تقليد وطني لتكريم كل من يعمل في جبهة إنهاء هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والاعتراف بأهمية أدوارهم.

ونبهت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن الوضعية الراهنة تحتم ضرورة الإسراع بوضع استراتيجية وطنية لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة، وفق مقاربة تشاركية مفتوحة أمام جميع الفاعلين.

وجاءت دعوة السيدة آمنة بوعياش في إطار الاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة الاتجار في البشر (30 يوليوز)، الذي نخلده هذه السنة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم جراء جائحة كوفيد 19. وبمناسبة هذا اليوم العالمي، دعت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريح لها، كذلك إلى ضرورة الانكباب على تعزيز الانخراط في جهود نشر الوعي والتحسيس بخطورة هذا الشكل من أشكال الاسترقاق الجديد، في إطار مكافحة هذه الجريمة، خاصة في ظل عدم التبليغ على حالات الاستغلال الجنسي (بالخصوص ضد النساء والأطفال) والزواج القسري وغيرهما من مظاهر وجرائم الاتجار في الأشخاص.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر والوقاية منه* (المجلس الوطني لحقوق الإنسان عضو فيها) كانت قد سجلت تزايداً للحالات المتعلقة بجريمة الاتجار بالبشر بالمغرب منذ دخول القانون رقم 27-14 الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر حيز التنفيذ، أواخر سنة 2016.

وحسب المعطيات المتوفرة، ارتفعت القضايا المتعلقة بجريمة الاتجار بالبشر على المستوى الوطني من 17 قضية سنة 2017 إلى 80 قضية سنة 2018، وتضاعفت سنة 2019، حيث بلغت 151 قضية. وقد سجلت الثلاث سنوات الأخيرة متابعة 585 شخصا في قضايا الاتجار في البشر، منهم 144 امرأة و84 أجنبيا.

أما ضحايا الاتجار في الأشخاص فبلغ عددهم 719 شخصا، تعرض 283 شخصا منهم للاستغلال الجنسي و58 شخصا للاستغلال في التسول، في حين تعرض 35 شخصا للاستغلال في السخرة. وقد بلغت مذكرات البحث الوطنية الصادرة في حق المشتبه فيهم في هذه القضايا 137 مذكرة، كما وضع 443 شخصا رهن تدابير الحراسة النظرية.

وعلى المستوى الدولي، تمثل النساء 49% (بينما تمثل الفتيات نسبة 23%) من إجمالي ضحايا الاتجار بالبشر في العالم، حسب موقع الأمم المتحدة الخاص باليوم العالمي لمكافحة هذه الجريمة. ويعد الاستغلال الجنسي أكثر ظواهر الاستغلال شيوعا في هذا الإطار، على المستوى الدولي، بنسبة 59%، تليه السخرة بنسبة 34%.

جدير بالذكر أن المغرب عمل على تعزيز تشريعه الوطني بإصدار القانون رقم 14-27 الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر، الذي دخل حيز التنفيذ في 25 غشت 2016. وقد عرف هذا القانون جريمة الاتجار بالبشر بشكل يطابق التعريف الأممي، كما ورد في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (وهو الإطار المرجعي الدولي لمكافحة الاتجار في البشر، يضاف إليه الخطة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي اعتمدها الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 2010، وشكلت خارطة طريق للدول الأطراف، وخطة التنمية المستدامة 2030، التي تتضمن أهدافا وغايات تدعو إلى إنهاء الاتجار بالبشر).

* اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر والوقاية منه، آلية وطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار في البشر والوقاية منه، محدثة لدى رئاسة الحكومة. تتكون اللجنة من ممثلي 14 قطاعا حكوميا و6 مؤسسات عمومية (من بينها المجلس الوطني لحقوق الإنسان) وممثلين عن المجتمع المدني. جرى تنصيب اللجنة بتاريخ 23 ماي 2019.

بوعياش وبنشماش يتفقان على تعزيز علاقات التعاون بين المؤسساتين

خصص اللقاء الذي جمع يوم الأربعاء 22 يوليوز 2020 بمقر الغرفة الثانية بالبرلمان، بين السيد عبد الحكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش والوفد المرافق لها، لتدارس سبل تعزيز وتقوية آليات التعاون والاشتغال بين المؤسساتين الدستوريين، بما في ذلك تحيين مذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسساتين سنة 2014، وكيفية تعزيز دور البرلمان في عملية ملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي.

واتفقت المؤسساتان على تحيين مذكرة التفاهم على ضوء مقتضيات النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين والقانون الجديد المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما يضمن متابعة تفعيل توصيات الآليات التعاقدية وملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقوية الحضور والمساهمة البرلمانية في أشغال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فضلا عن تكوين أعضاء وأطر مجلس المستشارين في مجال حقوق الإنسان.

وخلال هذا الاجتماع، تم تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المستشارين لمتابعة مراجعة مذكرة التفاهم بين المؤسساتين، وصياغة برنامج عمل مشترك بالنسبة للسنة التشريعية المقبلة وكذلك الاستعداد الثنائي للمشاركة في مختلف المحطات الوطنية والدولية التي تهم القضايا المشتركة..

انطلاق سلسلة اجتماعات عمل عن بعد بين رئيسة المجلس ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

وضعت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوغياش، برنامج لقاءات سيستمر طيلة الأسبوع الجاري مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان لتبادل الآراء والتفاعل بشأن مجموعة من القضايا التنظيمية. وفي هذا الإطار، عقدت رئيسة المجلس صبيحة يوم الإثنين 20 يوليوز 2020 اجتماعا عن بُعد مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الصحراوية.

وقد تناول هذا الاجتماع بين رئيسة المجلس وكل من رئيسة ورؤساء اللجان الجهوية بجهة الداخلة-وادي الذهب وبجهة كلميم-وادي نون وبجهة العيون-الساقية الحمراء، مواضيع همت أساسا: مساهمة اللجان الجهوية في التقرير السنوي للمجلس حول حالة حقوق الإنسان برسم سنة 2020، الإجراءات الاحترازية المتخذة للوقاية من تفشي جائحة (كوفيد-19) ...، بالإضافة إلى خطة العمل السنوية الخاصة بالمجلس.

وفيما يخص مساهمة اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في التقرير السنوي لسنة 2020، حثت السيدة بوغياش اللجان على ترصيد كافة تدخلاتها ومساهماتها في مجالات الرصد والحماية والنهوض والتدخل الاستباقي، لتضمينها في هذا التقرير.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الاحترازية للوقاية من جائحة (كوفيد-19) المتخذة من طرف المجلس، وبحكم أن رؤساء اللجان أعضاء في لجنة التتبع، فقد نوه رؤساء اللجان بالتدابير المتخذة على المستويين الوطني والجهوي ومطابقتها للشروط المنصوص عليها وطنيا ودوليا.

جدير بالذكر أنه نظرا للظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا، قد جرى الإعلان خلال اجتماع مكتب المجلس المنعقد يوم 8 يوليوز 2020، عن تعيين أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، طبقا لما ينص عليه القانون رقم 76.15 ومقتضيات نظام المجلس الداخلي، وذلك بناء على ترشيحات رئيسات ورؤساء اللجان الجهوية. وقد كانت الجمعية العامة في دورتها الثانية المنعقدة من 6 إلى 8 مارس الماضي قد اطلعت على لوائح أعضاء اللجان الجهوية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم للبرلمان بغرفتيه توصياته وملاحظاته بشأن مشروع القانون رقم 72.18

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الجمعة 10 يوليوز 2020 للبرلمان بغرفتيه توصياته وملاحظاته بشأن مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وذلك إعمالا للمادة 24 من القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن (...) المجلس يقترح كل توصية يراها مناسبة، وتوجهها رئيسة المجلس إلى رئيسي مجلسي البرلمان والسلطات الحكومية المختصة.

وتتمحور الوثيقة التي قدم كذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان نسخة منها لرئيس الحكومة ولوزير الداخلية حول اثنتي عشرة (12) توصية وملاحظة تحرص على أن تتلاءم هذه المنظومة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالرعاية الاجتماعية بشكل عام، ومع مستلزمات ضمان الحق في التنمية والحماية الاجتماعية بشكل خاص، بالإضافة إلى ضرورة العمل على ربط منظومة الاستهداف، نصا وروحا، برهان بناء نظام وطني للحماية الاجتماعية يستوعب الجميع، ويحقق المساواة، وينبذ التمييز ويحد من احتمالات إقصاء المستحقين، أشخاصا كانوا أم فئات.

وأكد المجلس في وثيقته على الحاجة الملحة لإعداد منظومة استهداف منفتحة على التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد المرتقب، تكون قادرة على استيعاب التحولات التي من المنتظر أن تلحق بالسياسة الوطنية للدعم الاجتماعي، ليس فقط من حيث تعزيز إتقائية البرامج وطابعها المندمج، بل أيضا من حيث إمكانية تحويل برامج الدعم إلى منظومة مندمجة في السياسات العمومية القطاعية.

ومن بين ما أكد عليه المجلس، ملاحظاته وتوصياته بخصوص المواد من 19 إلى 22 من مشروع القانون، حيث أوصي المجلس بتدقيق هذه المقتضيات نظرا لما يمكن أن تشكله من مس بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وبالشفافية التي ينبغي أن تطبع عمل الإدارة، ولما يقتضيه احترام دور القضاء في حماية الحقوق والحريات مع إقرار آليات للمراقبة، وإضفاء الصبغة القضائية على جميع الإجراءات المنصوص عليها في هذه المواد، ومراعاة الضمانات التي ينبغي أن تُمنح للأشخاص من باب الحق في الانتصاف وجبر الضرر، في حال المس بحقوقهم أو حرياتهم أو المعطيات ذات الطابع الشخصي الخاصة بهم.

وفي هذا الإطار، استقبل السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، يوم الأربعاء 15 يوليوز 2020 بمقر البرلمان رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوغياش والوفد المرافق لها. وخصص اللقاء لاستعراض الخطوط العريضة لملاحظات وتوصيات المجلس بخصوص مشروع القانون رقم 72.18، وكذلك سبل تعزيز علاقات التعاون بين المؤسسات الدستوريتين بما فيها تحيين اتفاقية التفاهم بين المؤسسات، وكيفية تعزيز دور البرلمان في عملية ملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي.

بلاغ صحفي بخصوص اجتماع مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان

طبقا للقانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومقتضيات نظام المؤسسة الداخلي، انعقد يوم الأربعاء 8 يوليوز 2020 اجتماع لمكتب المجلس عبر تقنية المناظرة عن بعد. خلال هذا الاجتماع:

- ثمن المكتب نشر تقرير المجلس السنوي برسم سنة 2019 في عدد خاص بالجريدة الرسمية، وذلك طبقا للمادة 35 من القانون المحدث للمجلس؛
- قدم (ت) السيدات والسادة رؤساء اللجان الدائمة ومنسقو الآليات الوطنية عروضاً حول أشغال اللجان والآليات خلال شهر يونيو. كما جرى تحديد المواضيع ذات الأولوية التي سيشغل عليها المجلس خلال الفترة القادمة، إلى جانب مهامه الدائمة؛
- صادق أعضاء المكتب على ملاحظات وتوصيات سيقدمها المجلس بخصوص مشروع القانون رقم 18.72، المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات وذلك طبقا لصلاحياته، لا سيما المنصوص عليها في المادة 24 من القانون رقم 76.15. كما نوه أعضاء المكتب باللقاء التداولي الذي عقده المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع مشروع القانون يوم الثلاثاء 30 يونيو 2020 مع لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب بحضور القطاعات الحكومية المعنية (وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وزارة الصحة، والمندوبية السامية للتخطيط).
- أحاطت رئيسة المجلس المكتب علماً بتعيين أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، طبقا لما ينص عليه القانون رقم 76.15 ومقتضيات نظام المجلس الداخلي وبناء على ترشيحات رئيسات ورؤساء اللجان الجهوية. وكانت الجمعية العامة في دورتها الثانية المنعقدة من 6 إلى 8 مارس الماضي قد اطلعت على لوائح اللجان الجهوية. وتجدر الإشارة أن الإعلان عن تعيين أعضاء لجان المجلس الجهوية قد تأجل نظراً لظروف حالة الطوارئ الصحية.

اليوم العالمي للاجئين: المجلس يجدد الدعوة إلى تعزيز الإطار القانوني الخاص بوضعية اللاجئين والنهوض بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية

مناسبة اليوم العالمي للاجئين، يجدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعوته إلى التسريع باعتماد مشروع القانون رقم 66.17 المتعلق باللجوء وشروط منحه، بما يضمن الاعتراف الفعلي بوضعية لاجئ، مع مراعاة المقترحات الدستورية والمبادئ المتضمنة في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. كما يوصي المجلس بتعزيز احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية لطالبي اللجوء وتقليص هامش تقدير السلطات عندما يتعلق الأمر بقرارات إعادتهم بما يضمن حقوقهم كلاجئين.

كما يجدد المجلس بهذه المناسبة توصياته المتعلقة بالهجرة واللجوء التي تضمنها تقريره عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب برسم سنة 2019 الرامية، علاوة على تعزيز الإطار القانوني المتعلق بهذه الفئة، إلى تعزيز ضمانات النهوض بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية.

« تتصدر حماية اللاجئين استراتيجية عمل المجلس ضمن مفهوم فعالية الحقوق نترجمها بمهام الرصد للحماية والنهوض والديناميات الوطنية التي أطلقناها و المبادرات الإقليمية والدولية التي اقتسمناها، باعتبارنا رئيسا لمجموعة العمل المعنية بالهجرة بالشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكذا عضوا فاعلا في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية والشبكة العربية لهذه المؤسسات» توضح رئيسة المجلس السيدة آمنة بويعاش

ومن بين المبادرات بشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الترافع وتعزيز حماية حقوق اللاجئين والنهوض بها خاصة منها الحق في التمدرس، الحق في التسجيل في الحالة المدنية، الحق في ولوج الخدمات الصحية (بما فيها الحق في التغطية الصحية)، بالإضافة إلى الحق في الشغل وحماية حقوق العمال المهاجرين، والحق في السكن والإيواء، الخ.

كما تشمل هذه الجهود الرفح من قدرات الفاعلين المعنيين، خاصة من خلال معهد الرباط - إدريس بنزكري- لحقوق الإنسان آخرها دورة تكوينية عن بعد حول موضوع: «الدخول، الإقامة واللجوء: حقوق وممارسات» يومي 17 و18 يونيو 2020 شاركت فيها مجموعة من الجمعيات العاملة في مجال الهجرة واللجوء، من أجل تعزيز قدراتهم في مجال حماية حقوق الأجانب، بمن فيهم اللاجئين وطالبي اللجوء.

ويخلد المنتظم الدولي اليوم العالمي للاجئين (20 يونيو) هذه السنة تحت شعار «كلبادرة لها أثر» بهدف تذكير العالم بأن للجميع، بما في ذلك اللاجئين، القدرة على المساهمة في الجهود المبذولة لبناء عالم أكثر عدلا وأكثر إنصافا. ولعل الجائحة التي يعيش على إيقاعها العالم منذ شهور قد أظهرت، حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «مدى الحاجة الماسة للكفاح لعالم أكثر شمولا ومساواة...».

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطلق منصة تفاعلية بشأن حرية الرأي والتعبير في الفضاء الرقمي

إعمالا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 6 ماي 2020، يطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم 14 ماي 2020 منصة تفاعلية بشأن الحق حرية الرأي والتعبير في الفضاء الرقمي. TaabiratRaqmya.ma، من أجل التفاعل مع المختصين والمعنيين وعموم الرأي العام حول هذا الحق وتقييداته، من خلال المبادئ الدولية التي تكرر حرية اعتناق الآراء دون مضايقة وحرية التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونها اعتبار للحدود.

«يأتي إطلاق هذه المنصة اعتبارا للدور الأساسي والمحوري لحرية الرأي والتعبير وأهمية هذه الحرية في المجتمع الديمقراطي»، تقول رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوغياش، وتضيف «الحق في حرية التعبير حق أساسي في حد ذاتها وأيضا حق يمكن من إعمال حقوق وحرريات الأخرى. على هذا الأساس، توصف حرية التعبير بأنها حجر الزاوية في كل مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية».

ويطمح المجلس عبر إطلاق هذه المنصة إلى المساهمة في النقاش العمومي حول كيفية مواجهة التحديات المرتبطة بضمان ممارسة الأشكال الجديدة لحرية الرأي والتعبير والتفكير الجماعي في الأبعاد المتعلقة بأخلاقيات استعمال التكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي كأدوات لممارسة الحريات. ولذلك فإن هذه المبادرة تهدف كذلك إلى التفكير في كيفية استلهايم بعض التجارب والممارسات الفضلى في هذا المجال من أجل بلورة ميثاق وطني لأخلاقيات استعمال الفضاء الرقمي في المجال العام.

تجدر الإشارة إلى أن إطلاق هذه المنصة التفاعلية يأتي إعمالا لاختصاصات المجلس وولايته الشاملة، كما تحددها مقتضيات أحكام القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس ومبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما يأتي إطلاقها اعتبارا للاستنتاج العام لتقريره السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019، الذي اعتبر بأن توسيع الحريات بالفضاء العام يعد أكبر تحد تواجهه مؤسسات ديمقراطيتنا الناشئة، بالخصوص حرية التعبير، بشكل عام، وحرية التعبير في الفضاء الرقمي، بشكل خاص، وتفعيلا لتوصية التقرير بفتح نقاش عمومي ينخرط فيه جميع الفاعلين المعنيين ويأخذ بعين الاعتبار التحولات المرتبطة بهذا الموضوع، خاصة في الفضاء الرقمي، ولاسيما منصات التواصل الاجتماعي، مما يكفل حرية الرأي والتعبير دون المساس بالحياة الخاصة للأفراد.

1990 - 2020: «مسار متواصل لفعالية الحقوق»: الذكرى الثلاثين لتأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمغرب

يخلد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الجمعة 8 ماي 2020، الذكرى الثلاثين لإحداث المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمغرب. مؤسسة بصمت، من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (1990-2011) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (2018-2011)، الذي أعيد تنظيمه بموجب القانون رقم 76.15 في فبراير 2018، التحولات الحقوقية التي شهدتها بلادنا، سواء في جوانبها التشريعية والمؤسسية والقانونية والاجتماعية.

وخلال مسار امتد طيلة 30 سنة، كان المجلس حاضرا في المحطات والتطورات الكبرى، يلعب أدواره باستقلالية، يمد جسرا بين الدولة والمجتمع في قضايا حقوق الإنسان وآلية الملائمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان في كونيتها وعدم قابليتها للتجزئة.

«لقد كرس إحداث المجلس الانخراط الطوعي والإرادي للملكة المغربية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتفاعل غير المسبوق بين الإرادة العليا للبلد وبين الحركة الحقوقية والديمقراطية، من أجل الانكباب على مواضيع كانت تؤرق المجتمع المغربي»، تقول رئيسة المجلس بهذه المناسبة. «من ثمار هذا التفاعل، تضيف رئيسة المجلس، «التحولات التي شهدتها المغرب خلال العقود الأخيرة، من إطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين في منتصف التسعينات ووضع لبنات ورش العدالة الانتقالية بالمغرب إلى إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة مطلع الألفية، ثم الانكباب على الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والدستورية الكبرى التي شهدتها المغرب».

وطبعت مسار المؤسسة خلال هذه العقود الثلاث محطات كبرى عديدة، لعل أبرزها مرحلة البناء المؤسسي وإرساء دعائم الديمقراطية ودولة الحق والقانون، ثم دينامية قراءة صفحة الماضي والإنصاف والمصالحة، وصولا إلى دسترة حقوق الإنسان وتعزيز البعد الجهوي للعمل الحقوقي والنهوض بالتريبة على المواطنة وحقوق الإنسان.

وفي ظل تزايد الطلب على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، اعتمد المجلس منذ 2019 مقارنة تقوم على ثلاثة ركائز أساسية تهم الوقاية من الانتهاكات وحماية ضحايا حقوق الإنسان والنهوض بها وتعزيز ثقافتها، ليفتح بذلك أفق حقوقي جديد من خلال صياغة رؤية جديدة تربط ما بين التفكير والتشاور والفعل الحقوقي، لتقديم إجابات جماعية مغربية للتحولات التي يعرفها فضاء الحريات، ضمن التنوع الثقافي والهوياتي لبلدنا وحماية حرية كل فرد.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس كان قد سطر برنامج أنشطة يمتد طيلة هذه السنة من أجل تخليد هذه الذكرى وقراءة هذا المسار الحقوقي بشكل جماعي مع جميع الفاعلين وشركاء، تحت شعار «1990-2020: مسار متواصل لفعالية الحقوق». وقد أعطيت انطلاقتها الرسمية خلال مشاركة المؤسسة في الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء (16-6 فبراير 2020)، قبل أن يعلن المجلس عن تأجيل أنشطته الوطنية والدولية نظرا للظرفية المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: اللجنة المكلفة بالمناصفة تعبر عن انشغالها بشأن حالات العنف ضد النساء

بناءً على طلب من رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالمناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان، يوم الخميس 30 أبريل 2020، لقاء عبر تقنية المناظرة عن بعد من أجل التداول ومناقشة وضع حقوق المرأة في سياق حالة الطوارئ الصحية.

شكل هذا الاجتماع، الذي سيرت أشغاله رئيسة المجلس، فرصة من أجل عرض العناصر الأولى لعملية رصد حالات العنف ضد المرأة، التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى المركزي، ومن خلال لجانة الجهوية، بالتشاور مع فعاليات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية.

وفي هذا اللقاء، الذي تم خلاله استحضار أشكال العنف الجسدي والاقتصادي والنفسي واللفظي والجنسي ضد النساء، والتي يحتتمل أن تتزايد بفعل الظروف المرتبطة بالحجر الصحي والحد من التنقل والولوج إلى المساعدة والحماية والانتصاف، لم يفت اللجنة لفت الانتباه إلى وضعية الفئات في وضعية جد هشة، بما في ذلك الأمهات العازبات، والنساء اللواتي تمارسن مهناً مؤقتة وغير مستقرة

...

هذا وتنوه اللجنة بالدور الذي تقوم به فعاليات المجتمع المدني وجهودها من أجل مواصلة مد المساعدة للنساء ضحايا العنف في ظروف الحجر الصحي، وتدعو السلطات العمومية إلى تعزيز تدابير دعم الفئات الهشة، وضمان تمتع النساء ضحايا العنف من خدمات الحماية.

اتفاق شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان للحد من ظاهرة تزويج الأطفال وتعزيز حق المرأة في الصحة الجنسية والإنجابية

وقعت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد لويس مورا، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، اتفاق شراكة بالرباط للفترة (2020-2021) بهدف تعزيز حقوق النساء والفتيات في المغرب، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية.

التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019: «فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات»

ينشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره السنوي برسم سنة 2019 تحت عنوان «فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات»، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها والنهوض بها وضمان ممارستها الكاملة، وصيانة كرامة المواطنين والمواطنيين وحقوقهم وحرياتهم، أفرادا وجماعات، وإعمالا للمادة 35 من قانونه وبعد المصادقة عليه بالإجماع من طرف جمعياته العامة المنعقدة أيام 6-7-8 مارس 2020.

وتؤكد رئيسة المجلس، السيدة آمنة بوغياش في تقديم التقرير، أن إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقريره السنوي عن حالة حقوق الإنسان في بلادنا يعتبر فرصة لجميع الفاعلين للتوقف من أجل تقييم، بما يكفي من مسافة وتبصر، اللحظات القوية التي طبعت الأحداث ذات الصلة بحقوق الإنسان في المغرب خلال سنة.

وعلاقة بعنوان التقرير تضيف رئيسة المجلس «أن توسيع الحريات بالفضاء العام، والذي ما انفك مواطنونا يطالبون به، يطرح، دون شك، أكبر تحد تواجهه مؤسسات ديمقراطيتنا الناشئة. أتحدث، هنا، عن حرية التعبير، التي تبقى السؤال الذي ينبغي أن يجيب عليه مجتمعنا بطريقة منتظمة ومستمرة.».

ويقدم التقرير مجموعة من المعلومات الموثوقة والمحققة للقارئ(ة)، لتمكينه من بلورة رأيه على مدى التقدم الذي أحرزته بلادنا في مجال حقوق الإنسان، وتشخيص الأسباب التي تقف وراء التعثرات والفجوات والإخفاقات.

كما يسعى هذا التقرير إلى إجراء تقييم موضوعي وتحليل شامل لأوضاع حقوق الإنسان في بلادنا بارتباط مع المهام الموكولة للمجلس في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من خلال اعتماد مقارنة تتوخى مراعاة طبيعة المجلس باعتباره مؤسسة مستقلة وتعددية وذات اختصاصات موسعة.

يتضمن هذا التقرير، الذي يقع في 82 صفحة، بالإضافة إلى تقديم عام حول حالة حقوق الإنسان، في سبعة محاور أساسية تهم: 1- حماية حقوق الإنسان؛ 2- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان؛ 3- العلاقة مع المؤسسة التشريعية؛ 4- حقوق الإنسان والإعلام؛ 5- التعاون والعلاقات الدولية؛ 6- متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛ 7- الآليات الوطنية المحدثة لدى المجلس.

وقد استأثر موضوع الحماية بأهمية بالغة في هذا التقرير اعتبارا للأولوية التي تحظى بها في استراتيجية عمله التي صادقت عليها الجمعية العامة. ومن ثمة، فإن هذا التقرير حول الأوضاع العامة لحقوق الإنسان ببلادنا يتضمن، في ذات الآن، حصيلة عمل المجلس لسنة 2019 في نطاق المهام والصلاحيات الموكولة له.

ويتضمن التقرير كذلك توصيات تم إعدادها بما يستجيب للمقتضيات الدستورية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهي توصيات تهدف إلى تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، ويبقى تفعيلها رهينا بتعاون كافة المتدخلين، بما في ذلك الحكومة والبرلمان والقضاء وباقي المؤسسات والهيئات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

اجتماع عبر تقنية المناظرة عن بعد حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة جائحة (كوفيد-19)

عقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان (AFCNDH) والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) وشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان (RINADH)، اجتماعا عبر تقنية المناظرة عن بعد (vidéoconférence) من أجل تبادل وتقاسم الممارسات الفضلى حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال الأزمة الصحية المتعلقة بجائحة (كوفيد-19)، وذلك يوم الثلاثاء 14 أبريل 2020 على الساعة الثانية بعد الزوال.

وفي سياق مواصلة مهامها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، قامت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الفرنكوفونية التسعة عشر المشاركة في هذا الاجتماع، ممثلة بثلاثين مشاركا ومشاركة، بتوسيع النقاش حول الأدوار المنوطة بها وممارساتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ظل الأزمة الصحية، فضلا عن تدارس التحديات التي تواجهها خلال هذه الظرفية الاستثنائية.

ومن جانبه، استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموع الإجراءات المتعلقة برصد الوضع من زاوية الحقوق والحريات ومعالجة الشكايات والتحسيس والترافع، فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي والتدابير الوقائية التي تبناها على المستوى الداخلي.

إلى جانب ممثلي التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان وشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، عرف هذا الاجتماع مشاركة 19 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفضاء الفرنكوفوني، ويتعلق الأمر بكل من بوركينا فاسو، بوروندي، الكامرون، جزر القمر، كوت ديفوار، الكونغو برازافيل، الرأس الأخضر، مصر، فرنسا، اللوكسمبورغ، مدغشقر، مالي، المغرب، موريتانيا، النيجر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، الطوغو وتونس.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو حاليا نائب-رئيس الجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان التي تتأسسها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر.

بلاغ شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بشأن جائحة (كوفيد 19)

بناء على اقتراح من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قامت شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان (RINADH) بنشر البلاغ الصحفي التالي حول جائحة (كوفيد-19).

فيما يلي نص البلاغ:

بلاغ شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بشأن جائحة (كوفيد 19)

4 أبريل 2020 نيروبي، كينيا

- تعرب شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان عن قلقها الشديد بشأن الانتشار السريع والمطرد لجائحة (كوفيد 19) داخل القارة الإفريقية، مما يترتب عنه مخاطر وتهديدات واسعة النطاق، خاصة على الحق في الحياة وصحة المواطنين المنتمين للقارة الإفريقية.
- لقد أصابت هذه الجائحة بالفعل الدول الإفريقية. ووفقاً للأرقام الحالية التي نشرها المركز الإفريقي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (CDC)، تم تسجيل آلاف الحالات المؤكد إصابتها بفيروس كورونا في القارة التي يعتبر وضعها مقلقاً، بينما فقد المئات حياتهم للأسف.
- تتابع شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان باهتمام خاص التدابير المتخذة لمكافحة هذه الجائحة.
- تعرب عن بالغ قلقها بشأن آثار هذه التدابير على الفئات الهشة، بما في ذلك كبار السن، والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص الذين يعانون من نقص المناعة. كما تعرب الشبكة عن قلقها إزاء المخاطر الصحية المتزايدة التي يتعرض لها الأشخاص دون مؤوى، والأشخاص الذين تم تنقلهم داخل بلدانهم والسجناء داخل أماكن الحرمان من الحرية والأشخاص الذين يعيشون في بيوت تنعدم فيها الشروط الصحية وتعرف اكتظاظاً كبيراً والمهاجرون واللاجؤون، وطالبو اللجوء الذين يحتاجون إلى تلقي الرعاية الصحية الكافية في هذا الوقت من حالة الطوارئ الصحية العالمية.
- إن شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان قلقة جداً بشأن التذاعيات الاقتصادية لهذه الجائحة، والتي قد تعمق هشاشة شرائح المجتمع الأكثر حرماناً، بما في ذلك العمال المياومون والعاملون في القطاع غير المهيكّل.
- ترحب شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بالجهود التي تبذلها الدول الإفريقية للوقاية من هذه الجائحة ومحاصرتها والتدابير المتخذة لمواجهة الآثار

المدمرة لهذه الآفة على الاقتصاد والشغل.

- تهب شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان جميع الدول الإفريقية بتنفيذ التوصيات الصحية التي يقدمها المركز الإفريقي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (CDC) ومنظمة الصحة العالمية.
- تدعو شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان الدول الإفريقية إلى تنفيذ توصيات الهيئات المختصة التابعة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من أجل تمكين جميع الأفراد من تجاوز هذه المحنة مع حفظ كرامتهم، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون الحرص على الحد من التداعيات السلبية للجائحة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وتقديم الدعم الاجتماعي والمالي للفئات الأكثر هشاشة المتضررة من هذه الجائحة.
- تدعو شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان أعضائها إلى مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان، ولا سيما أثناء حالة الطوارئ. كما تدعو الشبكة المواطنين الأفارقة إلى دعم السلطات في حربها ضد الجائحة وانتشارها، مع احترام التدابير الوقائية المتخذة، بما في ذلك الحجر الصحي حتى لا يعرضوا حياتهم وحياة الآخرين للخطر.
- تحث شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان جميع مواطني القارة على عدم نشر معلومات زائفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي لتجنب التشويش على تعليمات السلطات المختصة.
- تنخرط المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، في إطار ولايتها، في جهود التحسيس والترافع من أجل التواصل مع الأفراد وتحسيسهم في السياق الوطني الخاص بكل مؤسسة، وهي جهود التوعية التي يجب دعمها من خلال تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين بتدبير هذه الأزمة.
- تتعين مراعاة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان عند تطبيق حالة الطوارئ الصحية، بشكل يكون فيه تقييد الحقوق في ظلها قائماً على الاحترام المتناسب لشروط تحقيق هدف الوقاية من انتشار الفيروس والسيطرة عليه. كما أن هذه القيود يجب أن تكون مؤقتة وأن تلغى بمجرد تحقيق الهدف السالف الذكر.
- يتعين ألا يؤثر تطبيق القيود المفروضة على بعض الحقوق على حقوق الأفراد ولا سيما الفئات الهشة. وفي هذا السياق، تذكر شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بالمادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- تؤكد شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان على ضرورة توحيد الدول

الإفريقية لجهودها على مستوى القارة والعالم من أجل التغلب على هذه الأزمة. وبالتالي، يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الأعضاء في شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان تبادل المعلومات والتجارب والممارسات الفضلى داخل الشبكة الإفريقية وكذلك مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) وشبكاتة الإقليمية.

- وفي الأخير، تشدد شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان على أن حماية حقوق الإنسان يجب ألا تنقطع وثيرتها، بل بالعكس، يجب العمل على تعزيزها في خضم الأزمة وغداتها.

السيد محمد فايق

رئيس شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان

بلاغ صحفي بخصوص اجتماع مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان

عقد مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري العادي يوم الأربعاء فاتح أبريل 2020 عبر تقنية المناظرة عن بعد (Visioconférence)، للتداول في الإجراءات التي اتخذها المجلس، في ظل حالة الطوارئ الصحية القائمة، من أجل مواصلة مهامه بخصوص الرصد وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وفقاً للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ذات الصلة .

وبعد التداول حول:

- الوضعية العصبية التي تمر منها بلادنا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) كباقي بلدان العالم، والذي ثبت لحد الآن أنه لا يمكن الحد منه إلا بتحسيس المواطنين بالإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها؛
- التدخلات والمراسلات والاتصالات التي قام بها المجلس مع السلطات العمومية، في نطاق صلاحياته في مجال التدخل الاستباقي؛
- الإجراءات التي اتخذها لتنظيم عمله، بما في ذلك عمل الآليات الوطنية واللجن الدائمة؛

وبعد تتمين الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل الوقاية من انتشار الفيروس والتدابير الموجهة لدعم الفئات الهشة، فإن أعضاء مكتب المجلس:

- يدعون إلى توسيع نطاق التدابير المتخذة لتشمل كل الفئات الهشة بما فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والنساء والمهاجرون واللاجؤون والأشخاص المسنون؛
- يعلنون عن تكوين فريق عمل متخصص لرصد أوضاع حقوق الإنسان على المستويين الوطني والجهوي؛
- يؤكدون تكثيف الاتصالات على المستوى الإقليمي والدولي مع شبكات المؤسسات الوطنية والهيئات الأممية والإقليمية من أجل تبادل الممارسات الفضلى في ظل انتشار جائحة (كوفيد 19).

وتجدر الإشارة أن المجلس قد قام خلال الأيام الماضية بعدد من المبادرات للتحسيس بالإجراءات الوقائية ضد انتشار جائحة (كوفيد19) باللغتين الرسميتين ولغة الإشارة والفرنسية والإسبانية والانجليزية. كما استعمل اللغتين وولوف (Wolof) ولانكالا (Lingala) من أجل التواصل مع المهاجرين واللاجئين المقيمين بالمغرب حول إجراءات الطوارئ الصحية.

بلاغ صحفي بخصوص التدابير الاحترازية التي اتخذتها إدارة المجلس للوقاية من خطر انتشار الوباء (20 مارس 2020)

بناء على المقترحات القانونية والتنظيمية؛

واعتبارا لقرار السلطات العمومية «بإعلان حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة في البلاد ابتداء من يوم الجمعة 20 مارس 2020 على الساعة 6 مساء لأجل غير مسمى كوسيلة لا محيد عنها لإبقاء فيروس كورونا المستجد تحت السيطرة»؛

ونظرا للقوة القاهرة المتمثلة في خطر تفشي وباء كورونا المستجد «كوفيد 19»؛
وتتمة للتدابير الاحترازية المتخذة سابقا؛
فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

• يقرر بالنسبة للأعضاء والموظفين والأعوان:

- o يستمر بالعمل عن بعد، وبتكليفات مهام غير مؤدى عنها للتنقل من إقامتهم إلى مقرات عملهم عند ضرورة المصلحة القصوى، السيدات والسادة التالية صفتهم: رئيسة المجلس وأمينه العام ومنسقا الآليات الوطنية ورئيسات ورؤساء اللجان الجهوية؛ مديرات ومديرو الإدارة المركزية ومديرا الديوان؛ المحاسب العمومي للمجلس؛ المدراء التنفيذيين للجان الجهوية أو من يقوم مقامهم؛ المسؤولة عن مكتب الضبط؛ المسؤول عن حظيرة السيارات والسائقين؛ المساعدة الاجتماعية للمجلس؛ رئيس شعبة النظم المعلوماتية.
- o يجدد التأكيد على إلغاء كل أنشطته واجتماعاته، على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، حتى إشعار آخر.
- o تمنح رخصة استثنائية للتغيب عن العمل من 24 مارس إلى 3 أبريل 2020 لفائدة باقي وموظفي وأعوان المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- o أثناء هذا التغيب بالرخصة الاستثنائية، يجب على الموظفين والأعوان المستفيدين أن يلزموا منازلهم طبقا للتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية.
- o يمكن للمجلس، طبقا للنصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، أن يطلب من أي موظف أو عون الالتحاق بالعمل لضرورة المصلحة واستمرار المرفق العمومي.
- o وضع هاتف المساعدة الاجتماعية للمجلس رهن إشارة الأعضاء والعاملين به في حالات الطوارئ المرتبطة بظهور أعراض المرض.

• يستمر في أداء مهامه المرتبطة بتلقي الشكايات والمراسلات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.

• بعد أخذه علما بقرار السلطات بإعلان حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة، يعلن عن مواصلة مهامه بخصوص أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب وفقا للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ذات الصلة.

• وإذ يشيد بمساهمة أعضائه وموظفيه وأعوانه في الصندوق الخاص المحدث، يعيد التأكيد على قيم التضامن والعناية الضرورية بالفئات الهشة، وضرورة اتباع التعليمات المتعلقة بمنع التجمعات أو تلك المتعلقة بالنظافة والوقاية والتدابير الصحية.

بلاغ صحفي بخصوص فيروس كورونا المستجد والتدابير الاحترازية التي اتخذتها إدارة المجلس للوقاية من خطر انتشار الوباء

في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر منها الإنسانية، ومعها الشعب المغربي، والتي تستدعي منا جميعا رفع درجة اليقظة والحذر، فإن المجلس الوطني لحقوق الانسان:

- يدعو إلى تجسيد قيم التضامن والعناية الضرورية بالفئات الهشة، وضرورة اتباع التعليمات المتعلقة بمنع التجمعات أو تلك المتعلقة بالنظافة والوقاية والتدابير الصحية؛
- يناشد السلطات العمومية ومؤسسات الإعلام وعموم المواطنين والمواطنات إلى محاربة التضليل والأخبار الزائفة ومتابعة التواصل الشفاف للسلطات من أجل حق الرأي العام في التماس المعلومة الصحية؛
- يشيد بالمجهودات التي يقوم بها مختلف الفاعلين لمواجهة الوباء، وخصوصا العاملات والعاملين في الميدان الصحي.

ويعلن المجلس عن قراراته بخصوص تدبير هذه المرحلة:

- إلغاء كل أنشطته واجتماعاته، على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، حتى إشعار آخر؛
- تعقيم المقر المركزي ومقرات اللجان الجهوية ومعهد الرباط - ادريس بنزكري - لحقوق الانسان؛
- تخصيص الرقم الهاتفي والبريد الإلكتروني للمرتفقين:
- الرقم الهاتفي: 05.37.54.00.00
- البريد الإلكتروني: cndh@cndh.org.ma الخاص بالمراسلات وطلبات الحصول على المعلومات.
- البريد الإلكتروني: chikaya@cndh.org.ma الخاص بالشكايات.
- الاشتغال عن بعد (Télé Travail) بالنسبة ل 70 بالمائة من العاملين بالمجلس.

هذا الإجراء لا يشمل:

- رئيسة المجلس وأمينه العام ورؤساء ورئيسات اللجان الجهوية.

- المدراء المركزيون ومدراء الديوان.
 - رؤساء الأقسام ورؤساء المشاريع والمدراء التنفيذيون باللجان الجهوية (أو من يقوم مقامهم).
 - السكرتارية الخاصة بالرئاسة وبالأمانة العامة.
 - أعوان المداومة: مكتب الضبط واستقبال المكالمات، حظيرة السيارات، المعلومات،
- ...

الرباط، في 16 مارس 2020.

اليوم العالمي للمرأة: اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة تحتفي بنزيلات السجن المحلي بالقنيطرة

تخليدا لليوم العالمي للمرأة، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، بشراكة مع المديرية الجهوية لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالجهة، لقاء تواصليا مع نزيلات السجن المحلي بالقنيطرة، وذلك يوم الثلاثاء 10 مارس 2020 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

وإعمالا للتوجهات الاستراتيجية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وتنفيذا لبرنامج عملها، تهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، من خلال هذا اللقاء، التعريف بأدوار المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآلياته الوطنية ولجانته الجهوية، وكذا القيام بزيارة لجناح النساء والأطفال المرافقين لهن.

سيتم افتتاح هذا اللقاء بكلمة كل من السيدة حورية التازي صادق، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، وكلمة المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج. كما سيتم تنظيم حفل على شرف الموظفين والنزيلات بالسجن المحلي بالقنيطرة.

جدير بالذكر أن الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، الذي يصادف 8 مارس، يأتي هذه السنة تحت شعار «أنا جيل المساواة: إعمال حقوق المرأة».

كما يصادف احتفال هذه السنة الذكرى السنوية الـ25 لإعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي يعد خارطة الطريق الأكثر تقدمية فيما يتصل بتمكين المرأة والفتاة في كل أنحاء العالم.

اختتام فعاليات رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب

«أزيد من 40 ألف زائر، 140 فاعل، 87 نشاط برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان»

اختتمت يوم الأحد 16 فبراير 2020 بالدار البيضاء أنشطة رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان المقام هذه السنة تحت شعار «1990-2020: مسار متواصل لفعالية الحقوق»، في إطار فعاليات الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 16 فبراير 2020.

مكنت أنشطة المجلس في إطار هذه الدورة من تقاسم مسار ثلاثة عقود من تاريخ المؤسسة مع زوار الرواق، الذي شكل فضاء للنقاش والترافع من أجل حقوق الإنسان، بمشاركة مجموعة من الفاعلين الوطنيين والدوليين.

وفي هذا الإطار، استقبل الرواق، الذي توفرت فيه ولوجيات الأشخاص في وضعية إعاقة بما في ذلك لغة الإشارة، حوالي 40 ألف زائر، 87 نشاطا أطرها أكثر من 120 فاعلا، خمسون منها 60 نظمها المجلس و27 نظمت بشكل ذاتي من طرف منظمات غير حكومية، فضلا عن 50 نشاطا تحسيسيا وترفيهيها لفائدة أزيد من ألف طفلة وطفل، من بينهم 220 طفلا، قدموا من مختلف جهات المغرب، ليقدموا أنشطة إبداعية وفنية تتمحور حول حقوق الإنسان.

على مدى عشرة أيام، التأم عدد كبير من الفاعلين الجهويين والوطنيين والدوليين (ممثلو المجتمع المدني، كتاب، باحثون، خبراء،...) للنقاش والتبادل والتفاعل حول مجموعة من المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان من مختلف جوانبها، انتظمت على شكل فقرات رئيسية يومية: «نقاش وندوات»، «تقديم كتاب»، «تكريم»، «رواق المجلس رهن إشارة الأطفال»، «أصوات المجتمع المدني».

كما احتضن الرواق، في إطار سلسلة الندوات وحلقات النقاش، عدة لقاءات تمحورت حول فعالية الحقوق وتحليل التطورات والتحديات والرهانات المرتبطة بممارسة مختلف فئات حقوق الإنسان ومن بينها: «السياسة الجنائية وحقوق الإنسان»، «تعزيز المساواة: أي أدوار لوسائل الإعلام؟»، «العدالة الانتقالية، من معالجة الانتهاكات إلى دسترة الحقوق»، «الشباب والمشاركة، قوة محرك من أجل التنمية»، «التنوع الثقافي والتعدد اللغوي، رهانات التمتع بالحقوق وممارستها»، «المدرسة والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان»، «الحق في التنمية والمجال الترابي».

وفي هذا الإطار، تميز اللقاء حول «العدالة الانتقالية، من معالجة الانتهاكات إلى دسترة الحقوق» بحضور السيد فايان سالفولي، المقرر الخاص المعني بالنهوض بالحقيقة والعدالة وضمائمات عدم التكرار، الذي قام بزيارة، رفقة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بويعاش، لمقبرة ضحايا الأحداث الاجتماعية 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء، وقدم محاضرة حول التحديات المعاصرة لمسارات العدالة الانتقالية بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة عرفت حضور عدد كبير

من الطلبة والباحثين.

كما شهد رواق المجلس تقديم وقراءة مؤلفات حديثة طرحت مختلف المواضيع المرتبطة بحقوق الإنسان من بينها: «بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة: أحداث 3 مارس 1973» لمؤلفه مبارك بودرقة عباس، «أخلاقيات علم الأحياء وحقوق الإنسان: أي آفاق للمغرب» لمؤلفه علي بن مخلوف، «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قراءات وإضاءات» لمصطفى العراقي، وديوان «تعبيرات وانطباعات» لعائشة بلعربي، ورواية «يستحيل المكوث» للكاتبة أميناتا باكني، وكتاب «ليال بلا قمر» للكاتب عبد الرحمن خوجة، و«الإعاقة: تمثلات وتصورات حول الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب» للسيد جمال خليل.

وتكريسا لثقافة الاعتراف، عاش رواق المجلس لحظات تكريم مؤثرة تم خلالها استحضار مسارات متميزة لنساء ورجال بصموا بنضالهم الساحة الحقوقية، وذلك تقديرا لعملهم وجهودهم في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ومن بينهم الأستاذ محمد الإدريسي العلمي المشيشي، وزير العدل سابقا وخبير في القانون، الأستاذ أحمد عبادي، باسم الرابطة المحمدية للعلماء، الدكتورة هنو علالي، طبيبة وعضو سابق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة نزهة برونوسي، مناضلة حقوقية وإطار سابق بالمجلس، نزهة بنجلون، إطار سابق بالمجلس وتجربتين في الوسط المدرسي حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

بالنسبة للأطفال، وضع المجلس رواقه رهن إشارة أطفال كافة جهات المغرب، رغبة في منحهم، كفاعلين حقيقيين، فضاء مفتوحا للتبادل والتعبير والتفاعل والنقاش حول وضعيتهم والقضايا التي تهمهم بمختلف الأشكال الإبداعية من مسرح ورسم وأغاني... فضلا عن استفادتهم من مجموعة من الورشات التحسيسية في مجال حقوق الإنسان، خاصة حول علاقة الحقوق اللغوية بالفكر.

فضلا عن ذلك، خصص المجلس فضاء بالرواق عرض فيه أزيد من 160 إصدارا تفاعل حولها الزوار، موزعة على سبعة عشر موضوعا، تهم أساسا: العدالة الانتقالية، التشريع الجنائي، الحريات الفردية، ملاحظة الانتخابات، الحقوق الفئوية (حقوق الطفل، حقوق المرأة، التربية وحقوق الإنسان، حقوق الأجانب، حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، أماكن الحرمان من الحرية، الصحة وحقوق الإنسان...)، بالإضافة إلى كتب خاصة بتكريم عدد من الفاعلين الحقوقيين، الخ.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب: «1990-2020: مسار متواصل لفعلية الحقوق»

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للمرة التاسعة على التوالي، في فعاليات الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي ينظم هذه السنة من 6 إلى 16 فبراير 2020 بالدار البيضاء.

يخصص المجلس برنامج مشاركته، التي تأتي تحت شعار «1990 - 2020: مسار متواصل لفعلية الحقوق»، لتقاسم مسار ثلاثة عقود من تاريخ المؤسسة مع زوار المعرض بمشاركة مجموعة من الفاعلين الحقوقيين والمؤسستين والأمميين وكذا من المجتمع المدني.

سيكون رواق المجلس، على امتداد عشرة أيام، فضاء للنقاش والتعبير عن الرأي والقراءة وتبادل وجهات النظر حول قضايا حقوق الإنسان، من خلال برمجة غنية ومتنوعة تتوزع على خمسة مستويات: «نقاش وندوات»، «تقديم كتاب»، «تكريم»، «رواق المجلس رهن إشارة الأطفال»، «أصوات المجتمع المدني».

سيتم تنظيم أكثر من عشر لقاءات للنقاش، التي ستتناول مواضيع تتمحور حول فعلية الحقوق وتحليل التطورات والتحديات والرهانات المرتبطة بممارسة مختلف فئات حقوق الإنسان ومن بينها: «السياسة الجنائية وحقوق الإنسان»، «تعزيز المساواة: أي أدوار لوسائل الإعلام؟»، «العدالة الانتقالية، من معالجة الانتهاكات إلى دسرة الحقوق»، «الشباب والمشاركة، قوة محرك من أجل التنمية»، «التنوع الثقافي والتعدد اللغوي، رهانات المتمتع بالحقوق وممارستها»، «المدرسة والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان»، و«الحق في التنمية والمجال التربوي».

وتكريسا لتقليد الاعتراف، يرمج المجلس فقرات يومية لتكريم شخصيات ساهمت في النهوض بحقوق الإنسان، تقديرا لعملها وجهودها، ومن بينها الأستاذ محمد الإدريسي العلمي المشيشي، وزير العدل سابقا وخبير في القانون، الأستاذ أحمد عبادي، باسم الرابطة المحمدية للعلماء، الدكتورة هنو علالي، طبيبة وعضو سابق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة نزهة برونصي، مناضلة حقوقية وإطار سابق بالمجلس، نزهة بنجلون، إطار سابق بالمجلس، تجربتين في الوسط المدرسي حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من خلال جمعية «شمس الأمل» والمجلس الإقليمي لتلاميذ المديرية الإقليمية للتعليم بسيدي البرنوصي.

وسيتم في إطار فقرة «تقديم كتاب»، بالإضافة إلى عرض إصدارات المجلس، تقديم وقراءة مؤلفات حديثة طرحت مختلف مواضيع حقوق الإنسان من بينها: «بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة: أحداث 3 مارس 1973» لمؤلفه مبارك بودرقة عباس، «أخلاقيات علم الأحياء وحقوق الإنسان: أي آفاق للمغرب» لمؤلفه علي بن مخلوف، «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قراءات وإضاءات» لمصطفى

العراقي، وديوان «تعبيرات وانطباعات» لعائشة بلعربي، ورواية «يستحيل المكوث» للكاتبة أميناتا باكني، وكتاب «ليال بلا قمر» للكاتب عبد الرحمن خوجة، و«الإعاقة: تمثلات وتصورات حول الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب» للسيد جمال خليل، الخ.

وإعمالاً لمبدأ المشاركة للأطفال، يحتضن رواق المجلس حوالي 220 طفلاً من مختلف جهات المغرب. ضمن ورشات تفاعلية حول حقوق الإنسان وقيم المواطنة.

وإدراكاً منه لدور المجتمع المدني في المسار المشترك لحقوق الإنسان والتفاعل بين هذه الحقوق والمواطنين، وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولأول مرة، رواقه رهن إشارة مختلف أطياف المجتمع المدني لتقاسم مواضيع تهم انشغالهم ومبادراتهم ذات الصلة بحقوق الإنسان.

يمتد رواق المجلس على مساحة 400 متر مربع، ليستضيف أزيد من 58 نشاطاً وما يقارب 120 متدخلاً من المغرب ودول أخرى.

ورشة إقليمية حول نشر ثقافة حقوق الإنسان في إطار أهداف التنمية المستدامة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ورشة إقليمية عالية المستوى حول «نشر ثقافة حقوق الإنسان في إطار أهداف التنمية المستدامة»، وذلك يومي 4 و5 فبراير 2020 بفندق كنزي منارة بالاص بمدينة مراكش.

ويشارك في هذه الورشة ممثلو المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية، فضلا عن ممثلي المفوضية السامية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى جانب مجموعة من منظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وتندرج هذه الورشة في إطار تعزيز الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات العربية لحقوق الإنسان في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصا في الجانب المتعلق بنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتشكل فرصة لتقاسم التجارب والممارسات الفضلى وتدارس سبل رفع التحديات المطروحة في هذا المجال، إضافة الى تعزيز النقاش حول الطرق الكفيلة بتقوية الخبرات وتعزيز القدرات.

كما تسعى إلى تدارس سبل تعزيز تعاون المؤسسات العربية فيما بينها وتوطيد علاقات الشبكة بشركائها الدوليين والإقليميين وجميع الفاعلين المعنيين، وتهدف أيضا الى الخروج بمقترح خارطة طريق في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان في سياق أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن برنامج اللقاء مجموعة من الجلسات تهم أساسا: «الإطار الدولي العام لأهداف التنمية المستدامة ونشر ثقافة حقوق الإنسان»، «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: تجارب، ممارسات فضلى، دروس مستفادة»، «أطر تعاون الشركاء مع الشبكة العربية لتنفيذ برامج المؤسسات الأعضاء على المستوى القطري»، «عرض التحديات والاحتياجات المرتبطة بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصد هذا التنفيذ».

ستتميز الجلسة الافتتاحية لهذه الورشة بمشاركة السيدة آمنة بوعيش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد أحمد اخشيشن، رئيس جهة مراكش آسفي، السيد عصام يونس، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، السيد على بن صميخ المري، أمين التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد سلطان بن حسن الجمالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تضطلع بأدوار هامة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف المتعلقة بالمساواة والتربية والتعليم، وذلك من خلال مساهماتها في رصد السياسات العمومية والتشريعات المتعلقة بالنهوض بالحقوق كالمساواة بين الجنسين وتعزيز ثقافة السلام ونبذ العنف، وتشجيع التنوع الثقافي. كما أكد على ذلك إعلان ميريدا الذي تطرق لأدوار المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 ورصد مدى تفعيل الدول لهذه الأهداف، وإعداد التقارير حول التقدم المحرز في أعمالها.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعين الشخص المكلف بتلقي طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها

تطبيقاً للمادة 12 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والتي تنص على تعيين شخص أو أشخاص مكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية بتنفيذ هذا القانون، قررت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعيين السيدة أمينة صالح، مديرة التواصل بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مكلفة بتلقي طلبات الحصول على المعلومات الواردة على المجلس ومعالجتها.

وبناء على المادة 13 من نفس القانون، فقد اتخذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان كافة التدابير اللازمة من أجل تفعيل مضامين هذا القانون وتيسير مهام الشخص المكلف وتمكينه من الوسائل والتسهيلات الضرورية للاضطلاع بالمهام الموكولة إليه.

كما تم لهذه الغاية إحداث لجنة داخلية يعهد إليها بمواكبة الشخص المكلف بتلقي طلبات الحصول على المعلومات، ومساعدته على القيام بمهامه في أحسن الظروف.

زيارة أعضاء المجالس التلاميذية الجهوية لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمقره بالرباط، يوم الخميس 16 يناير 2020 ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، استقبالا على شرف الأعضاء الجدد للمجلس التلاميذي الجهوي والمجالس التلاميذية الإقليمية للمديريات السبع التابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

ويأتي هذا الاستقبال، الذي ستترأسه السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار تفعيل المقاربة التشاركية والانفتاح على الفاعلين المعنيين بتسيخ ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والسلوك المدني بالجهة، حيث انخرطت كل من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط-سلا-القنيطرة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسلسل التحسيس بالفضاء المدرسي من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ومجتمع المواطنة والديمقراطية والمساواة.

جدير بالذكر أن اللجنة الجهوية للمجلس بجهة الرباط-سلا-القنيطرة شاركت، اعتبارا لأهمية المجالس التلاميذية في تعزيز التربية على القيم، في عملية انتخاب المجلس التلاميذي الجهوي الذي نظمته الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-القنيطرة بتاريخ 26 دجنبر 2019، حيث انتخبت التلميذة يسرى مقدوسي رئيسة للمجلس الجهوي.

وفي نفس السياق، يحرص المجلس على التفاعل مع كافة طلبات الزيارة التي يتوصل بها من طرف المؤسسات التعليمية، والتي تشكل مناسبة للإجابة عن أسئلة التلاميذ وتعريف الجيل الصاعد بمسار حقوق الإنسان في المغرب وكذا اختصاصات المجلس والعمل الذي يقوم به في عدة مجالات، خاصة ما يتعلق بحقوق الطفل.

2019

توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد الدانماركي لمناهضة التعذيب «DIGNITY» في مجال الرصد الطبي (MONITORING MÉDICAL)

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد الدانماركي لمناهضة التعذيب «DIGNITY» مذكرة تفاهم للتعاون التقني في مجال رصد الجوانب المتعلقة بالوضعية الصحية في أماكن الحرمان من الحرية، وذلك يوم الجمعة 20 دجنبر الجاري بمدينة الجديدة. وتهم مذكرة التفاهم، التي وقعتاها السيد آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد جينس سايمون مودفيغ، مدير وكبير المسؤولين الطبيين بالمعهد الدانماركي لمناهضة التعذيب، تعزيز قدرات أعضاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمغرب والأطر التي تقدم الدعم للآلية، ثم الخبراء والأطباء في المجالات المتعلقة بالصحة في أماكن الحرمان من الحرية وكذا مجال التوثيق الطبي للتعذيب. وحسب ما تنص عليه مذكرة التفاهم، يتعهد الطرفان بتنظيم أنشطة لتعزيز القدرات من خلال تنظيم ورشات عمل ووضع وسائل ودلائل في مجال الرصد الطبي. تجدر الإشارة إلى أن المعهد الدانماركي لمناهضة التعذيب، بصفته عضوا في الآلية الوطنية الدانماركية للوقاية من التعذيب، يقدم دعمه في مجال تعزيز القدرات لآليات الرصد المستقلة في جميع أنحاء العالم. وينفذ المعهد برامجه الدولية من خلال عقد شراكات مع جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات التابعة للدول. وطبقا للقانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضطلع المجلس بولاية الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. ومن بين مهام هذه الآلية التي بدأت بالاشتغال منذ جمعية المجلس العمومية الأولى، التي انعقدت في 21 شتنبر 2019، بالخصوص، زيارة أماكن الحرمان من الحرية من أجل رصد ظروف الاعتقال ومعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم.

لقاء تواصلية حول الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء تواصليا حول الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك يوم الاثنين 23 دجنبر 2019 بمقره بالرباط، ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال (14.30).

سيشكل هذا اللقاء فرصة لتعزيز التواصل بين المؤسسات المعنية وتعميق التفكير والتنسيق مع مجموع الفاعلين من أجل ضمان فعالية حقوق هذه الفئة. كما يهدف المجلس إلى تبادل الأفكار حول المؤشرات الوطنية حول متابعة تفعيل الاتفاقيات الدولية ودور اللجنة الوزارية المكلفة بتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

من جهة أخرى، يروم المجلس تقاسم الممارسات الفضلى حول الآلية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ودور المنظمات العاملة في هذا المجال والتوصيات النهائية للجنة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

سيتميز هذا اللقاء بحضور السيدة أمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، فضلا عن مجموعة من الخبراء الوطنيين والدوليين والفاعلين المؤسساتيين والمدنيين والأكاديميين.

جدير بالذكر أن الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال الحماية والنهوض وتتبع أعمال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السياسات العمومية والبرامج الوطنية ذات الصلة.

ووفقا لاستراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الثلاثية الأبعاد القائمة على الوقاية والحماية والنهوض بحقوق الإنسان، التي تم اعتمادها خلال الجمعية العامة المنعقدة في 21 شتنبر 2019، ستعتمد الآلية الوطنية للاضطلاع بمهامها على مقاربة دامجّة قائمة على مبدأ المشاركة الكاملة والفعالية للأشخاص في وضعية إعاقة والمنظمات التي تمثلها.

درعة-تافيلالت: مائدة مستديرة حول «الضمانات التشريعية والاجتماعية التي جاء بها القانون رقم 103-13: الواقع والآفاق»

احتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ومساهمة في النقاش العمومي وإثراء الفكر حول الضمانات التشريعية والاجتماعية التي جاء بها القانون رقم 13/103 ومدى ملاءمته للمعايير الدولية ودستور سنة 2011، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت مائدة مستديرة حول «الضمانات التشريعية والاجتماعية التي جاء بها القانون رقم 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء: الواقع والآفاق»، وذلك يوم الخميس 19 دجنبر، بمقر اللجنة بالرشيدية.

يهدف هذا اللقاء، الذي سيشتميز بحضور ثلة من الفاعلين المؤسساتيين والحقوقيين والمدنيين، إلى تسليط الضوء على التحديات التي يعرفها المجتمع المغربي من حيث فعالية الحقوق والحريات في مجال الولوج والتفكير في قيمة العدالة بالنسبة لضحايا العنف على المستوى الجهوي خاصة بعد مرور سنة على تفعيل القانون رقم 13.103.

تجدر الإشارة إلى أنه سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن أصدر في 30 ماي 2016 رأيا بخصوص مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. وقد ارتكز المجلس في صياغة هذا الرأي على مقتضيات دستور المملكة والتشريعات الوطنية بالإضافة إلى الاتفاقيات والصكوك والإعلانات والمواثيق الدولية ذات الصلة بمناهضة العنف ضد المرأة والنهوض بحقوقها فضلا عن التوصيات والمذكرات والملاحظات الختامية وقرارات هيئات الأمم المتحدة.

حفل تكريم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

احتفاء بالذكرى 71 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنظم كل من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان حفلا لتكريم شخصيات تميز مسارها بالدفاع عن قيم ومبادئ حقوق الإنسان اعترافا بجهودها في سبيل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وذلك يوم الاثنين 16 دجنبر 2019 بمركز الاستقبال والندوات بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بالرباط على الساعة الخامسة بعد الزوال.

وسيتميز هذا الحفل باستحضار جهود شخصيات وطنية وأجنبية في مجال حقوق الإنسان، لاسيما على صعيد القارة الافريقية.

تجدر الإشارة إلى انتقاء الشخصيات التي ستحظى بالتكريم هذه السنة قد أشرفت عليه لجنة مستقلة ذات تركيبة متنوعة تم إحداثها لهذا الغرض بناء على معايير موضوعية متعددة.

ويأتي هذا الحفل تتويجا لبرنامج احتفال مشترك بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أطلقته الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان السنة الماضية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين للإعلان.

معرض: إبداعات ما وراء الجدران، أو حين «يحرر» الفن

احتفاء باليوم الوطني للسجين، ينظم متحف بنك المغرب بالرباط، بشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان معرضا فنيا تحت عنوان «إبداعات ما وراء الجدران، أو حين «يحرر» الفن»، وذلك من 13 دجنبر 2019 إلى فاتح مارس 2020.

ويعتبر هذا الحدث الفني الأول من نوعه، دعوة للعموم لاكتشاف أوجه الإبداع المتعددة لدى نزلاء مختلف المؤسسات السجنية للمملكة، وللعبور إلى «ما وراء الجدران» من أجل لقاء مبدعين مجهولين من خال صور وأفلام وثائقية من إعداد المصور والمخرج والمصمم «دارم بوشنتوف».

وقد انخرطت في هذا المشروع الكبير، الذي يسعى إلى إضفاء الطابع الإنساني على عالم السجون المعروف بانغلاقه، ثلاثة مؤسسات كبرى: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يلتزم بكل حزم في الدفاع عن حقوق الإنسان المحرومين من الحرية، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، التي تبذل قصارى جهدها لدعم الإبداع الفني والثقافي في المحيط السجني، ومتحف بنك المغرب الذي يسعى إلى توسيع نطاق الحقل الثقافي ليشمل شريحة عريضة من الجماهير.

ويأتي هذا الحدث، ذي البعد الاجتماعي والإنساني والثقافي، في الوقت الملائم ليبرهن أن الاعتقال ليس في ذاته عقابا مطلقا أو إقصاء بغض، وأن السجن يبقى فضاء دائم الارتباط بالعالم الخارجي، وليؤكد أن تطبيق حقوق الإنسان بداخله واقع دائم، سواء تعلق الأمر بالحق في التكوين، أو في الثقافة، أو في الفن أو في الصحة أو في التبادل.

وحيث إنه يوفر فضاء حقيقيا للتعبير والتبادل والتشارك، فإن هذا المعرض المخصص للنزلاء الذين تفجرت طاقتهم الإبداعية خلال مدة اعتقالهم، يشكل جسرا هائلا يربط بين العالمين، داخل أسوار السجن وخارجها، في انتظار بدء انطلاقة جديدة. وسيشهد افتتاح المعرض حضور عدة فنانين من نزلاء السجون احتفاء باليوم الوطني للسجين.

سيفتتح المعرض على الساعة 5 مساءً بمتحف بنك المغرب بحضور مسؤولي من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وبنك المغرب.

ندوة حول أنظمة حماية اللاجئين بإفريقيا

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته رئيس مجموعة عمل شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، ندوة حول أنظمة حماية اللاجئين بإفريقيا، وذلك يومي 12 و13 دجنبر 2019 بمعهد الرباط إدريس بنزكري لحقوق الإنسان.

يندرج هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بما فيها تلك التي تنتمي لمجموعة عمل الهجرة التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، في إطار الأنشطة التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشبكات التي ينتمي إليها، من أجل التنسيق وتقاسم التجارب وتعزيز قدرات الفاعلين في مجال الحماية.

ويهدف هذا اللقاء إلى المشاركة في عملية تعزيز أنظمة حماية اللاجئين في إفريقيا من خلال دعم التفكير في الإطار القانوني الإقليمي والتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية اللاجئين وكذا تشجيع تبادل الخبرات الإفريقية في هذا المجال. كما يهدف إلى المساهمة في تطوير الفهم وبناء مقاربة مشتركة للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة ودعم دورها في حماية حقوق المهاجرين واللاجئين على المستوى الإقليمي.

يشترك في هذا اللقاء مؤسسات وطنية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، كوت ديفوار، مالي، زيمبابوي، كينيا، غانا، النيجر، وجنوب إفريقيا.

هكذا ستتاح لهذه المؤسسات الوطنية المشاركة، خلال هذين اليومين، فرصة تدارس الأطر المعيارية والتفكير فيها، مع مراعاة احتياجات الحماية المحددة في سياق معين، فضلاً عن الآليات العامة الدامجة. ومن شأن تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية المشاركة أن يعزز الأدوار العملية للمؤسسات الوطنية وأن يطور سبل التعاون والشراكة فيما بينها في مجال حماية اللاجئين.

ستعرف الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة، التي ستنتقل أشغالها على الساعة الثامنة والنصف صباحاً، حضور السيدة أمنة بوعيش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجموعة عمل شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان المعنية بالهجرة، السيد رمي نغوي لومبو، نائب رئيس اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، السيدة بتينا كامبرت، ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في المغرب.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان: المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم لقاء تكريميا للراحل مصطفى اليزناسني استحضارا لمساره النضالي

تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء تكريميا للفقيه مصطفى اليزناسني، العضو السابق بهيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والمستشار لدى رئاسة المجلس.

ويعتبر هذا اللقاء التكريمي للفقيه، الذي سينظم يوم الثلاثاء 10 دجنبر 2019، على الساعة الثالثة والنصف بمقر المجلس، بمثابة تكريم لكافة أطر ومستخدمي المجلس، باعتباره نموذجا للالتزام المؤسسي والتفاني في خدمة قضايا حقوق الإنسان.

واستحضارا للمسار النضالي للفقيه الذي تميز بعطاءات كبرى ودفاع مستميت عن قيم إنسانية دافع عنها من منبره إعلامي ومناضل فذ، سيتميز حفل التكريم بتقديم شهادات من طرف مجموعة من زملاءه وأصدقائه الذين عايشوه خلال مختلف مراحل حياته كصحفي ومناضل، فضلا عن تقديم شهادات من طرف بعض أفراد عائلته.

جدير بالذكر أن السيد مصطفى اليزناسني، الذي توفي في 17 نونبر 2019، قد تولى مسؤولية رئيس تحرير جريدة «الكفاح الوطني» ثم محررا بصحيفة «العلم». كما شغل منصب سكرتير تحرير بوكالة المغرب العربي للأنباء، وملحق صحفي وقائم بالأعمال بسفارة المغرب بنواكشوط سنة 1975. فضلا عن ذلك كان الراحل عضوا مؤسسا للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعضوا بهيئة الإنصاف والمصالحة، كما كان ضمن تشكيلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واستمر عطاءه ضمن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

زيارات ميدانية و تواصلية لمراكز استقبال الاشخاص في وضعية إعاقة بجهة فاس مكناس

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان واحتفالاً باليوم العالمي لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس زيارات ميدانية و تواصلية لمراكز استقبال الأشخاص ذوي الإعاقة بجهة فاس مكناس ابتداء من 10 دجنبر 2019، وذلك على إثر تنصيب الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

تهدف اللجنة الجهوية من خلال هذه الزيارات الميدانية و التواصلية، التي تشمل العديد من المراكز المتواجدة بفاس، مولاي يعقوب، مكناس وتازة، إلى تقوية التعاون مع الجمعيات المشرفة على مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة ومع الأطر العاملة بها وذلك من أجل تعزيز حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وضمان فعالية ولوج هذه الفئة إلى حقوقها.

يذكر أن المنتظم الدولي يهدف من خلال إقرار اليوم العالمي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تم الإعلان عنه سنة 1992، بموجب قرار الجمعية العامة رقم 3/47، إلى تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ورفاههم في جميع المجالات الاجتماعية والتنمية و لإذكاء الوعي بحال الأشخاص ذوي الإعاقة في الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية. ويذكر كذلك أن موضوع المنتظم الدولي يركز هذه السنة على أهمية تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وقيادتهم و اتخاذ إجراءات بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

القصر الكبير: ندوة علمية حول «تزويج القاصرات عنف ضد الطفلات مشرعن بالقانون»

تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان ولليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، تنظم جمعية الأنوار النسوية بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة ندوة علمية حول موضوع «تزويج القاصرات عنف ضد الطفلات مشرعن بالقانون»، وذلك يوم السبت 7 دجنبر 2019 بدار الثقافة محمد الخمار الكنوني بالقصر الكبير على الساعة الرابعة والنصف.

ويهدف هذا اللقاء الذي يندرج في إطار تفعيل اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وعمله على ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إلى تسليط الضوء على إشكالية تزويج الطفلات والوقوف على أهم مؤشرات هذه الظاهرة وطنيا، وتدارس مسبباتها وتداعياتها وآثارها التي تمس بحقوق الطفلات الأساسية كالتعليم والرعاية والحماية الصحية والأسرية وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتي صادق عليها المغرب في 1993 وكذلك الدستور المغربي لسنة 2011 .

وسيتتم خلال هذا اللقاء تناول ظاهرة تزويج القاصرات من زوايا مختلفة، حقوقيا وقانونيا ونفسيا ودينيا، بحيث ستساهم السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية بمدخلة في موضوع «تزويج القاصرات : عنف وانتهاك للحقوق الإنسانية للطفلات»، فيما ستتطرق السيدة نزهة الصقلي الوزيرة السابقة والفاعلة الحقوقية إلى المحور المعنون «تزويج القاصرات جريمة ضد الطفلات وضد المجتمع»، وسيتناول الأستاذ عبد الوهاب رفيقي موضوع «تزويج القاصرات بين الفقه والمجتمع»، فيما ستتصدى الدكتورة في الطب النفسي أمل شباش، «لظاهرة تزويج القاصرات وأثره على الصحة النفسية والجسمانية للطفلات».

ولإثراء النقاش والتفكير الجماعي في المداخل الممكنة للتقليص من هذه الظاهرة المجتمعية في أفق إلغائها، ستعرف هذه الندوة مشاركة عدة فاعلين مهتمين بهذا الموضوع، من أساتذة جامعيين وقانونيين وفاعلين مؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني وأطباء نفسانيين وإعلاميين.

يذكر أنه بمناسبة تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان للنساء وتماشيا مع توصيات خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان القاضية بمواصلة الحوار المجتمعي حول مراجعة المادة 20 من مدونة الأسرة المتعلقة بالإذن بزواج القاصر، سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن نظم في شهر مارس المنصرم عبر لجانة الجهوية، حملة واسعة النطاق لتدارس ظاهرة تزويج القاصرات والتوعية والتحسيس بها معية الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين المعنيين، وذلك تحت شعار «تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء و تثبيت القاعدة القانونية».

اللجنة الجهوية بجهة درعة-تافيلالت تشارك في الدورة الرابعة لفعاليات المعرض الجهوي للكتاب والنشر بالرشيدية

في إطار تعزيز التواصل مع مختلف الشركاء، وبدعوة من المديرية الجهوية للثقافة بجهة درعة-تافيلالت، ستشارك اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت في المعرض الجهوي للكتاب والنشر في دورته الرابعة، تحت شعار «ثقافة القراءة: بوابة نحو مستقبل أفضل»، خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 15 دجنبر 2019 بساحة الحسن الثاني بالرشيدية.

وتأتي مشاركة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت في المعرض الجهوي للكتاب والنشر خلال هذه الدورة، بعرض مختلف إصدارات ومنشورات المجلس الوطني، التي تشمل تقارير ودراسات موضوعاتية، بالإضافة إلى كتب ذات الصلة بالتراث والتاريخ والذاكرة إلى جانب كتب حول مسارات حقوقية لشخصيات مغربية بارزة بالرواق المخصص للجنة، كما ستشارك بمداخلة في ندوة حول «المؤهلات الحضارية والثقافية بجهة درعة تافيلالت، رافعة أساسية للتنمية»، كما تتميز هذه الدورة بمشاركة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة-تافيلالت في اللقاء التفاعلي المخصص للأطفال صبيحة يوم الجمعة 13 دجنبر 2019.

جدير بالذكر أن هذه التظاهرة الثقافية تهدف إلى التحسيس بالدور الأساسي للمعرض الجهوي في تأهيل العنصر البشري لتحقيق التنمية بالجهة، وذلك من خلال البرنامج الثقافي للمعرض، الذي يتضمن ندوات فكرية، ولقاءات تفاعلية، وتوقيعات للكتب، بالإضافة إلى أنشطة ترفيهية هادفة وورشات موجهة للأطفال والشباب، ستساهم في النهوض بالوعي المجتمعي والتمكين من مواكبة القضايا الراهنة والمشاركة في تسيير الشأن العام والانخراط في تعزيز البناء الديمقراطي.

ندوة حول موضوع: «نحو تغطية صحية شاملة: رهانات وتحديات إدماج الأجانب»

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، ندوة بعنوان «نحو تغطية صحية شاملة: رهانات وتحديات إدماج الأشخاص الأجانب»، وذلك يوم الخميس 28 نونبر 2019 بمعهد الرباط-ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.

يهدف هذا اللقاء، الذي يأتي في أعقاب سلسلة الورشات الجهوية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2018 حول موضوع الحق في الصحة لفائدة الأشخاص الأجانب، إلى دعم التفكير الذي تقوده وزارة الصحة من أجل تفعيل تغطية صحية شاملة لكافة الأشخاص في وضعية هشاشة، بغض النظر عن جنسيتهم.

هكذا سيعمل المشاركون على وضع اقتراحات مشتركة لاستدامة نظام التغطية الصحية، وتعزيز فعالية دوره في مجال الحماية الاجتماعية، والسعي لتحقيق شموليته؛ وضع مقاربة دامجة تمكّن من التفكير في معايير الاستفادة من نظام المساعدة الطبية (الراميد)، والرهانات المتعلقة باحترام قطاع الرعاية، ... للمواطنين مثل الأجانب؛ فضلا عن وضع مقترحات لدمج التوصيات التي صيغت في سياق السياسات الصحية القطاعية، خاصة فيما يتعلق بأهداف مخطط الصحة 2025.

ستتنظم أشغال هذه الندوة، التي ستعرف مشاركة القطاعات الوزارية الرئيسية المعنية والمؤسسات والمنظمات الصحية الوطنية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي تم تعبئتها في مجال الحق في الصحة و حماية حقوق الأجانب، في ثلاث جلسات: «الحق في الصحة لفائدة الأشخاص الأجانب: رهانات وتحديات الإدماج في القانون العام»، «الحكامة، الاستهداف، التمويل: التقدم المحرز والتحديات المطروحة لضمان استدامة نظام الراميد»، «نحو تغطية صحية شاملة - أي نموذج لإدماج الأجانب».

هذا وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة، التي ستنتقل أشغالها على الساعة التاسعة صباحا، بمشاركة السيد منير بنصالح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة بيتينا كامبيرت، ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب.

خلاصات زيارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان عقب الإجراءات التأديبية المتخذة في حق المعتقلين برأس الماء

كما سبق لرئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن أعلنت، قام المجلس بإيفاد وفد نسق عمله رئيس اللجنة الدائمة المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان (عضو المجلس) وطبيب شرعي، يومي 7 و 8 نونبر 2019، للمؤسسة السجنية تيفلت 2 وتولال 2 (مكناس) ورأس الماء (فاس) وعين عائشة (تاوانات) وسجني تازة وكرفيف، حيث تم نقل المعتقلين المعنيين بالإجراءات التأديبية المعلن عنها الأسبوع الماضي.

خلال هذه الزيارات، تمكن المجلس من:

- زيارة الزنانات التأديبية التي تم وضع المعتقلين الستة بها، وكذلك مقر العيادة بالنسبة لشخصين آخرين؛
- إجراء لقاءات على انفراد مع كل معتقل من المعتقلين المعنيين، تراوحت مدتها ما بين ساعة وساعتين، بعد الحصول على موافقة مستنيرة من المعنيين بالأمر، بأماكن تضمن السرية؛
- التحري بشأن ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة التي تم نقلها من قبل أفراد من عائلات المعتقلين ومنابر إعلامية؛
- إجراء فحص طبي على جميع المعتقلين المعنيين؛
- الاطلاع على تسجيلات كاميرات المراقبة عند وقوع الأحداث؛
- إجراء مقابلات مع حراس المؤسسات السجنية المعنيين.

من خلال تسجيلات الفيديو التي اطلع وفد المجلس على محتواها، وتجميع الشهادات ومقارنتها والفتوحات الطبية التي تم إجرائها وكذا جميع المعلومات التي تم الحصول عليها، يبلغ المجلس الرأي العام بما يلي:

1. من خلال مشاهدة تسجيلات الفيديو تحقق وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه في يوم الخميس 31 أكتوبر 2019، رفض المعتقلون الستة مغادرة الفناء بجوار مركز المراقبة والعودة إلى زنانتهم لأكثر من ساعتين؛ وهو ما أكدته المعتقلون خلال المقابلات الفردية؛
2. تم إخضاع جميع المعتقلين فور نقلهم من سجن رأس الماء إلى المؤسسات السجنية الأخرى لفحص طبي، باستثناء حالة واحدة؛
3. يتأكد من خلال المعلومات التي قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتجميعها ووقوع مشادات بالفعل بين حراس السجن واثنين من المعتقلين، أسفرت عن بعض الكدمات بالنسبة للمعتقلين الاثنين وشهادات توقف عن العمل بالنسبة للحراس؛
4. لم يتم ملاحظة أي أثر للتعذيب في حق المعتقلين؛
5. خلال الزيارات التي قام بها وفد المجلس إلى سجني تولال 2 وعين عائشة، وقف المجلس على الظروف المريرة للزنانات التأديبية؛ التي لا تتوفر فيها الإنارة والتهوية، بشكل لا يحترم مقتضيات المقتضى 13 من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛

6. أعلن بعض المعتقلين الدخول في إضراب عن الطعام منذ نقلهم إلى الزنانات التأديبية. وفقاً للمعلومات المؤكدة التي يتوفر عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد تم إيقاف هذا الإضراب عن الطعام.

وحرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إبلاغ المعتقلين المعنيين بالعناصر المرتبطة بممارسات التعذيب وبعدم توفرها في الحالات التي تخص كل واحد منهم.

ويذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه وفقاً للفصل 16 من دليل الأمم المتحدة لتدريب موظفي السجون على حقوق الإنسان: «ينبغي أن تكون السجون بيئة آمنة لكل من يعيش ويعمل فيها، أي للسجناء والموظفين والزوار».

ويطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرأي العام أن الأسباب التي أدت إلى وقوع الحادث تعود إلى وقف امتياز كان قد منحه المدير السابق لسجن رأس الماء لأحد المعتقلين، كان يستفيد بموجبه بإجراء اتصال هاتفي يومي لمدة 30 دقيقة، بدلاً من المكالمة الأسبوعية التي تتراوح ما بين 6 و10 دقائق، المحددة وفقاً للقواعد المعمول بها.

ويوصي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بملائمة مشروع القانون الخاص بتنظيم المؤسسات السجنية، الذي يتم تدارسه حالياً، مع المبادئ التوجيهية الدولية المعمول بها في هذا المجال.

المؤتمر الثاني عشر لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية: «الاتفاق العالمي من أجل الهجرة: الرؤية المشتركة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية، الفرص والتحديات في تنفيذه»

يشترك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلاً بوفد ترأسه السيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس، في أشغال المؤتمر الثاني عشر لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية، الذي سينعقد يومي 5 و6 نونبر 2019 بالقاهرة، مصر.

وسيتم تنظيم هذا المؤتمر، المنظم بشراكة بين شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، حول «الاتفاق العالمي من أجل الهجرة: الرؤية المشتركة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية، الفرص والتحديات في تنفيذه». حيث سينكب المشاركون على دراسة الفرص المتاحة من خلال الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتحديات التي يمكن أن تعيق تنفيذه في المنطقة الإفريقية.

كما ستتاح للمشاركين الفرصة لمناقشة طرق تعزيز البحث وجمع المعطيات بشكل دقيق كأساس لسياسات الهجرة القائمة على الأدلة. ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج في سياق الهجرة وصياغة الخطط الوطنية لتنفيذ هذا الاتفاق ودورها في رصد الامتثال للالتزامات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

سيتوج هذا اللقاء باعتماد إعلان نهائي، اقترح «مسودته الأولية» فريق العمل المعني بالهجرة بصفته رئيساً للفريق المعني بالهجرة، والذي يتضمن توصيات بشأن الأدوار المختلفة التي يمكن للمؤسسات الوطنية أن تلعبها لتعزيز وحماية حقوق المهاجرين، بشكل عام، والمساهمة في تنفيذ الاتفاق، بشكل خاص.

ستعتمد مجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية، التي تم إنشائها في دجنبر 2018، برئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، خطة عملها في هذا الاجتماع. هذا وستترأس السيدة أمينة بوعياش اجتماع هذه المجموعة المقرر عقده في 3 نونبر 2019.

تجدر الإشارة إلى أن مهام هذه المجموعة تقوم على ضمان المشاركة الفعالة للمؤسسات الوطنية في قضايا الهجرة وكيف يمكن لهذه الأخيرة أن تلعب دوراً رئيسياً في حماية حقوق المهاجرين وتعزيزها.

سيشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضاً في اجتماع اللجنة التوجيهية والجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية، المنعقدة على التوالي يومي 3 و4 نونبر 2019. سيعرف هذا المؤتمر مشاركة 44 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية وممثلي الدول ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية

وشركاء التنمية.

وسيشهد هذا اللقاء مشاركة كل من السيد كارلوس نيكرت موسكيرا، رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسيدة أندريا كامبف، عضو فريق عمل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعنية بالهجرة (حيث يمثل إفريقيا المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، والسيد محمد فايق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والسفير صلاح حماد، رئيس أمانة البنية الإفريقية للحكامة، قسم الشؤون السياسية، مفوضية الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى العديد من الخبراء الأفارقة.

تمثل مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا المؤتمر استمراراً لالتزامه الثابت في هذا المجال منذ بدء المفاوضات بشأن الميثاق العالمي حول الهجرة من خلال التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد تم الاعتراف بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الاتفاق حيث أكدت هذه المؤسسات عن التزامها بمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق الدولي وحماية حقوق المهاجرين وعائلاتهم.

مذكرة المجلس بخصوص تعديل القانون الجنائي: من أجل قانون جنائي يحمي الحريات ويستوفي مبادئ الشرعية والضرورة والتناسبية

يستعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما أعلن عن ذلك آنفا، للإدلاء خلال هذا الأسبوع بمذكرته حول مشروع القانون رقم 10.16 المتعلق بتعديل القانون الجنائي، إلى رئيسي مجلسي البرلمان وإلى الفرق البرلماني، بعد المصادقة عليها من قبل مكتب المجلس بتاريخ 29 أكتوبر 2019.

لقد تابع المجلس النقاش الذي انخرط فيه المغاربة، نساء ورجالا، انتصارا للحريات الفردية و حماية الحياة الخاصة، و عاين المأساة الإنسانية وحالات اليأس التي يزرع تحتها المحكومون بالإعدام، وسجل وقائع العنف المتزايدة، سواء البدني أو اللفظي، في الفضاءات العامة والخاصة، ليتراجع من أجل قانون جنائي يحمي الحريات ويستوفي مبادئ الشرعية والضرورة والتناسبية.

إن توصيات المجلس الوطني تغطي عدة مجالات من القانون الجنائي، بما في ذلك ما يتصل بعدم تقادم التعذيب، وزجر ضروب المعاملة القاسية وللإنسانية والحاطة بالكرامة، ومكافحة الاختفاء القسري، وتجريم التحريض على العنف والكراهية والتمييز...

وإذ سيعقد المجلس لقاءات مع الفاعلين المعنيين، يراهن على أن البرلمان سيضطلع بدوره في توطيد ديمقراطيتنا، باعتباره محركا أساسيا لها، وأن يعمل السيدات والسادة النواب، فرادى وجماعات، على مواكبة التحولات التي تعرفها بلادنا، و أن يدعموا بناء دولة قانون تتم الاستجابة فيها إلى الإرادة العامة.

اجتماع المجلس الوطني لحقوق الانسان بوفد من المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف

عقد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان مرفوقا بأعضاء لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة اجتماعا مع وفد متكون من رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف، بطلب منه، يوم الخميس 24 أكتوبر 2019. وتطرق هذا الاجتماع الرابع من نوعه في 6 أشهر إلى النقاط التالية:

- أحيط المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف علما أن المجلس الوطني لحقوق الانسان بصدد تعيين المعطيات التقنية بخصوص التقاعد التكميلي لفائدة بعض الضحايا الحاصلين على توصية الادماج الاجتماعي، وقدم المجلس المستجدات المتعلقة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة. كما أخبر المنتدى عزمه إعداد تقرير حول المنجز بخصوص تنفيذ هذه التوصيات.
- تطرق المنتدى للملفات الموضوعية خارج الآجال المحددة من طرف هيئة الانصاف والمصالحة، وذكر بمقترحه حول هذا الموضوع وفق لائحة محصورة تتوفر فيها المعايير المحددة من طرف الهيئة. وفي هذا السياق، جدد المجلس الوطني التأكيد على ما سبق والتزمت به رئاسته من استعداد للترافع لدى الجهات المختصة من أجل إيجاد حلول لمجموعة من الضحايا في وضعية صعبة ممن وضعوا ملفاتهم لدى هيئة الانصاف والمصالحة خارج الآجال، بعد حصر اللائحة من قبل المنتدى ومراجعتها من طرف لجنة المتابعة وفقا للمعايير المعتمدة لدى الهيئة.
- وفي إطار المقاربة التواصلية التي يנהجها المجلس مع جمعيات المجتمع المدني، أكد رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف أنه معية المكتب التنفيذي يعد المخاطب الرسمي للمنتدى.

لقاءات اللجن الجهوية لحقوق الإنسان: «فعلية الحقوق والحريات في المغرب: من أجل عقد اجتماعي جديد»

إعمالا لإستراتيجيته بخصوص فعلية حقوق الإنسان و الحريات، واعتبارا أن التفكير في سبل دعم وتكريس فعلية الحقوق والحريات يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه بناء نموذج تنموي بديل، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر لجانه الجهوية الإثني عشر، لقاءات للتفكير والتشاور والإقتراح في موضوع «فعلية الحقوق والحريات في المغرب: من أجل عقد اجتماعي جديد» وذلك خلال الفترة الممتدة بين 24 أكتوبر و 24 نونبر 2019.

يهدف المجلس من خلال هذه اللقاءات الجهوية إلى المشاركة في النقاش العمومي حول النموذج التنموي البديل من زاوية فعلية الحقوق والحريات كمدخل أساسي لتنمية إنسانية عادلة، و ذلك اعتمادا على ملاحظته أن إشكالية المرور من النص إلى الواقع محايثة لفكرة القانون بشكل عام وإن مجال الحقوق والحريات يبقى أكثر المجالات التي تتسع فيها الهوة بين القواعد والمعايير وبين فعلية التطبيق، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من تزايد إدماج حقوق الإنسان في المنظومة التشريعية الوطنية فإن الإشكال يبقى قائما على مستوى ترجمة القوانين إلى ممارسات وسلوكات وقيم. ذلك أن إشكالية فعلية الحقوق تعتبر أحد أبرز نقاط ضعف السياسات التنموية المعتمدة في المغرب خلال العقود الماضية.

يذكر أن لقاءات اللجن الجهوية لحقوق الإنسان ستتمحور حول فعلية الحقوق والحريات في المغرب انطلاقا من ثلاث لحظات مترابطة ومتكاملة فيما بينها:

- تقييم واستعراض واقع حال فعلية الحقوق في المغرب ارتباطا بالخصوصيات الجغرافية والسوسيو اقتصادية لكل جهة ،
- استكشاف بعض مرتكزات التفكير في بناء مقاربة حقوقية للتنمية،
- واقتراح مداخل تعزيز ودعم فعلية الحقوق والحريات، وفق رؤية متكاملة يمكن أن تشكل أرضية لصياغة سياسات عمومية وطنية دامجة للحقوق والحريات وقادرة على الاستجابة للتحديات المطروحة على مستوى الجهات الإثني عشر.

ويروم المجلس من هذه اللقاءات ووفق مقاربة تشاركية صاعدة (bottom-up) ، الإنصات للمواطنين لإبداء آرائهم في العوائق والإكراهات التي تحول دون تفعيل الحقوق والحريات للجميع وإشراكهم في التفكير في الحلول الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات ودعم فعلية الحقوق ببلادنا.

بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إطلاق شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان مشاورات بشأن إحداث منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على هامش دورات اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عقدت شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان اجتماعاً تشاورياً حول إحداث منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يوم 20 أكتوبر 2019 ببانجول، غامبيا، برئاسة السيد جيلبرت سيبهوغو، المدير التنفيذي بشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، وذلك على هامش دورات اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وفي هذا السياق، أكدت السيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي شاركت في هذا الاجتماع التشاوري، أن هذه المبادرة تندرج في إطار عملية إحداث المنتدى الذي يهدف إلى تعزيز تفاعل المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان مع نظام حقوق الإنسان الأفريقي ودعم عمل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن القارة الإفريقية.

وذكرت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن فكرة المنتدى تعكس إرادة شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان في العمل مع آليات حماية حقوق الإنسان، وبالتالي تعزيز عمل الشبكة من خلال تقديم قرارات لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. تتميز هذا الاجتماع بمشاركة السيدة مايجا سوياتا، رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي ثمنت هذه المبادرة التي تسمح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من لعب دور مهم على المستوى الوطني، كما يمكن ذلك اللجنة الإفريقية من الاعتماد على المؤسسات الوطنية من أجل نشر ما تتوصل إليه من قرارات ونتائج

على الصعيد المحلي. وأكدت السيدة سوياتا، في هذا الإطار، أن منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هو الحلقة المفقودة، على مستوى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي تدعم تنفيذ القرارات، كما اعتبرته بمثابة إثراء لعمل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. من جهته، أكد السيد ريمي نجوي لومبو، عضو اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، على أنه بفضل هذا المنتدى، ستتمكن اللجنة الإفريقية من إدراج نقاط بجدول أعمالها بشأن المشاكل التي تواجه المواطن الإفريقي. كما شدد على أهمية دعم عمل اللجنة الإفريقية من خلال عمل المؤسسات الوطنية وليس فقط عمل المنظمات غير الحكومية.

من جهتها، ذكرت السيدة هانا فوستر، المديرية التنفيذية للمركز الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان، بالعملية التاريخية المتعلقة بتنظيم منتدى المنظمات غير الحكومية والتحديات التي

واجهتها والإصلاحات التي شملت نصوص اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة ورحبت بهذه المبادرة التي اعتبرتها إضافة مهمة لعمل المنظمات غير الحكومية والتي تمكنهم من ضفر جهودهم مع المؤسسات الوطنية.

يذكر أن منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يهدف إلى تعزيز مكانته كمنصة للتبادلات و بناء شبكة بين ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمنظمات غير الحكومية والدول الأطراف بهدف العمل معاً من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في القارة الإفريقية. شكل هذا الاجتماع التشاوري فرصة للمشاركين لمناقشة الإطار القانوني والتمويل الذي سيخصص لهذا المنتدى وكذا دورية هذا اللقاء. وللإشارة، سيستمر التفكير والتشاور بشأن تفعيل منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال انعقاد الجمعية العامة القادمة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه يوم الاثنين 4 نونبر 2019 بمصر.

العيون-الساقية الحمراء: دورة تدريبية لفائدة فاعلين شباب في المجتمع المدني

بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون الساقية الحمراء، ينظم المعهد الجمهوري الدولي الدورة التدريبية الختامية لأكاديمية المجتمع المدني الجهوية، لفائدة فاعلين شباب في المجتمع المدني بجهة العيون-الساقية الحمراء.

ويهدف هذا التكوين إلى تمكين المشاركين من مبادئ واساسيات، حقوق وواجبات منظمات المجتمع المدني بالإضافة للتخطيط الاستراتيجي و المرافعة و كذلك دعم قدرات المشاركين و المشاركات وتمكينهم من تفعيل و تطبيق مشاريعهم على أرض الواقع. وذلك يومي 21 و 22 اكتوبر 2019، بفندق البرادور العيون، ابتداء من الساعة 9 صباحا.

ويشار إلى أن أكاديمية المجتمع المدني الجهوية انطلقت منذ شتنبر 2018، وشملت تنظيم أربع دورات تدريبية منها اثنتين تم تنظيمهما بكل من مدينتي السمارة و بوجدور، واستفاد منها ما يقارب المائة مستفيد من الفاعلين المدنيين الشباب بالجهة.

اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام: المجلس الوطني يجدد موقفه الداعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

احتفل التحالف العالمي لمكافحة عقوبة الإعدام ومنظمات إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، في 10 أكتوبر 2019، باليوم العالمي السابع عشر لمناهضة عقوبة الإعدام. وبالتزامن مع الذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، تم تسليط الضوء على حالة أطفال السجناء المحكوم عليهم بالإعدام والذين يعتبرون «ضحايا غير مرئيين» لهذه العقوبة.

وبهذه المناسبة، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس 10 أكتوبر 2019، سلسلة من الزيارات واللقاءات مع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام على المستوى وطني. وفي هذا الإطار، عقدت السيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اجتماعاً مفتوحاً مع جميع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في السجن المركزي بالقنيطرة. وقد شكلت هذه اللقاءات فرصة من أجل مناقشة الجوانب المختلفة المتعلقة بتطلعاتهم وظروفهم السجنية.

وقد ذكرت السيدة أمينة بوعياش خلال هذه اللقاءات بالموقف للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام. حيث دعا المجلس الحكومة إلى التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها، والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وأشارت إلى الإجراءات اليومية التي يقوم بها المجلس بشأن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، والتي تهدف، بالشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل، إلى تحسين ظروفهم وعلى وجه الخصوص الأخذ بعين الاعتبار بعض الحالات في وضعية هشّة. بناءً على عدة شهادات من المشاركين، أكدت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أهمية التشبث بالأمل من خلال الاستفادة من فرص التكوين والتأهيل، في أفق تحقيق تطور إيجابي لحالاتهم.

وأكدت من جديد التزام المجلس مواصلة الترافع لدى السلطات (البرلمان والحكومة)، ولا سيما من خلال التأكيد على موقفه القاضي بالإلغاء في إطار النقاش الدائر حول إصلاح القانون الجنائي قيد المناقشة حالياً في البرلمان، والحاجة إلى الشروع في نقاش وطني يؤدي إلى توافق في الآراء لصالح إلغاء هذه العقوبة من أجل تعزيز الخيارات الدائمة لبلدنا لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وفقاً للدستور والاتفاقيات الدولية التي انضم إليها المغرب.

يذكر أن هذا اللقاء عرف مشاركة السيدة حورية تازي صادق، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط سلا-القنيطرة.

ومن جهة أخرى، تم تنظيم زيارات أخرى للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام في إطار اليوم العالمي لمانهضة عقوبة الإعدام في 10 أكتوبر، وهي كالتالي:

- الزيارة التي قامت بها السيدة سلمى طود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بسجن طنجة 2 لفائدة السجينة الوحيدة المحكوم عليها بالإعدام.
- اجتماع السيد محمد العمرقي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالجهة الشرقية، مع محكومة سابقة كانت قد استفادت من تخفيف العقوبة بصورة استثنائية وتم إطلاق سراحها مؤخراً أخذاً بعين الاعتبار وضعيتها الهشة جداً، حيث كانت موضوع مرافعة ومواكبة من المجلس للاستفادة من إعادة الإدماج.

كما شكل الاحتفال بهذا اليوم العالمي لحظة مهمة بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان للاستماع للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام وتبادل النقاش معهم وكذا تقييم أوضاعهم، بهدف إثراء عناصر الترافع وتعزيز الإجراءات المستقبلية لمرافقة السلطات لإلغاء عقوبة الإعدام.

الدار البيضاء: ورشة عمل حول الحماية القانونية لعمل المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة

بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تنظم المفوضية السامية لحقوق الإنسان ورشة عمل تحت عنوان «نحو حماية قانونية لعمل المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة»، وذلك من 5 إلى 8 أكتوبر 2019 بفندق الشيراتون بالدار البيضاء.

ويتمثل الهدف من تنظيم هذه الورشة في تمكين المدافعات/ين عن حقوق النساء من المساهمة في الدفاع عن مجموعات المدافعين/ات الآخرين وحمايتهم/ن في المنطقة العربية من خلال الاستخدام الفعّال لنظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وربط المدافعات/ين عن حقوق النساء بشبكة من المحامين والمستشارين القانونيين من المنطقة للمساعدة في رفع الشكايات وتقديمها في النظم القانونية الوطنية والدولية، فضلا عن تبادل المعرفة والخبرات حول التحديات التي تواجه هذه الفئة وطرق معالجتها من خلال تسليط الضوء على أفضل الممارسات، الخ.

يتضمن برنامج هذه الورشة مجموعة من الجلسات تتوزع على الشكل التالي: « دور الشبكات والتحالفات الإقليمية في حماية عمل المدافعات/ين عن حقوق النساء»، «الآليات الدولية لحقوق الإنسان»، «التمييز ضد المدافعات و المدافعين»، «نظام الشكايات»، «مجموعة العمل المعنية بالتمييز ضد النساء والفتيات في مجلس حقوق الإنسان»، «مراجعة التشريعات الوطنية التي تحمي عمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان»، الخ.

وسيشارك في أشغال هذه الورشة 15 مدافعة ومدافعين عن حقوق الإنسان يمثلن 16 بلداً من المنطقة، بالإضافة إلى مجموعة مكونة من 16 محامياً لتمكين المجموعة من الجانب القانوني المتعلق بهذا الموضوع.

ستعرف الجلسة الافتتاحية لهذه الورشة، التي ستنتقل أشغالها ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباحاً، بمشاركة السيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و السيدة رويدة الحاج، الممثلة الإقليمية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

جدير بالذكر أن آليات حقوق الإنسان الدولية التابعة للأمم المتحدة تولي اهتماماً كبيراً لحماية المدافعات/ين عن حقوق الإنسان. ومن بين الدعوات التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 68/181 (2013)، أنه على الدول أن تتخذ تدابير كافية وقوية وعملية لحماية المدافعات/ين عن حقوق النساء وأن تدين العنف والتمييز الذي يؤثر على المدافعات عن حقوق النساء علناً وبشكل واضح، الخ.

كوبنهاغن: المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في أشغال منتدى «مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب 2024: التعاون والابتكار»

تشارك السيدة أمنة بوغياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH)، في منتدى «مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب 2024: التعاون والابتكار»، حول موضوع «تبادل خبرات الدول وتعزيز القدرات في التحقيقات الجنائية والممارسات المتعلقة بتنفيذ القانون»، والتي يتم تنظيمها يومي 1 و 2 أكتوبر 2019 بكوبنهاغن.

هذا اللقاء، الذي تنظمه أمانة مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، بشراكة مع المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب (DIGNITY)، سيوفر أرضية عبر إقليمية لتبادل أفضل الممارسات والخبرات والتحديات المتعلقة بالتحقيقات الجنائية وأنشطة أخرى مرتبطة بتنفيذ القانون، كما سيوفر أيضاً فرصة لاستكشاف بعض الأساليب المبتكرة لإدارة أنظمة وهيكل تنفيذ القانون على المستوى الوطني.

هذا وستشارك السيدة أمنة بوغياش في أشغال المائدة المستديرة رفيعة المستوى حول «التعاون والابتكار في مجال حفظ النظام وتنفيذ القانون»، والتي ستعقد يوم الثلاثاء فاتح أكتوبر 2019.

ويتضمن برنامج الندوة أربع جلسات تتعلق بالمحاور التالية: «علم الأعصاب وعلم النفس في تطبيق القانون»، «تغيير الثقافات التنظيمية»، «تبادل الممارسات والخبرات الفضلى: تدابير الحماية أثناء الاعتقال والاحتجاز من قبل الشرطة»، «مقابلة التحقيق: دليل للتحقيقات القائمة على نزع الاعتراف».

سيجمع هذا اللقاء حوالي 60 مشاركاً، من بينهم ممثلون رفيعو المستوى عن الشرطة وقوات الأمن الوطنية والوزارات ذات الصلة. كما سيعرف مشاركة خبراء في علوم الطب الشرعي وعلم النفس ومنع التعذيب ومقابلات التحقيق من أجل تبادل تجاربهم وخبراتهم. على هامش هذا اللقاء، ستلتقي السيدة بوغياش مع العديد من المسؤولين، من بينهم السيد أندرو غليمور، نائب الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الدكتور جنس مودفيك، رئيس لجنة مناهضة التعذيب والمدير الطبي الرئيسي «DIGNITY»، السيدة باربرا بيرنات، الأمانة العامة لجمعية منع التعذيب (APT)، والسيد راسموس كرو كريستنسن، المدير العام للمعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب (DIGNITY).

تجدر الإشارة أن مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب تعتبر مبادرة حكومية عبر إقليمية تمتد لعشر سنوات. تم إطلاقها سنة 2014 خلال الذكرى 30 لاتفاقية الأمم المتحدة

لمناهضة التعذيب من قبل حكومات الشيلي، والدايفرك فيجي، غانا، إندونيسيا والمغرب. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه المبادرة في التمكن، مع حلول سنة 2024، من التقليل من خطر التعذيب والمعاملات السيئة في كل الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب والعمل على الأعمال الكاملة والفعلي لهذه الاتفاقية.

تجدر الإشارة كذلك أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أنشأ، في 21 شتنبر 2019، الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب التي تتولى بدراسة وضعية وواقع معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم، من خلال:

- القيام بزيارات منتظمة، وكلما طلب المجلس ذلك، لمختلف الأماكن التي يوجد فيها أشخاص محرومون أو يمكن أن يكونوا محرومين من حريتهم، بهدف حمايتهم من التعذيب ومن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة؛
- إعداد كل توصية من شأن العمل بها تحسين معاملة وأوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم والوقاية من التعذيب؛
- تقديم كل مقترح أو ملاحظة بشأن التشريعات الجاري بها العمل أو بشأن مشاريع أو مقترحات القوانين ذات الصلة بالوقاية.

ورشة عمل حول «قانون محاربة العنف ضد النساء في المغرب: تعزيز الحماية والمنع في القانون»

تنظم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشراكة و تعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئاسة النيابة العامة، ورشة عمل حول «قانون محاربة العنف ضد النساء في المغرب: تعزيز الحماية والمنع في القانون»، وذلك يومي 1 و2 أكتوبر 2019 بفندق حسان بالاس بالرباط.

ويهدف هذا اللقاء إلى تعزيز الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف من خلال التطبيق السليم والفعلي لقانون محاربة العنف ضد النساء في المغرب وتعزيز إجراءات منع حدوث العنف الموجه ضد النساء في الفضاءين العام والخاص وكذا التعرف على المعايير الدولية المتعلقة بمحاربة العنف ضد النساء ومناقشة قانون محاربة العنف ضد النساء رقم 103.13 ومدى مواءمته مع المعايير الدولية، الخ.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء مجموعة من الجلسات التي ستتمحور أشغالها حول «التعريف بالتزامات المغرب اتجاه الأطر الدولية»، «التعريف بالمعايير الدولية للتشريعات المعنية بالعنف ضد المرأة على المستوى الوطني»، «عرض بعض الأمثلة عن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من المنطقة وخارجها»، «عرض القانون رقم 103.13»، «تقديم توصيات لتعزيز الحماية القانونية للنساء المعنفات» و«مناقشة ورقة توصيات للمدى القصير وتوصيات بتعديلات تشريعية للمدى الطويل في جلسة عامة».

هذا وستشهد هذه الورشة حضور ممثلين عن الجهات المكلفة بإنفاذ القانون والمنظومة القضائية من مختلف مكونات الجسم القضائي، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات الحقوقية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً، وممثلين عن مختلف المتدخلين في مجال محاربة العنف خاصة مصالح الأمن الوطني، الدرك الملكي، قطاع الصحة، ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وممثلين عن قطاعات غير حكومية.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء، التي ستنتقل ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحاً، بمشاركة كل من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد منير بنصالح، ورئيس النيابة العامة في المغرب، السيد محمد عبد النبوي، ومنسق الأمم المتحدة المقيم، السيد فيليب بوانسو.

بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان: صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب ينظم لقاء لتقديم تقرير حالة سكان العالم برسم سنة 2019

ينظم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء لتقديم تقرير حالة سكان العالم برسم سنة 2019، وذلك يوم الخميس 26 شتنبر على الساعة 9:00 صباحًا في فندق Sofitel Jardin des Roses بالرباط.

يشكل هذا اللقاء فرصة لإثراء النقاش استعداداً لمشاركة المغرب في قمة نيروبي التي ستعقد في كينيا في الفترة الممتدة من 12 إلى 14 نونبر 2019 والتي ستقيم 25 عامًا من تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) والذي عُقد في القاهرة عام 1994 حيث دعت فيه 179 حكومة، من بينها المغرب، إلى حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة.

وفقًا للتقرير العالمي، لقد تم إحراز تقدم كبير في الحقوق الإنجابية وتغيرت نتيجة لذلك حياة مئات الملايين من النساء. إن انخفاض عدد حالات الحمل غير المرغوب فيها ووفيات الأمهات قد مهد الطريق لحياة أكثر صحة وإنتاجية عبر العالم. إذ ارتفع معدل استعمال وسائل منع الحمل الحديثة من 24 في 1969 إلى 52 في 1994. وانخفضت نسبة وفيات الأمهات من 369 لكل 100,000 ولادة حية في 1994 إلى 216 في 2015.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، يظهر التقرير العالمي أنه منذ إنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان قبل 50 عامًا، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لجعل الحقوق والخيارات حقيقة واقعة للجميع. إذ لا تزال أعداد كبيرة من النساء والفتيات تواجه حواجز اجتماعية واقتصادية تمنعهن من اتخاذ القرار بشأن موعد الزواج وما إذا كن سيحملن أم لا ومتى سيحملن وعدد مرات حملهن. فلقد تزوجت ثمانمائة مليون امرأة على قيد الحياة اليوم قبل سن 18 وأكثر من 200 مليون امرأة ممنيرغبن في تجنب الحمل لا يحصلن على المعلومات والخدمات المتعلقة بوسائل منع الحمل الحديثة.

ويبرز التقرير تأثير تطور الحقوق الإنجابية للنساء على حقوقهن الأساسية الأخرى في الحياة وفي الأمن وفي التعليم وفي العمل.

وسيتيم من خلال هذا اللقاء اطلاق الدعوة لإعادة تأكيد الوعود التي قطعت في القاهرة واغتنام الفرصة التاريخية لقمة نيروبي لاستكمال أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان في المغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعزيز تعاونهما في مختلف المجالات، لا سيما تلك المتعلقة بالشباب.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستكمل هياكله ويصادق على نظامه الداخلي واستراتيجية عمله

صادقت الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على نظام المجلس الداخلي واستراتيجية عمله ومشروع الميزانية 2020 بالإجماع، خلال الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت 21 شتنبر 2019 بمقر المجلس بالرباط. كما استكمل المجلس خلال هذه الدورة جميع هياكله.

ويضم النظام الداخلي 84 مادة موزعة على 13 بابا، طبقا لأحكام القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس. كما يضم النظام الداخلي ملحقين وهما:

- ملحق ميثاق الأخلاقيات، الذي يحدد المبادئ والقيم والقواعد التي يجب على كل عضو من أعضاء المجلس وأعضاء لجانة الجهوية وأعضاء آلياته الوطنية التقيد بها أثناء ممارسته لمهامه؛
- ملحق المهام الأساسية للمديريات المحدثة بالمجلس الوطني على الصعيد المركزي،

كما استكمل المجلس جميع هياكله، على النحو التالي:

الآليات الوطنية:

الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

المنسق: محمد بنعجيبة

الأعضاء: عائشة الناصيري، مصطفى الريسوني (مقرر)

الآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل:

المنسق: عبد الكريم الأعزاني

الأعضاء: مليكة بن الراضي، نجوى أشركي (مقررة)

الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

المنسقة: زهور الحر

الأعضاء: أجميعة حداد، عمر بنيطوا (مقرر)

اللجان الدائمة

اللجنة الدائمة المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها

المنسق: علي كريمة

المقرر: محتات الرقاص

الأعضاء: السعدية وضاح، سلمى الطود، فاطمة عراش

اللجنة الدائمة المكلفة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي

المنسق: المصطفى المريرق

المقررة: زهيرة فونتر

الأعضاء: عزيزة البقالي القاسمي، محمد مصطفى لعريسة، ابراهيم لغزال، ادريس خليفة

اللجنة الدائمة المكلفة بالمنصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان

المنسقة: نزهة جسوس

المقرر: عبد المطلب أعميار

الأعضاء: المحجوب الهيبة، ميمونة السيد، فاطمة الشعبي، توفيق أحمد الزينبي

اللجنة الدائمة المكلفة بتنمية العلاقات الدولية والشراكات والتعاون

المنسقة: أمينة المسعودي

المقرر: عمر ودرا

الأعضاء: حورية التازي صادق، توفيق برديجي، محمد الشارف، إيلي الباز

اللجنة الدائمة المكلفة بتقييم وتتبع فعالية حقوق الإنسان في السياسات العمومية وملائمة التشريعات

المنسق: عبد الحافظ أدمينو

المقرر: عمر الدخيل

الأعضاء: إدريس السننيسي، محمد الباكير، محمد العمرتي، عبد الرحمان العمراني

وصادقت الجمعية العامة على التوجهات الاستراتيجية للمجلس التي تقوم على مبدأ فعالية الحقوق (l'effectivité des droits) وبيتغي المجلس أن يكون من خلالها آلية انتصاف فعالة وسهلة الولوج، فضاء للنقاش الهادف للنهوض بالقضايا الملحة في مجال حقوق الإنسان، وإطارا لوضع تدابير وقائية من خلال الوساطة والتدخل الاستباقي، للحيلولة دون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى تمت إحاطة الجمعية العامة علما بمحاور وهندسة ثلاثة تقارير، وهي التقرير السنوي لسنة 2019 وتقريره حول أحداث الحسيمة وأحداث جردة، والتي سيتابع المجلس الاشتغال عليها وفقا لما ينص عليه القانون المحدث له ونظامه الداخلي.

بالإضافة إلى ذلك، تداولت الجمعية العامة بشأن مشروع قانون رقم 58.19 يهم «عهد حقوق الطفل في الإسلام»، الذي تم تقديمه بمجلس الحكومة في 22 غشت الماضي، والذي سيعد المجلس، بناء على إحالة ذاتية، رأيا استشاريا بشأنه.

تجدد الإشارة إلى أن الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة تميزت بمشاركة السيدة سوياتا مايجا، رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ووفد مرافق لها ضم في عضويته كل من السيد ريمي نخوي لومبو، مفوض المدافعين عن حقوق الإنسان باللجنة، السيد محمد مباسا فال، ممثل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان لدى الاتحاد الإفريقي وعضو لجنة إشراف المركز الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك السيدة هانا فورستر، المديرية التنفيذية للمركز الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان. وشجعت رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال كلمتها انضمام المغرب لآليات حقوق

الإنسان في إفريقيا، مشددة على «أن للمغرب دور ريادي يمكن أن يلعبه في هذا المجال». كما أبرزت أن المجتمع الإفريقي عبر عن اهتمام كبير بتبادل الخبرات والتجارب بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وذلك خلال منتدى المجتمع المدني حول الهجرة واللجوء الذي انعقد في شرم الشيخ (مصر) شهر أبريل الماضي. ومن جانبه عبر مفوض المدافعين عن حقوق الإنسان، السيد ريمي نغوي لومبو، عن أمله أن يقوم المغرب بالمصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان قريبا. أما السيد محمد مباسا فال فقد عبر عن قناعته بأن المغرب سيرفع دون شك تحدي التنمية والازدهار والكرامة.

إخبار

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجلسة الافتتاحية للدورة العادية الأولى لجمعية العامة يوم السبت 21 شتنبر 2019، بمقره المركزي بالرباط، ما بين الساعة التاسعة والنصف والساعة العاشرة والنصف صباحا.

وستتميز هذه الجلسة بمشاركة السيدة سوياتا مايجا، رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والوفد المرافق لها، وذلك بدعوة من المجلس.

وتقوم السيدة سوياتا مايجا، بزيارة تعريفية باختصاصات اللجنة الإفريقية و مهامها.

بلاغ صحفي

تابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان باهتمام النقاش الجاري حول الحريات الفردية ومسألة الإيقاف الإرادي للحمل الذي أثاره اعتقال السيدة هاجر الريسوني.

ويسجل المجلس تفاعل شتى المواقف والأفكار التي عبر عنها الرأي العام حول مسألة الحريات الفردية والحياة الخاصة بقدر ما يستنكر القذف والسب والتشهير ذي الطبيعة التمييزية الذي عبر عنه البعض ضد السيدة المعنية.

بارتباط مع الموضوع، يخبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرأي العام بأنه سيقدّم، في الأيام المقبلة، توصياته لتعديل القانون الجنائي، الذي تناقشه حاليا لجنة التشريعات وحقوق الإنسان بمجلس النواب.

إن المجلس مطمئن لدعم الرأي العام لهذه التوصيات التي تتوخى حماية الحريات الفردية والحياة الخاصة، مع احترام المقتضيات الدستورية المتعلقة بضمان الحقوق والحريات الأساسية، خاصة منها الفقرة الأولى من الفصل 24 والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

وعلى أمل أن يتم الإفراج سريعا عن السيدة هاجر الريسوني و السيد رفعت أمين، ينتظر المجلس أن يكون هذا التداول العمومي نقطة تحول لإنهاء تردد الفاعلين السياسيين بخصوص ملاءمة الإطار التشريعي لبلدنا مع أحكام الوثيقة الدستورية والمواثيق الدولية وتكييف هذا الإطار مع الممارسات المجتمعية.

ويعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان للرأي العام بأنه قام بتعيين ممثل له لملاحظة محاكمة السيدة هاجر الريسوني والسيد رفعت أمين وجميع الأشخاص المتابعين في إطار هذه القضية.

أديس أبابا: مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المنتدى السياسي للجنة الاتحاد الأفريقي وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان

تشارك السيدة أمينة بوعياش بصفتها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيسة فريق العمل المعني بالهجرة داخل شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في الجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الثالث للجنة الاتحاد الأفريقي وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان تحت شعار «مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إيجاد حلول مستدامة للتهجير القسري في إفريقيا» الذي سينعقد يومي 5 و6 شتبر 2019 بأديس أبابا، إثيوبيا.

يشكل هذا المنتدى مناسبة للانخراط في مناقشات سياسية بين لجنة الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام وغيرهم من الأطراف المعنية على المستوى الإقليمي والوطني، إضافة إلى شركاء عاملين في مجال التنمية.

ويشمل برنامجه عروضاً ومناقشات عامة وورشات عمل حول مواضيع مختلفة منها: «التطورات المشتركة والمعطيات الإحصائية وأنواع النزوح في إفريقيا» و«الإطار المشترك لحقوق الإنسان بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة» و«تأثير النزوح على أجندة الاتحاد الأفريقي 2063» و«الدرس المستخلصة من مساهمة المهاجرين في التنمية الاقتصادية».

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أصبحت جزءاً لا يتجزأ من بنية المنظومات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في القارة الأفريقية بحيث تم إحداث 49 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في القارة الأفريقية. وفي هذا السياق، يسعى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من خلال المنتدى السياسي، إلى التواصل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الأطراف المعنية على المستوى الإقليمي والوطني، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية حول التعاون الاستراتيجي والإجراءات اللازمة من أجل حث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإيجاد حلول مستدامة للتنقل بإفريقيا. وفي هذا الإطار، يذكر أن القارة الأفريقية تستضيف أكثر من ثلث الأشخاص النازحين قسراً في العالم ويشمل ذلك 6.3 مليون لاجئ و14.5 مليون نازح داخلي كما تستضيف القارة الأفريقية أيضاً 509900 طالب لجوء و712000 شخص دون جنسية.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرأس فريق العمل المعني بالهجرة داخل شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان. ويهدف هذا الفريق إلى توفير إطار جديد، وتوجيه وتعزيز الحوار حول الهجرة وحقوق الإنسان مع الحرص على تبادل التجارب والخبرات والحوار بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى. ويذكر كذلك، أن المنتدى السياسي لعام 2019 ينظم من طرف الاتحاد الأفريقي وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان ويدعمه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مبادرة ثلاثية عالمية بتمويل من حكومة النرويج.

المكسيك: مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أشغال القمة الايبيرو-أمريكية الثالثة حول الهجرة والإتجار في البشر

يشترك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 3 و 4 شتنبر 2019 بالعاصمة المكسيكية، في أشغال القمة الايبيرو-أمريكية الثالثة حول الهجرة والاتجار بالبشر.

وتمثل هذه القمة، التي ينظمها الاتحاد الايبيرو-أمريكي للأبودسيمان والشبكة المعنية بالمهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، فرصة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات حول التجربة المغربية في مجال الهجرة.

وسيتم خلال هذه القمة مناقشة موضوعي «الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية»، الذي اعتمده المجتمع الدولي بمراكش 2018، و«الاتجار بالبشر» في جلستين عامتين في اليوم الأول، تليهما جلسة عامة ثالثة في اليوم الثاني تتمحور حول «عوامل الهجرة».

بالإضافة إلى الجلسات العامة الثلاث، يتضمن برنامج القمة موائد مستديرة لمناقشة موضوعات مختلفة بما في ذلك «احتجاز المهاجرين» و«الهجرة عبر القارات» و«تدفقات الهجرة غير العادية»، علاوة على تقديم معرض للأعمال الفنية للمهاجرين.

وفي هذا السياق، يقدم السيد منير بن صالح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مداخلة حول السياسة الجديدة للهجرة في المغرب في إطار المحور المخصص ل«الحماية الدولية للمهاجرين» المقرر عقدها يوم الأربعاء 4 شتنبر 2019.

يشترك في القمة الأيبيرية الأمريكية الثالثة خبراء وباحثون دوليون في مجال حقوق الإنسان وأمناء المظالم وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

جدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرأس فريق العمل المعني بالهجرة داخل شبكة المؤسسات الوطنية الافريقية لحقوق الإنسان. ويهدف هذا الفريق إلى توفير إطار جديد وتعزيز الحوار حول الهجرة وحقوق الإنسان مع الحرص على مواصلة ديناميات التبادلات ومضاعفة تبادل الخبرات والحوار بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى.

هذا وقد أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في شتنبر 2013، خلاصات تقريره حول الهجرة دعا من خلالها إلى بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعالية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق

ومركزة على التعاون الدولي، وقائمة على إدماج المجتمع المدني. وهو التقرير الذي تفاعلت معه الحكومة وقامت بوضع سياسية جديدة في مجال الهجرة تعتمد، وفقا للتوجيهات الملكية، على مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتبني التعاون المتعدد الأطراف.

وقد شكلت أولى مراحل هذه السياسة الإعلان سنة 2014 و2016 عن تنفيذ عمليتين للتسوية الاستثنائية لوضعيات فئات من المهاجرين الموجودين في وضعية غير نظامية، بناء على جملة من المعايير، و تنصيب اللجنة الوطنية لتتبع ملفات التسوية ودراسة الطعون وإعداد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء علاوة على إطلاق مسار الإصلاحات القانونية المتعلقة بالهجرة واللجوء والاتجار بالبشر.

مقررات تحكيمية جديدة ل 624 حالة ذات صلة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي الثلاثاء 6 والأربعاء 7 غشت 2019 بمقره المركزي بالرباط، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، جلسات لتسليم مقررات تحكيمية جديدة أعدتها لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لفائدة مجموعات من الضحايا أو ذوي حقوق الضحايا المتوفين منهم، في إطار الشق المرتبط بالتعويض عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما بين 1956 و1999؛ والتي كانت موضوع دراسة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، وفق المعايير والمقاييس التي أعلنت عنها في تقريرها الختامي.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد كلف المجلس الاستشاري، المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا، بتاريخ 6 يناير 2006، بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مما فيها تلك المتعلقة بجبر الأضرار والتعويض المالي والإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية والتغطية الصحية. وإذ يعبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن كامل اعتذاره لضحايا وذوي الحقوق عن التأخر الذي نتج عنه عدم تمكنه من تنفيذ كل التوصيات السالفة الذكر منذ 2012، فإنه يؤكد التزامه، بمتابعة عمله لطى ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالشروع الأولي في تسليم المقررات التحكيمية الخاصة بستمائة وأربع وعشرون -624- مستفيدا، من الملفات التي كانت عالقة، تتوجعا للمجهودات المبذولة خلال الأسابيع الماضية من أجل تعبئة الاعتمادات المالية الضرورية، التي تقدر بحوالي سبعة وثمانون مليون درهم. ويتعلق الأمر ب:

- 39 مستفيدا كانت تنقص ملفاتهم بعض الوثائق، تم الإدلاء بها؛
- 80 مستفيدا من الضحايا المدنيين الذين اختطفوا من طرف عناصر البوليساريو؛
- 28 مستفيدا من ذوي حقوق ضحايا كانوا مجهولي المصير، أدلوا بالوثائق الضرورية لاستكمال إعداد ملفاتهم؛
- 367 مستفيدا من مجموعة تلاميذ أهرمومو الذين قدموا ملفاتهم لهيئة الإنصاف والمصالحة؛ و
- 110 من الضحايا أو ذوي الحقوق، المستفيدين من الإدماج الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة متابعة تفعيل التوصيات تواصل عملها لاستنفاد الإجراءات التقنية والإدارية بخصوص ملفات التقاعد التكميلي التي تهم عددا من الضحايا الذين أدمجوا بالوظيفة أو المؤسسات العمومية، تنفيذا لتوصية الإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى انكبابها أيضا على الحالات العالقة والمتبقية.

ورشة عمل حول إعداد التقارير الموازية المتعلقة بحقوق الطفل

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) يوم 25 يوليوز 2019 بفندق فرح بالرباط، ورشة عمل مع فعاليات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان الطفولة حول إعداد التقارير الموازية الخاصة بحقوق الطفل.

يهدف هذا اللقاء إلى المساهمة في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال التتبع والتقييم وإعداد التقارير ويشكل فرصة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى والتعرف على أهم المستجدات المتعلقة بالتفاعل مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء يندرج في إطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في سيرورة التفاعل مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بحيث أنه سبق وأن التزم أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بالمساهمة في تعزيز قدرات الفاعلين الوطنيين العاملين في مجال حماية حقوق الطفل و دأب منذ شهر ماي 2015 على تنظيم لقاءات دورية مع منظمات المجتمع المدني من أجل بلورة منهجية التتبع والتقييم.

التركيبة الجديدة للمجلس : المجلس الوطني لحقوق الإنسان ... أفق حقوقي جديد

بلاغ صحفي بمناسبة الإعلان عن التركيبة الجديدة للمجلس:

بناء على مقتضيات دستور المملكة، وخاصة الفصل 161 الذي قضى بدسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذا الفصل 171 الذي ينص على أن تأليف المجلس وصلاحياته وتنظيم قواعده سيره تتم بقانون؛

وتطبيقا للمواد 36 و45 و52 من القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الصادر الأمر بتنفيذه بموجب الظهير رقم 1.18.17 المؤرخ في 5 جمادى الآخرة 1439، الموافق لـ 22 فبراير 2018، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فعين كلا من:

- السيد منير بنصالح، أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- السيدة سلمى الطود، رئيسة للجنة الجهوية للمجلس بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة؛
- السيد محمد العمارتي، رئيسا للجنة الجهوية للمجلس بالجهة الشرقية؛
- السيد عبد الرحمن العمراني، رئيسا للجنة الجهوية للمجلس بجهة فاس-مكناس؛
- السيدة حورية التازي صادق، رئيسة للجنة الجهوية للمجلس بجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛
- السيد أحمد توفيق زينبي، رئيسا للجنة الجهوية للمجلس بجهة بني ملال-خنيفرة؛
- السيدة السعدية وضاح، رئيسة للجنة الجهوية للمجلس بجهة الدار البيضاء-سطات؛
- السيد مصطفى لعريسة، رئيسا للجنة الجهوية للمجلس بجهة مراكش-آسفي؛
- السيدة فاطمة عراش، رئيسة للجنة الجهوية للمجلس بجهة درعة-تافيلالت؛
- السيد محمد شارف، رئيسا للجنة الجهوية للمجلس بجهة سوس-ماسة؛
- السيد إبراهيم لغزال، رئيسا للجنة الجهوية للمجلس بجهة كلميم-واد نون؛
- السيد توفيق برديجي، رئيسا للجنة الجهوية للمجلس بجهة العيون-الساقية الحمراء؛
- السيدة ميمونة السيد، رئيسة للجنة الجهوية للمجلس بجهة الداخلة-وادي الذهب.

كما تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فعين كأعضاء بالمجلس، كلا من:

- السيد مصطفى الريسوني؛
- السيدة مليكة بن الراضي؛
- السيدة نزهة جسوس؛
- السيدة أمينة المسعودي؛
- السيد إليي الباز.

وباقتراح من الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتعيين عضوي المجلس:

- السيدة عائشة الناصري؛

- السيد عبد الكريم الأعزاني.

وباقتراح من رئيس المجلس العلمي الأعلى تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتعيين عضوي المجلس:

- السيدة زهيرة فوتير؛

- السيد إدريس خليفة.

وتبعاً لذلك، فإن تأليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في المادة 36 سالفه الذكر، سيكون شاملاً، بالإضافة إلى الأعضاء المذكورة أسماؤهم أعلاه، كلا من:

أعضاء المجلس المعيّنين من لدن رئيس الحكومة:

- السيد المحجوب الهيبة؛

- السيدة زهور الحر؛

- السيد محمد البكري؛

- السيد علي كريمي؛

- السيدة فاطمة الشعبي؛

- السيد محتات الرقاص؛

§ السيد محمد بنعجبية؛

§ السيد عمر ودرا.

أعضاء المجلس المعيّنين من لدن رئيس مجلس النواب:

السيد عمر بنيطوا؛

السيد عبد المطلب أعميار؛

السيد عبد الحافظ أدمينو؛

السيد إدريس السنتيسي.

أعضاء المجلس المعيّنين من لدن رئيس مجلس المستشارين:

- السيد المصطفى المرزوق؛

- السيدة أجميعة حداد؛

- السيدة عزيزة البقالي القاسمي؛

- السيد عمر أذخيل.

عضو المجلس المعين من لدن الوسيط:

- السيد محمد حيدار.

عضو المجلس المعين من لدن مجلس الجالية المغربية بالخارج:

- السيد علي بنمخلوف.

وتمثل التركيبة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التعددية الفكرية والاجتماعية والتنوع الثقافي واللغوي والمجالي، بما يعزز التراكم الإيجابي ويحدث تطورا نوعيا وداعما لاختيارات لا رجعة فيها، لضمان كونية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

إن المنهجية المتعددة المداخل، المعتمدة في تعيين واختيار أعضاء مشهود لهم بالخبرة والعطاء في مجال حقوق الانسان من لدن صاحب الجلالة ومؤسسات دستورية وهيئات منتخبة، بما في ذلك من خلال ترشيحات مفتوحة، تعكس الإضافة النوعية ذات الصلة بالممارسات الفضلى لتحديد التمثيلية بالمؤسسات الوطنية كما نصت عليها مبادئ باريس الصادرة بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993. وسينكب أعضاء المجلس على أعمال اختصاصاته الموسعة ضمن مقاربة ثلاثية الأبعاد قوامها حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والحماية من كافة الانتهاكات التي قد تطالها، بما فيها إحداث الآلية الوطنية للحماية من التعذيب، وتلك الخاصة بتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل، والآلية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وتعزيز آليات الوساطة، وتقييم السياسات العمومية وغيرها... كلها تفتح آفاقا حقوقية جديدة في ولاية المجلس الوطني لحقوق الانسان في إطار الاختيارات الثابتة للدولة المغربية.

وسينظم المجلس حفل استقبال على شرف الأعضاء الجدد يوم الثلاثاء 23 يوليوز 2019 على الساعة

السادسة مساء بمقره بالرباط.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستقبل وفدا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الكاميرونية

يستقبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من 23 إلى 26 يوليوز 2019، وفدا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون وذلك في إطار زيارة دراسية للاطلاع على التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان.

تأتي هذه الزيارة في إطار تقاسم خبرات وتجارب المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع اللجان والمجالس الأعضاء في الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بحيث سيطلع الوفد الكاميروني على التجربة المغربية خاصة الإطار التشريعي الذي ينظم الحريات العامة وعمل منظمات المجتمع المدني في المغرب ودور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد وتنفيذ والتحسيس بهذا الإطار القانوني.

تشكل هذه الزيارة فرصة لأعضاء الوفد للتعرف على المعايير المستخدمة في تشخيص النسيج الجمعي المغربي والأساليب والموضوعات والنتائج التي تم الحصول عليها في إطار أنشطة التحسيس والترافع بشأن الحريات المدنية للسلطات الإدارية والمجتمع المدني.

في نفس السياق، سيتم كذلك تسليط الضوء على عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وعمل معهد الرباط لحقوق الإنسان - إدريس بنزكري وعلاقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمؤسسات الدولية الأخرى.

خلال هذه الزيارة، سيتم كذلك عقد اجتماعات مع المؤسسات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، رئاسة الوزارة العامة، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، المرصد المغربي للحريات المدنية، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، المرصد الوطني لحقوق الطفل، إلخ.

يتكون هذا الوفد الكاميروني من السيدة إيفا إيتونج ماير إبيس تامو، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، والسيد نونتشوبو غابرييل، رئيس شعبة النهوض بحقوق الإنسان وحماتها والسيد أماني بوتيا فيليب، رئيس وحدة النهوض بنفس اللجنة.

ورشة عمل تدريبية حول اعتماد المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من 9 إلى 11 يوليوز 2019 بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان، ورشة عمل تدريبية حول اعتماد المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تهدف هذه الورشة أساسا إلى تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من اتباع منهجية فعالة في عملية الاعتماد. كما تروم تزويد المؤسسات الوطنية بالمعلومات اللازمة لتقديم ملفها بشكل صحيح إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ ولايتها كما هو منصوص عليه في الدستور أو في التشريع المنظم لها.

كما ستشكل هذه الورشة منطلقا لإنسان لإعداد دليل عملي سينجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي سيكون عبارة عن أداة عملية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة العربية، حيث سيقدم بالتفصيل عملية الاعتماد ومختلف القضايا المحيطة بها.

وينقسم برنامج هذه الورشة، التي ستشارك فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من العراق، البحرين، لبنان، عمان، السودان، قطر، موريتانيا والمغرب، إلى خمس مراحل تهم: عرض عملية الاعتماد، مرحلة إعداد الملف، محاكاة للمقابلات الهاتفية، تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، أما الأخيرة فهي عبارة عن تطبيق جامع لمختلف عناصر عملية الاعتماد.

يذكر أن الاعتماد يتم من خلال استعراض تقوم به اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ويركز على الإطار التشريعي للمؤسسة وعلى ما تقوم به من أنشطة على مستوى الممارسة. ووفقا لمبادئ باريس والنظام الداخلي للجنة الفرعية التابعة للتحالف العالمي، فإن تصنيفات الاعتماد التي تعمل بها اللجنة الفرعية هي إما «ألف»، ويعني ذلك امتثالها التام لمبادئ باريس، وإما «باء»، أي امتثالها بشكل غير كامل لمبادئ باريس أو عدم كفاية المعلومات التي قدمتها لاتخاذ قرار مناسب بشأنها.

وتكمن أهمية الاعتماد في أنه يسمح للمؤسسات الوطنية بالتفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل. كما يكسب المؤسسة الوطنية مكانة خاصة على المستوى الوطني تسهل لها التفاعل مع السلطات العمومية بسلاسة وفعالية.

ستنطلق أشغال هذه الورشة التكوينية، التي ستفتتح أشغالها السيدة أمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثل عن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباحا (8h30) بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.

ندوة تكوينية حول القانون الدولي الانساني و تحديات التطبيق بطنجة

تنظم اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ندوة تكوينية حول «القانون الدولي الإنساني وتحديات التطبيق» لفائدة الهيئات والمؤسسات وفعاليات المجتمع المدني بالجهة، وذلك يوم الجمعة 05 يوليوز 2019 بفندق سولازور بطنجة انطلاقا من الساعة التاسعة صباحا.

يندرج تنظيم هذه الندوة التكوينية في إطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية في برامج دعم وتأهيل قدرات الفاعلين في مجال القانون الدولي الانساني وفق ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم 76.15، المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويضم برنامج الدورة، إضافة إلى الكلمات الافتتاحية للسيدة فريدة الخمليشي رئيسة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والسيدة سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، أربعة محاور تهم أساسا: التعريف بالقانون الدولي الإنساني وعلاقته بحقوق الإنسان، آليات احترام القانون الدولي الإنساني ودور القضاء الوطني، الحركة الدولية للصليب الأحمر ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ثم التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني في عالم اليوم.

هذا وسيقوم بتأطير هذه الدورة التكوينية كل من السيد القاضي عمر المكي، المنسق القانوني الإقليمي باللجنة الدولية للصليب الأحمر في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والسيد شريف عتلم ، خبير إقليمي في القانون الدولي الإنساني والسيدة مجيدة الزياني، أستاذة بدار الحديث الحسنية وخبيرة في القانون الدولي الإنساني.

ورشة لتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان بالقارة الإفريقية حول المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع شبكة اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان (CIDH) -النقطة المركزية (point focal) بشمال إفريقيا للمركز الإفريقي للديمقراطية ودراسة حقوق الإنسان (ACDHRS)-، ورشة لتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان بالقارة حول «المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان وتقنيات الترافع»، وذلك من 3 إلى 5 يوليوز 2019 بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.

وتهدف هذه الورشة، التي تأتي في إطار تفعيل برنامج «تعزيز دور المجتمع المدني في الانتقال من المعايير الإفريقية لحقوق الإنسان إلى الممارسة» (DEVCO)، إلى تعزيز معارف المشاركين في ما يرتبط بمنظومة حقوق الإنسان الإفريقية خاصة ما يتعلق بالآليات الإفريقية لحقوق الإنسان وكذا إلى تعزيز التفاعل مع هذه الأخيرة، فضلا عن تمكينهم من الوسائل الضرورية لتعزيز أنشطة الترافع وحماية حقوق الإنسان بالقارة.

ستتميز هذه الورشة بمشاركة عدد من مفوضي اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومدافعين عن حقوق الإنسان من كل من غامبيا، تونس، بنين، الجزائر، موريتانيا، النيجر، مصر، كوت ديفوار، السنغال، جمهورية الكونغو الديمقراطية والمغرب.

هذا ويتضمن برنامج هذه الورشة مجموعة من المحاور أبرزها اختصاص المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتكاملها مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، اختصاصات لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي (ECOSOCC)، منهجية تقديم التقارير الموازية للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ودور المجتمع المدني في تنزيل الآليات الإفريقية لحقوق الإنسان.

ستعقد الجلسة الافتتاحية لهذه الورشة على الساعة الواحدة (13.00) زوالا بحضور السيدة أمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مفوضي اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب السيدين حاتم الصايم وريمي نخوي لومبو، السيدة هانا فورستر، المديرية التنفيذية للمركز الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان ((ACDHRS)، السيد ماباسا فال، عضو اللجنة التوجيهية للمركز الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان، والسيد مولاي لحسن ناجي، المدير التنفيذي لشبكة اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور تشارك في فعاليات المعرض الجهوي التاسع للكتاب

بدعوة من المندوبية الوزارية للثقافة والاتصال-قطاع الثقافة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، ستشارك اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور في الدورة التاسعة للمعرض الجهوي للكتاب في الفترة الممتدة من 28 يونيو إلى 4 يوليوز 2019 بساحة محمد السادس بالحسيمة.

وتهدف هذه التظاهرة المنظمة تحت شعار « القراءة منارة التنمية»، إلى تنمية القطاع الثقافي من خلال التشجيع على القراءة عند عامة المواطنين من مختلف الفئات العمرية، وذلك لما للقراءة من علاقة مباشرة بالنهوض بالوعي المجتمعي والتمكين من مواكبة القضايا الراهنة والمشاركة في تسيير الشأن العام والانخراط في تعزيز البناء الديمقراطي.

كما تشكل هذه التظاهرة مناسبة للتعريف بأدوار المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية وكذلك المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال عرض إصداراته التي تشمل تقارير ودراسات موضوعاتية تخص عدة فئات مثل الأطفال، الأجانب واللاجئون، الأشخاص في وضعية إعاقة، النساء ضحايا العنف، السجناء والسجينات، العاملات والعمال المنزليين، الخ.

وسيعرض كذلك رواق اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة كتب تتطرق لموضوع التراث والتاريخ والذاكرة إلى جانب كتب حول مسارات حقوقية لشخصيات مغربية بارزة ودلائل التربية على حقوق الإنسان والمواطنة.

وبالموازاة مع المعرض، ستعرف هذه التظاهرة تنظيم عدة أنشطة ثقافية وفكرية وفنية (ندوات، قراءات شعرية، عروض موسيقية ومسرحية، معرض الصور الفوتوغرافية، حفل توقيع كتاب/رواية....) بمشاركة ثلة من الباحثين والمهتمين بالحقل الأدبي والثقافي.

تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل ضمان حماية أنجع من التعذيب والمعاملات السيئة

بلاغ مشترك للجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية الوقاية من التعذيب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

26 يونيو 2019 (الرباط/جنيف/باريس): بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب (26 يونيو 2019)، أكدت مجموعة من المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان والخبراء الدوليين بالرباط على أهمية البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في حماية كرامة الأشخاص المحرومين من حريتهم.

نظمت الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، جمعية الوقاية من التعذيب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH)، بدعم من المنظمة الدولية للفرانكفونية، من 24 إلى 26 يونيو 2019، ورشة تكوينية تهدف إلى تقوية قدرات المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان الفرانكفونية، التي تم تعيينها لاحتضان الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، في إطار البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

على امتداد ثلاثة أيام، ناقشت هذه المؤسسات جوانب متعددة متعلقة باختصاصها المرتبط بالوقاية من التعذيب وسوء المعاملة. وبصفتها آليات وطنية للوقاية من التعذيب، فإنها تعمل كمحفز لخلق التغيير وضمان حماية حقوق الإنسان لكافة الأشخاص المحرومين من حريتهم، ذلك أن هذا النوع من الآليات تتمتع بسلطة التحقق من ظروف وطريقة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم وتقديم توصيات للسلطات من أجل إحداث إصلاحات هيكلية، قانونية وعملية للتقليص من خطر التعذيب والمعاملة السيئة.

تعتبر إفريقيا ثاني أكبر مناطق العالم من حيث الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بعد أوروبا. وبدل هذا العدد الكبير على التزام إفريقيا بالمشي قدماً لضمان حماية واحترام كرامة الأشخاص المحرومين من حريتهم. وعلى الرغم من العدد الكبير من الدولة المصادقة على البروتوكول، يبقى إحداث أو تعيين آلية وطنية للوقاية من التعذيب تحدياً بالقارة. ذلك أنه من بين الدول الأطراف الـ23، قامت 13 دولة فقط بإحداث أو تعيين آلياتها الوطنية للوقاية من التعذيب، بما في ذلك 10 دول من دول إفريقيا الفرانكفونية.

تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الدول الإفريقية اختارت تعيين مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان لتلعب أيضا دور الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. ومن بين هذه الدول، بالإضافة إلى المغرب، نجد بوركينافاسو وجزر موريشيوس ومدغشقر ومالي ورواندا وتوغو، وهي الدول المعنية بالورشة التي احتضنها معهد الرباط هذا الأسبوع. وقد أكد خبراء جمعية الوقاية من التعذيب المتخصصون في هذا المجال على الجوانب الأساسية المتعلقة باختصاص الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، مع مراعاة الاعتبارات والمعايير المحددة لاحتضان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لهذه الآلية.

وقد مكن هذا التكوين المؤسسات الوطنية الفرانكفونية من تعزيز قدراتها في مجال القيام بزيارات وقائية لأماكن الحرمان من الحرية، كما شكل فرصة لتبادل التجارب وتعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان الفرانكفونية.

ومن جهة أخرى، ذكر المشاركون في هذا اليوم المخصص لدعم ضحايا التعذيب، أن التعذيب يترك آثارا جسدية ونفسية ليس فقط على الضحايا، بل كذلك على أسرهم والمجتمع ككل. ويمكن تجنب ذلك من خلال اعتماد تدابير ملموسة وآليات مراقبة فعالة، خصوصا الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. حيث تلعب الوقاية دورا مهما في تقوية المجتمعات المبنية على دولة الحق والقانون حيث يثق المواطنون في نظام العدالة والأمن. فالوقاية من التعذيب تعني بناء مجتمعات تحترم فيها الكرامة الإنسانية لكل شخص، حتى لو حرم من حريته.

ورشة تكوينية حول تفعيل اختصاص الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب من طرف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

مناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، تنظم الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، المنظمة الدولية للفرانكفونية، جمعية الوقاية من التعذيب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من 24 إلى 26 يونيو 2019 بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان، ورشة تكوينية لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول اختصاص الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب.

ويتمثل الهدف من هذا اللقاء في تعزيز قدرات ومعارف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ما يرتبط باختصاص ونظام الوقاية المنصوص عليه في إطار الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، كما يحدده البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (OPCAT).

ستتميز هذه الورشة بمشاركة رؤساء، مندوبي وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية (رواندا، مالي، بوركينا فاسو، مدغشقر، جزر موريس، موريتانيا والمغرب). كما ستشكل فرصة لمناقشة الجوانب الأساسية المتعلقة بالبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، تحديات وفرص احتضان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لاختصاص الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، أوجه التعاون والتفاعل بين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وباقي المديریات بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، علاقة الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب مع باقي الفاعلين الوطنيين والدوليين، بالإضافة إلى الزيارات الوقائية.

جدير بالذكر أن الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب تتولى معاينة ظروف ومعاملة الأشخاص المحرومين من الحرية وتقديم توصيات للسلطات تهم إجراء تغييرات هيكلية وقانونية وعملية من أجل الحد من خطر التعذيب وسوء المعاملة. وتعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للوقاية من التعذيب على حد سواء هيئات تحدثها الدول ولهما هدف رئيسي مشترك يتمثل في حماية حقوق الإنسان.

وقد نص القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب طبقا لمقتضيات البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

يذكر أن المغرب بدأ عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فاتح نونبر 2012 وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 نونبر 2014، ليصبح المغرب الدولة الطرف السادسة والسبعون المصادقة على هذا البروتوكول.

«قوة الثقافة في مواجهة ثقافة العنف» شعار منتدى الصويرة لحقوق الإنسان

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمرة الثامنة على التوالي في فعاليات منتدى الصويرة لحقوق الإنسان المنظم في الفترات الصباحية من 21 إلى 22 يونيو 2019 من طرف مهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس بالرباط.

وتحمل هذه الدورة من المنتدى، الذي ينظم على هامش مهرجان كناوة، شعار «قوة الثقافة في مواجهة ثقافة العنف». وستشكل فرصة للمتدخلين على الصعيدين الوطني والدولي للمناقشة والتبادل والتفكير معًا في دور ومسؤولية الفاعل الثقافي في مكافحة العنف وخطاب الكراهية.

فنانون وأكاديميون وفاعلون سياسيون وجمعويون سيجتمعون على مدى صبيحتين إذن للنقاش وتبادل الآراء والأفكار والشهادات في إطار محورين أساسيين، وهما: «أشكال العنف، بين الأصول والتجسيديات الحالية» و«دور الثقافة والفاعل الثقافي».

وستتميز جلسة المنتدى الافتتاحية بمشاركة السيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي أكدت في افتتاحية منتدى الصويرة على موقع المجلس أن «واجب التسامح ليس مجرد خصلة اجتماعية أو فضيلة أخلاقية، بل هو في قلب المجتمعات الحرة؛ حيث يساهم حس التحضر والتعايش يوميًا في تغذية الديمقراطية وسيادة القانون».

بالإضافة إلى ذلك، سيشارك السيد عبد القادر أزريع، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حلقة أولى للنقاش حول «عودة إلى نداء التسامح، المبادرة الدولية التي أطلقت بمناسبة زيارة البابا فرانسيس إلى المغرب».

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك منذ 2012 في فعاليات منتدى الصويرة لحقوق الإنسان، الذي خصص دورتيه الأولى والثانية للشباب والثقافة، على التوالي، ليتم التركيز بعد ذلك على إفريقيا موضوعا رئيسيا للمنتدى لثلاث دورات متتالية (التاريخ والنساء والمغتربين الأفارقة). الدورة السادسة للمنتدى خصصت للروابط بين المجال الرقمي والثقافة، أما دورة 2018 فقد خصصت للمساواة والمنصفة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستقبل أعضاء من جمعية ضحايا تازامارت

استقبلت السيدة أمينة بوعيش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صباح يوم الأربعاء 19 يونيو 2019، بمقر المجلس بالرباط، رئيس وأعضاء مكتب «جمعية ضحايا معتقل تازامارت»، بحضور أعضاء من لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد أطلع المجلس مكتب الجمعية، خلال هذا اللقاء، على تتبعه لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف في عناصرها المتعددة. وفي هذا السياق أكد المجلس على أنه ملتزم بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة، كما أخذ علماً بمقترح جديد للجمعية من أجل دراسته.

وشكل اللقاء فرصة لتسليط الضوء أيضاً على التقدم المحرز في ما يخص فضاءات الذاكرة الجماعية، ومن بينها معتقل تازامارت.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد مؤخراً على استمرار عمل لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وعلى التزامه بمواصلة العمل من أجل تفعيل ما تبقى من توصيات الهيئة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في فعاليات موسم طانطان تحت شعار «الحق في الثقافة»

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحت شعار «الحق في الثقافة»، في فعاليات النسخة الخامسة عشر من «موسم طانطان، حاضن لثقافة الرحل العالمية»، المنعقد ما بين 14 و19 يونيو 2019 بمدينة طانطان.

وتدخل مشاركة المجلس في هذه الدورة، التي سيكون ضيف شرفها جمهورية موريتانيا، في إطار الجهود المبذولة للمساهمة في النهوض بالحقوق الثقافية وحفظ التراث بما فيه التراث الحساني الذي أقرته مقتضيات الدستور كرافد من روافد الهوية الثقافية الوطنية.

وفي هذا الإطار، سينظم المجلس، بشراكة مع جمعية لأجل طانطان ومؤسسة الموكار، ندوة حول «ذاكرة طانطان» يوم الأحد 16 يونيو 2019 بالخزانة الوسائطية للمدينة، فضلا عن تنظيم ندوة حول «ثقافة البيضان: المشترك الثقافي بين المغرب وموريتانيا»، بشراكة مع جمعية جذور للتراث والثقافة والعلوم ومؤسسة الموكار، وذلك يوم الثلاثاء 18 يونيو 2019.

هذا وسيتميز البرنامج الثقافي الذي سطره المجلس لهذه التظاهرة بإقامة رواق دائم يقدم للمشاركين والزوار مجموعة من المؤلفات حول الصحراء والثقافة الحسانية، إلى جانب إصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأنطولوجيا الموسيقى الحسانية. بالإضافة إلى تخصيص رواق للصور الفوتوغرافية بفضاء الطفل تعكس لحظات بديعة من الحياة اليومية للموسم وتتم على تلقائية وبساطة رجاله ونساءه وأطفاله.

واحتفاء بالإبداع الشعري الحساني، يضم برنامج المجلس تنظيم خيمة للشعر ستجمع ثلة من الشعراء الحسانيين المتميزين، وذلك يوم الأربعاء يونيو 2019.

يذكر أن اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، المعتمدة في 17 أكتوبر 2003 والمصادق عليها من طرف المغرب في 6 يوليوز 2006 وضعت قائمة تمثيلية للتراث الثقافي غير المادي حيث أدرج موسم طانطان ضمنها منذ 2008.

وتعرف الاتفاقية «التراث الثقافي غير المادي» كما يلي: «الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبده الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية.»

وتنص الاتفاقية على قيام الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لضمان صون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها وتحديد وتعريف مختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها، بمشاركة الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

حفل الإعلان عن تشكيلة اللجنة العلمية للمعهد الوطني للتكوين في حقوق الإنسان- ادريس بنزكري

في إطار إعادة هيكلة المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان-ادريس بنزكري، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان حفل الإعلان عن تركيبة لجنته العلمية، وذلك يوم الأربعاء 15 ماي 2019 بمدرج الشريف الإدريسي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ابتداء من الساعة التاسعة مساء.

ويتمثل الهدف من إعادة هيكلة المعهد الوطني للتكوين في حقوق الإنسان، بالإضافة إلى جعله مركزا مرجعيا في مجال حقوق الإنسان وتعزيز القدرات، إلى أن يصبح فضاء للنقاش حول مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومركزا للبحث ونشر الإصدارات، خاصة من خلال استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال وتركيز المعارف ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وستسهر هذه اللجنة، التي تتألف من مجموعة من الأعضاء البارزين العاملين في مجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، على التعريف بالتوجهات العلمية للمعهد في مجال تعزيز القدرات، فضلا عن المصادقة على برامج التكوين الخاصة بالمعهد.

وسيعرف حفل الإعلان عن تشكيلة اللجنة العلمية للمعهد مشاركة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة أمينة بوعياش، وأعضاء اللجنة العلمية للمعهد ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، فضلا عن برلمانيين وممثلي القطاعات الحكومية والمجتمع المدني.

أكادير: ندوة حول موضوع «المغرب وإدماج المهاجرين: الفرص والمعوقات»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، بشراكة مع مؤسسة التعاون الدولي التابعة للجمعية الألمانية لتعليم الكبار، وجمعية الباحثين في الهجرة والتنمية، ندوة عمومية حول موضوع «المغرب وإدماج المهاجرين: الفرص والمعوقات»، وذلك يوم الجمعة 03 ماي 2019، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير.

وتهدف هذه الندوة، التي تندرج في إطار تفعيل البرنامج السنوي للجنة في الشق المرتبط بحماية حقوق المهاجرين وكذا مواكبة الديناميات المنبثقة في هذا المجال، إلى فتح نقاش عمومي حول إشكالية إدماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المغربي، قصد الخروج بمجموعة من المقترحات الرامية إلى دعم عملية الإدماج في علاقة مع مخططات الشركاء في هذا المجال.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء، الذي سيسير أشغاله السيد مصطفى لعريضة، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش-أسفي، تقديم مجموعة من المداخلات التي تهم أساسا «سياسة الهجرة المغربية، نطاقها وعواقبها»، «قراءة وتعليق تحليلي لمشروع القانون رقم 17-66 المتعلق باللجوء وشروط منحه»، «المصحة القانونية حول الهجرة: الأهداف والإنجازات»، «الظروف المعيشية للمهاجرين جنوب الصحراء واحتياجاتهم في مجال الإدماج بجهة سوس-ماسة».

هذا وسيتم خلال اختتام أشغال هذه الندوة تقديم تقرير تركيبى من طرف السيد محمد شارف، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير.

ورشة تكوينية لفائدة مديري مراكز حماية الطفولة حول الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوقهم

في إطار برنامج التعاون والشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يحتضن المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان-إدريس بنزكري ورشة تكوينية لفائدة مديري مراكز حماية الطفولة، وذلك يوم الثلاثاء 30 أبريل 2019 بمقر المعهد.

وتهدف هذه الورشة التكوينية إلى تسليط الضوء على عمل واختصاصات الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوقهم وأشكال التفاعل بين هذه الآلية ومراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الشباب والرياضة.

يذكر أنه بموجب القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه، توسعت اختصاصات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان، إذ باتت ولايته تمتاز باحتضان ثلاث آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان من بينها الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل. ومن بين مهام هذه الآلية تلقي الشكايات المقدمة إما مباشرة من قبل الأطفال ضحايا الانتهاك أو نائبهم الشرعي، أو من قبل الغير، القيام بجميع التحريات المتعلقة بالشكايات المتوصل بها ودراستها ومعالجتها والبت فيها، بالإضافة إلى تنظيم جلسات استماع ودعوة الأطراف المعنية بموضوع الانتهاك أو الشكاية وكذا الشهود والخبراء، الخ.

ومن جهة أخرى، فقد سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التزم أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بالمساهمة في تعزيز قدرات الفاعلين المؤسساتيين في كل ما يتعلق بحماية حقوق الطفل.

بلاغ صحفي

تفعيلا لمهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجالي الوقاية وحماية حقوق الإنسان، ولاعتبارات أخلاقية وقانونية ترتبط بطبيعة عمله، وتفعيلا لإعلان المجلس عن استقبال أمهات وعائلات المعتقلين والإنصات لهم والتفاعل معهم، بمناسبة اللقاء التواصلي بشأن إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، قام المجلس بتنسيق وتفاعل مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بزيارة مختلف المعتقلين المحكومين على خلفية أحداث الحسيمة بعد نقلهم يوم 11 أبريل 2019 من سجن عين السبع 1 وعكاشة بالدار البيضاء، إلى المؤسسات السجنية لكل من سجن فاس وطنجة والحسيمة والناظور وتطوان.

وخلال هذه الزيارات، قام المجلس بالتقصي والبحث بشأن ظروف الاستقبال والاعتقال والحالة الصحية للمعتقلين، من خلال مقابلات فردية وجماعية مع المعتقلين واجتماعات عقدها مع مدراء السجون المذكورة والمسؤولين على الصحة. كما تحقق المجلس من سير زيارات العائلات والأقارب للمعتقلين.

وقد حرص المجلس من خلال وفود اللجان الجهوية بكل من فاس وطنجة، والتي ضمت في عضوية بعضها أطباء، على تتبع، بعناية خاصة وبشكل منتظم ومستمر، الحالة الصحية للمعتقلين المضربين عن الطعام (أكثر من 15 زيارة ومكالمات هاتفية يومية). وترافع المجلس عن سمو الحق في الحياة واحترام المعايير الدولية للاعتقال خلال جلسات الاستماع واللقاءات مع المعتقلين.

وبناء على التزام المندوبية العامة لإدارة السجون على القيام بمجهود إضافي لتجويد ظروف الاعتقال وحسن سير زيارات العائلات، تم الاتفاق ليلة 25 أبريل 2019 على وقف المعتقلين للإضراب عن الطعام.

اللجنة الجهوية بالرشيدية-ورزازات تشارك في فعاليات الأيام الثقافية المنظمة من طرف كونفدرالية التلاميذ والطلبة والمتدربين الأفارقة بالمغرب، فرع الرشيدية

في إطار التنسيق مع كونفدرالية التلاميذ والطلبة والمتدربين الأفارقة بالمغرب فرع الرشيدية، تشارك اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية-ورزازات في فعاليات الأيام الرياضية والعلمية والثقافية المزمع تنظيمها أيام 26-27 و28 أبريل 2019 بالرشيدية تحت شعار: «إحياء الثقافة، نموذج للتنمية في إفريقيا» بالمركز السوسيو-ثقافي بأولاد الحاج بالرشيدية.

وتهدف هذا التظاهرة إلى تعزيز التفاعل واللقاء المباشر بين الشباب سواء منهم الشباب الأفارقة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجالي النهوض بقيم حقوق الإنسان من خلال التعريف بحضارات وثقافات الدول الإفريقية.

وتندرج هذه التظاهرة التربوية في إطار الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر لجانه الجهوية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار التعبئة والتحسيس بأهمية تناقح الثقافات في التنمية المستدامة لإفريقيا، وكل ما له من ارتباط وثيق بمجال اختصاصاته ذات الصلة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان.

على هامش الدورة 64 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان تنظم لقاء حول المتابعة والاستعراض الإقليمي للميثاق العالمي للهجرة

ينظم فريق العمل المعني بالهجرة التابع لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، الذي يرأسه المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ دجنبر 2018 ويضم في عضويته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بكنيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي والنيجر، بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، لقاء حول المتابعة والاستعراض الإقليمي للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة، على هامش الدورة العادية 64 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وذلك يوم الثلاثاء 23 أبريل 2019 بمدينة شرم الشيخ بمصر.

يهدف هذا اللقاء إلى تحديد كيفية التعاون المتعدد الأطراف لتنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومملكه على مستوى القارة، وكذا تعزيز التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع النظام الإقليمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ هذا الميثاق.

وسيفتح أشغال الجلسة الافتتاحية كل من السيدة أمنة بوعيش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد محمد فايق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، والسيدة سوياتا مايجا، رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن ممثل وزارة الخارجية المصرية.

هذا وسيتميز اللقاء بمشاركة السيدة مايا سهلي فاضل، المقررة الخاصة المعنية باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية، منظمة الهجرة الدولية والمركز الإفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، سينكب المشاركون في هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة السيد محمد العمرقي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك، على دراسة محورين أساسيين يهتمان «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في التعاون بشأن متابعة وتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة على المستوى الإقليمي» و«تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة: بين الالتزام العالمي والأجراة على المستوى الإقليمي»، فضلا عن عقد جلسة مخصصة لمناقشة الوثيقة الختامية.

يذكر أن الميثاق العالمي من أجل الهجرة يشجع المنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية على بحث كيفية تطبيقه، كل في منطقتيه، من أجل الإعداد للاستعراض الإقليمي الأول في 2020. وفي هذا السياق، تعتبر اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بصفتها آلية إفريقية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان سواء منفردة أو من خلال شبكة

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية، مدعوة إلى الانخراط والمشاركة في هذه العملية.

وبمناسبة افتتاح أشغال الدورة 64 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ستقوم السيدة أمينة بوغياش، رئيسة المجلس، بتقديم كلمة بإسم الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، فضلا عن عقد مجموعة من الاجتماعات مع خبراء وشخصيات فاعلة في مجال حقوق الإنسان، نذكر خاصة السيدة سوياتا مايجا، رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، السيدة مايا سهلي فاضل، المقررة الخاصة المعنية باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بالإضافة إلى رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بـموريتانيا ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، سيشارك المجلس في أشغال منتدى منظمات المجتمع المدني، المزمع عقده من 20 إلى 22 أبريل 2019 بشرم الشيخ، حول «وضعية المهاجرين واللاجئين بإفريقيا»، والذي سيشكل مناسبة سيقدم خلالها السيد محمد العمري تجربة المغرب في مجال سياسة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته شريكا للمركز الإفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان، قام بمهمة تحضيرية بشرم الشيخ للتحضير للاجتماعات المقرر عقدها في إطار الدورة الرابعة والستين للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وقد تمثل الهدف من هذه الاجتماعات التي تم عقدها مع كل من السلطات والشركاء المصريين إلى ضمان نجاح هذه اللقاءات.

في إطار مهامه المتعلقة بالوساطة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اللقاء المنظم حول وضعية الأساتذة أطر الأكاديميات

في إطار مهامه المتعلقة بالوساطة الذي تنص عليه المادة 10 من القانون رقم 15-76، شارك رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط، نيابة عن رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في لقاء حول وضعية الأساتذة أطر الأكاديميات، إلى جانب رئيس المرصد الوطني لمنظومة التربية والتكوين والكتاب العامون لل نقابات التعليمية الأكثر تمثيلية وممثلو الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وذلك يوم السبت 13 أبريل 2019 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط.

تم الاتفاق، خلال هذا اللقاء الذي نظّمته وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، على توقيف جميع الإجراءات الإدارية والقانونية المتخذة في حق بعض الأساتذة أطر الأكاديميات وصرف الأجور الموقوفة وكذا إعادة دراسة وضعية الأساتذة الموقوفين وتأجيل اجتياز امتحان التأهيل المهني إلى وقت لاحق لإعطاء الأساتذة أطر الأكاديميات فرصة للتحضير الجيد لهذا الامتحان و مواصلة الحوار حول الملف في شموليته.

من جهة أخرى، عبر ممثلو الأساتذة أطر الأكاديميات عن الالتزام باسمهم وباسم كل الأساتذة المعنيين باستئناف عملهم يوم الاثنين 15 أبريل 2019.

كما اتفق جميع الأطراف على عقد الاجتماع المقبل يوم الثلاثاء 23 أبريل 2019.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم لقاء تواصليا حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة 12 أبريل 2019 بمقره بالرباط، ابتداء من الساعة الثالثة إلا ربع بعد الزوال (14h45)، لقاء تواصليا حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

وسيشكل هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة الفاعلين المعنيين وطنيا ودوليا (خبراء، فاعلين مؤسساتيين، مجتمع مدني...)، فرصة من أجل تسليط الضوء على التقدم المحرز في مجال إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وتبادل الممارسات الفضلى في هذا المجال.

لقد صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في 21 يونيو 1993 وبروتوكولها الاختياري في 24 نونبر 2014. ويهدف البروتوكول الاختياري إلى تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وينص كذلك على تعيين أو إحداث آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي.

وقد خول القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لهذا الأخير احتضان الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، حيث تم تخصيص المواد من 13 إلى 17 لصلاحيات هذه الآلية، التي تختص بدراسة وضعية وواقع معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم من خلال القيام بزيارات منتظمة لمختلف أماكن الاحتجاز. كما أن للآلية حرية اللوج إلى هذه الأماكن وصياغة توصيات ومقترحات مرتبطة بالقوانين والممارسات في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار الاستعداد لإحداث هذه الآلية، عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية حول الوقاية من التعذيب لفائدة موظفيه والمجتمع المدني وكذا الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بالمعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان-ادريس بنزكري، فضلا عن تنظيم مجموعة من الندوات واللقاءات في جميع أنحاء المغرب بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين.

ستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء، المنظم يوم الجمعة 12 أبريل 2019 على الساعة الثالثة إلا ربع بعد الزوال (14h45)، على الخصوص، بمشاركة السيدة أمينة بوعيش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد أحمد شوقي بنوب، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، والسيد محمد عبد النبوي، رئيس النيابة العامة، والسيدة كاترين بوليت، عضو لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب.

استشارة حول وضعية تـمدرس الأطفال الأـجانب بالمغرب، بمن فيهم اللـاجئون وطالبو اللـجوء

يعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن فتح باب الترشيح من أجل انجاز استشارة حول وضعية تـمدرس الأطفال الأـجانب بالمغرب، بمن فيهم اللـاجئون وطالبو اللـجوء.

ويتوخى من هذه الاستشارة تتبع تنفيذ التدابير والإجراءات المتخذة لإدماج أطفال المهاجرين في المؤسسات التعليمية وتقييم أعمالها على الصعيد الجهوي و المحلي.

المجلس يستقبل وفدا عن اللجنة الوطنية لحقوق والحريات الأساسية لجمهورية افريقيا الوسطى

يستقبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من 8 إلى 12 أبريل 2019، وفدا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجمهورية افريقيا الوسطى، وذلك في إطار تعزيز العلاقات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية المماثلة وتقاسم تجربة المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وستشكل هذه الزيارة فرصة لتعريف اللجنة باختصاصات المجلس والمهام التي يضطلع بها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بمقتضى القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه، من خلال تقديم مجموعة من العروض التي تهم أساسا معالجة الشكايات، زيارة أماكن الحرمان من الحرية، عمل المجلس على المستوى الدولي وتنظيمه الإداري، الخ. هذا وسيقوم أعضاء الوفد بزيارة لمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط والمعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان- ادريس بنزكري.

ومن جهة أخرى، يضم برنامج هذه الزيارة، التي ستفتح أشغالها السيدة أمينة بوغياش، رئيسة المجلس، مجموعة من اللقاءات والاجتماعات مع مسؤولي كل من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، مجلس النواب ومجلس المستشارين وكذا الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء.

جدير بالذكر أن الوفد يتكون من كل من السيد دومينك روش جواشيم، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق والحريات الأساسية لجمهورية افريقيا الوسطى، السيدة دونينكين ني-كيهونس فرونسواز، نائبة الرئيس، السيدة دونكويدا ني طازو أنيك كلاوديا، المقررة العامة المساعدة والسيد باندجو نكالي دانييل بليز، الأمين العام للجنة.

ملتقى وطني حول «تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء...» تثبيت القاعدة القانونية»

في إطار برنامج «ضمان استدامة الحكامة الديمقراطية وحقوق الإنسان بجنوب البحر الأبيض المتوسط» (برنامج الجنوب 2020 III-2018)، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا ملتقى وطنيا حول «تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء... تثبيت القاعدة القانونية»، وذلك يوم الجمعة 22 مارس 2019 ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباحا بفندق فرح بالرباط.

ويهدف هذا الملتقى، المنظم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، والذي سيغني أشغاله مجموعة من الخبراء والفاعلين المؤسستين والمدنيين، إلى تحصيل مخرجات الحملة الوطنية لمناهضة تزويج القاصرات التي أطلقها المجلس، ابتداء من 6 مارس 2019، من خلال لجانه الجهوية الثلاثة عشر والتي تميزت بتنظيم أزيد من 30 نشاطا على المستوى الجهوي، وكذا الانفتاح على ديناميات فاعلة في المجال في أفق بلورة مذكرة حول تزويج القاصرات والتعبئة حولها.

وستتوزع أشغال هذا اللقاء، الذي سيشتميز بعرض مجموعة من التجارب المحلية، الوطنية والدولية، على أربع جلسات تناول: «تزويج القاصرات: المبادرات المؤسستية»، «تزويج القاصرات: الممارسات الفضلى»، «تزويج القاصرات: الديناميات المحلية»، بالإضافة إلى جلسة مخصصة لتقديم الخلاصات والتوصيات.

هكذا سينكب المشاركون على تدارس مجموعة من المحاور تهم أساسا: «تحليل ظاهرة التزويج المبكر للقاصرات والوقوف عند أبعادها السوسيو-ديموغرافية، القانونية والاجتماعية»، «العوامل المساهمة في تفاقم ظاهرة تزويج القاصرات وتحديد النتائج المترتبة عنها وتأثيرها على الحقوق والحريات الأساسية للنساء والأطفال وعلى سلامتهم البدنية والنفسية»، «الوقوف على السياق الدولي لمناهضة التزويج المبكر للفتيات القاصرات وتقاسم الممارسات الفضلى في هذا المجال»، «تحديد الآليات التي تساهم في الحد من ظاهرة التزويج المبكر للفتيات وتحديد اتجاهات الوقاية والحماية والنهوض بحقوق هذه الفئة».

كما سيشتميز الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى، التي ستسير أشغالها السيدة نجاة امجيد، خبيرة باللجنة الاستشارية للمجتمع المدني، بحضور السيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد أوجار، وزير العدل، السيد أحمد شوقي بنويوب، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد حوصي لويس هيريرو أنسولا، رئيس مكتب مجلس أوروبا في المغرب، والسيد فيليب هولزابفل، قائم بالأعمال بمفوضية الاتحاد الأوروبي في المغرب.

جدير بالذكر أن المادة 19 من مدونة الأسرة قد حددت سن الزواج في 18 سنة، كاختيار يتلاءم والمواثيق الدولية، لكن المشرع المغربي قرر فتح باب الاستثناء بتسريع الزواج دون سن الأهلية، فسمحت المادة 20 لقاضي الأسرة المكلف بالزواج بأن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية بمقرر معلل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك. وكان لفتح باب الاستثناء أثر عكسي حيث كاد يصبح القاعدة، بالنظر لتفاقم الظاهرة وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

وأخيرا ستتوج أشغال هذا اللقاء باعتماد مجموعة من الخلاصات والتوصيات التي ستحدد الآفاق المحتملة للعمل والتعبئة في هذا المجال من طرف مختلف الفاعلين المعنيين.

المجلس الوطني يطلق حملة وطنية بمناسبة الاحتفال اليوم العالمي لحقوق المرأة تحت شعار «تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء... تثبيت القاعدة القانونية»

تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان للنساء، الذي يصادف 8 مارس من كل سنة، وتماشيا مع توصيات خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان القاضية بمواصلة الحوار المجتمعي حول مراجعة المادة 20 من مدونة الأسرة المتعلقة بالإذن بتزويج القاصر، يطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان حملة وطنية تحت شعار: «تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء... تثبيت القاعدة القانونية».

وتتجسد هذه الحملة الوطنية في إطلاق المجلس عبر لجانه الجهوية لحقوق الإنسان لسلسلة من الأنشطة التحسيسية والتوعوية وحلقات النقاش، الممتدة من 6 إلى 16 مارس 2019، من أجل تدارس موضوع تزويج القاصرات من مختلف الأبعاد والزوايا وإغناء النقاش العمومي حوله وكذا الوقوف على أهم مؤثراته جهويا. هذا وستتميز هذه اللقاءات بمشاركة ثلة من الفاعلين من بينهم قضاة، محامون وفعاليات مدنية وإعلامية وأساتذة جامعيون ومهتمون، فضلا عن تقديم شهادات بعض الحالات ممن تعرضن للتزويج قبل السن القانوني، الخ.

ومن بين المواضيع التي ستتطرق لها اللجان الجهوية من خلال الأنشطة المبرمجة، والتي سيتخللها عرض مجموعة من الأفلام الوثائقية والعروض والبرامج الإذاعية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: «تزويج القاصر على ضوء المواثيق الدولية والقانون المغربي»، «دور الإعلام في التحسيس بالحقوق الإنسانية للنساء، تزويج القاصر نموذجا»، «الصيغ القانونية والاجتماعية المتعلقة بظاهرة تزويج القاصرات وسبل الحد منها»، «تزويج القاصرات بين النص والتطبيق»... فضلا عن مجموعة من اللقاءات التحسيسية التي تستهدف مجموعة من الفئات من بينها القاصرات والآباء وموظفات ونزيلات المؤسسات السجنية، الخ.

تجدر الإشارة إلى أن المشرع المغربي اعتمد، تماشيا مع المواثيق الدولية ولاسيما تلك التي تهم حقوق الطفل، 18 سنة كسن قانوني للزواج وأجاز تزويج القاصرات في حالات استثنائية، ذلك أن المادة 20 من مدونة الأسرة تنص على أنه «لقاضي الأسرة المكلف بالزواج، أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية...، مقرر معلل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع لأبوي القاصر أو نائبه الشرعي والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي». وقد أبانت الممارسة في ظل ذلك عن تزايد عدد حالات تزويج القاصرات ورصد تنامي الظاهرة التي يترتب عنها انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحية لهذه الفئة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في أشغال المؤتمر 32 للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بجنيف

سيشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلاً بوفد تتأهه السيدة أمنة بوعياش، رئيسة المجلس، في أشغال المؤتمر السنوي 32 للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنعقد من 4 إلى 6 مارس 2019 بقصر الأمم بجنيف.

ويضم برنامج هذا المؤتمر ثلاثة مواعيد رئيسية تتمثل في اجتماع مكتب التحالف العالمي والاجتماعات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولقاء تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المؤتمر السنوي للتحالف.

هكذا، يخصص التحالف العالمي مؤتمره السنوي، المنظم يوم الأربعاء 6 مارس 2019، لموضوع «ضمان تفعيل وتبوع الميثاق العالمي للهجرة وفق مقاربة قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للنوع: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان».

يذكر أنه إبان إعداد الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بمدينة مراكش، قرر التحالف إنشاء فريق عمل مهمته تنسيق مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بصفة فردية وجماعية، من خلال الشبكات الإقليمية التي ينتمون إليها. وبذلك، سيشكل هذا اللقاء مناسبة لتقديم الاستراتيجيات والمبادرات التي ستضطلع بها المؤسسات الوطنية من أجل المساهمة في تفعيل وتبوع الميثاق العالمي للهجرة وفق مقاربة قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للنوع.

وفي إطار مبادرة «تبادل الخبرات»، سيتم يوم الثلاثاء 5 مارس 2019 تنظيم لقاء من أجل تبادل المعارف والخبرات وتسلط الضوء على الممارسات الفضلى للمؤسسات الوطنية في مجال التعامل مع «حقوق النساء والفتيات من خلال أعمال اختصاصات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس». وفي هذا السياق، ستشارك رئيسة المجلس في المحور المخصص لاستراتيجيات النهوض من أجل تسليط الضوء على الآفاق والتحديات المتصلة بحقوق المرأة في المغرب.

وبالإضافة إلى المشاركة في أشغال الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، المزمع تنظيمها يوم الإثنين 4 مارس 2019، ستشارك السيدة بوعياش في اللقاء المنظم يوم الثلاثاء 5 مارس من طرف الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تحت عنوان «السلام العادل لمنطقة الشرق الأوسط».

هذا وسيتم تنظيم اجتماع فريق العمل حول الهجرة التابع للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية، برئاسة السيدة بوعياش، يوم الثلاثاء 5 مارس 2019 بقصر الأمم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تم انتخاب رئيسة المجلس على رأس هذا الفريق في 9 دجنبر 2018 بمراكش قبيل انعقاد المؤتمر

الدولي حول اعتماد الميثاق العالمي للهجرة.

ومن المنتظر أن تعقد السيدة بوعياش، خلال زيارتها لجنيف، عددا مهما من الاجتماعات مع مجموعة من المسؤولين والشخصيات من بينهم السيدة ميشيل باشليت، المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، سيشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الإثنين 04 فبراير 2019 في أشغال اللقاء السنوي لمجلس حقوق الإنسان المخصص لحقوق الطفل حول موضوع «تمكين الأطفال في وضعية إعاقة».

تجدر الإشارة بأن التحالف العالمي (الذي كان يحمل سابقا اسم لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) تمثيلية تضم أزيد من مائة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان عبر العالم. ويعمل التحالف، الذي تم تأسيسه سنة 1993، على دعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية كما يشرف على تقديم الاعتماد للمؤسسات الوطنية طبقا لمبادئ باريس المؤطرة لعمل هذه المؤسسات.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مصنف من طرف التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضمن الفئة (أ) كمؤسسة مطابقة لمبادئ باريس منذ سنة 2002، بعدما تمت إعادة اعتماده في نفس الفئة على التوالي سنة 2007 و2011 و2016.

مشاركة قوية للمجلس الوطني في معرض الكتاب: تنظيم حوالي 50 نشاطا بحضور ما يفوق 100 فاعل وطني ودولي و30.000 زائر

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للسنة الثامنة على التوالي، في فعاليات الدورة 25 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، التي اختتمت أشغالها يوم الأحد 17 فبراير 2019.

وقد شكلت مشاركة المجلس، التي اختار لها شعار «الهجرة: حقوق بلا حدود»، فضاءا للتفاعل وإغناء النقاش حول حقوق المهاجرين. كما ساهمت الأنشطة المختلفة، من خلال النقاش والتحليل، في الوقوف على حصيلة السياسة المغربية في مجال الهجرة واللجوء وعلى أبعادها الإقليمية والدولية ومناقشة ولوج المهاجرين إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتقاسم مجموعة من المبادرات المواطنة في مجال حماية وتعزيز حقوق الأجانب بالمغرب....

هذا وقدم رواق المجلس، الممتد على 360 مترا مربعا، طيلة أيام هذا الملتقى الدولي برمجة غنية ومتنوعة أغنى أشغالها مجموعة من الفاعلين الأكاديميين، المدنيين والمؤسستين، الخ. دون أن ننسى أن مختلف فضاءات الرواق كانت سهلة الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، فضلا عن توفر لغة الإشارة بعين المكان.

هكذا بلغ عدد الأنشطة المنظمة برواق المجلس حوالي خمسين نشاطا، أغنى أشغالها أزيد من مئة متدخل تفاعلوا بشكل كبير مع الجمهور الزائر حول مختلف القضايا التي تهم الهجرة وحقوق اللاجئين من مختلف الزوايا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الولوج للتعليم، الحق في الصحة، التعامل الإعلامي مع قضية الهجرة، السياسة الجديدة في مجال الهجرة، الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالهجرة واللجوء، تشغيل المهاجرين...

كما سلط المجلس الضوء، من خلال رواقه، على تجارب مواطنة ناجحة ترمي إلى النهوض بحقوق المهاجرين وحمايتهم من خلال استضافة مجموعة من الجمعيات والفاعلين العموميين والخاصين.

مشاركة الأطفال في برمجة المجلس أعطت لمسة خاصة وطبعت لحظات قوية في هذه الدورة من خلال مساءلة الجيل الصاعد، في لقاءات مفتوحة وتواصل مباشر لشخصيات عمومية حول موضوع الهجرة وحقوق الإنسان. ومن بين هذه الشخصيات السيدة أمينة بوغياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشخصيات فاعلة أخرى. كما شارك هؤلاء الأطفال، القادمون من مختلف ربوع المملكة، في عدد مهم من الأنشطة الفنية والترفيهية والثقافية المرتبطة بموضوع الهجرة.

وبالإضافة إلى عرض آخر الكتب والإصدارات التي تناولت هذه القضية، حرص المجلس على تكريم مجموعة من الفاعلين والشخصيات المشهود لهم بالعطاء في المجال، وذلك اعترافا لهم بمساهماتهم القيمة في مجال حماية حقوق المهاجرين والنهوض بها. وقد قارب عدد زوار رواق المجلس عند اختتام أشغال هذه الدورة 30000 زائر، بالإضافة إلى آلاف الأشخاص الذين تابعوا مباشرة فعاليات هذه الدورة على شبكات التواصل الاجتماعي من خلال (live streaming).

المعرض الدولي للنشر والكتاب: المجلس الوطني لحقوق الإنسان يخصص مشاركته في فعاليات الدورة 25 لقضايا الهجرة

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للمرة الثامنة على التوالي، في فعاليات الدورة 25 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي سينظم هذه السنة من 7 إلى 17 فبراير 2019 بالدار البيضاء. ويخصص المجلس برنامج أنشطة رواقه لقضايا الهجرة.

تهدف مشاركة المجلس في هذه الدورة، التي تأتي تحت شعار «الهجرة: حقوق بلا حدود»، إلى النهوض بحقوق المهاجرين والترافع حول الأعمال الفعلية لها. «فمسار الإنسانية يتطلب منا أن نجد الأجوبة المناسبة والحلول المهيكلية للإشكاليات الأبدية المرتبطة بالهجرة. فمن واجبنا إذن ابتكار طرق جديدة لحماية الحقوق الكونية للإنسان مهما كانت الظروف»، تؤكد السيدة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق، سيشكل رواق المجلس فضاء يتم من خلاله الوقوف على حصيلة السياسة المغربية في مجال الهجرة واللجوء وعلى أبعادها الإقليمية والدولية، ومناقشة ولوج المهاجرين إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتقاسم مجموعة من المبادرات المواطنة في مجال حماية وتعزيز حقوق الأجانب بالمغرب.

على امتداد عشرة أيام، ستعطي الكلمة لعدد من الكتاب والفاعلين المدنيين والسياسيين والمؤسساتيين وزوار المجلس المهتمين للتفاعل ومناقشة قضية الهجرة ووضع الأجنبي في المغرب والوقوف أيضا على المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال.

كما سيشكل فرصة لتحسيس الأطفال والشباب بالحقوق الأساسية للأجانب وتقديم مجموعة من الإنتاجات العلمية والأدبية للقراء، وتكريم ثلة من الفاعلين المدنيين العاملين في مجال الهجرة وحماية حقوق المهاجرين.

وفي إطار فقرة صباحيات الأطفال، سيتم تنظيم مجموعة من اللقاءات من خلال تواصل مباشر مع شخصيات عمومية حول هذا الموضوع. وسيلح ضيفا على هذه اللقاءات كل من السيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد أحمد شوقي بنيوب، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان ولحبيب ندير، الكاتب العام للوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

كما سيستقبل رواق المجلس العشرات من الأطفال من مناطق الحسيمة ومراكش والداخلة والعيون والراشيدية وبني ملال وطنجة.

ومن جهة أخرى، سيعرض رواق المجلس، الممتد على مساحة 360 مترا مربعا، إصدارات المجلس بالإضافة إلى احتضان عدد من الأنشطة التي ستتنظم في إطار أربع فقرات رئيسية: «نقاش»، «مبادرات مواطنة»، «تكريم»، و«تقديم كتاب».

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أصدر في شتنبر 2013 خلاصات تقريره حول الهجرة دعا فيه إلى بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي، وقائمة على إدماج المجتمع المدني. وهو التقرير الذي تفاعلت معه الحكومة وقامت بوضع سياسية جديدة في مجال الهجرة تعتمد، وفقا للتوجيهات الملكية، على مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتبني التعاون المتعدد الأطراف.

وقد شكلت أولى مراحل هذه السياسة الإعلان سنة 2014 و2016 عن تنفيذ عمليتين للتسوية الاستثنائية لوضعية فئات من المهاجرين الموجودين في وضعية غير نظامية، بناء على جملة من المعايير، و تنصيب اللجنة الوطنية لتتبع ملفات التسوية ودراسة الطعون وإعداد الإستراتيجية الوطنية للهجرة و اللجوء علاوة على إطلاق مسار الإصلاحات القانونية المتعلقة بالهجرة واللجوء والاتجار بالبشر.

هذا وسيوفر رواق المجلس على الولوجيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، والترجمة الفورية بلغة الإشارات مع إمكانية متابعة البث المباشر لأنشطة المجلس على شبكات التواصل الاجتماعي من خلال (live streaming).

بلاغ صحفي

بعد اطلاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم السبت 26 يناير 2019، على ما تداولته الصحافة المكتوبة والمواقع الإلكترونية حول الوضعية الصحية للسيد ناصر الزفزافي، المعتقل بالسجن المحلي عين السبع 1 بالدار البيضاء، وبقرار من رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تم انتداب فريق مكون من ثلاثة أعضاء من بينهم طبيب شرعي، وذلك للتحري بخصوص وضعيته الصحية والاطلاع على ملفه الطبي.

وقد انتقل الفريق إلى عين المكان، حيث عقد لقاءات مع إدارة المؤسسة السجنية ومع السيد ناصر الزفزافي، الذي تم الكشف عليه، ومع الطبيين العاملين بالسجن المحلي. كما اطلع على الملف الطبي للمعني بالأمر وعلى تسجيلات ما وقع يوم السبت 26 يناير 2019.

وقد أعد الفريق تقريرا عاما حول الزيارة، بما فيه ملحق تفصيلي حول الوضع الصحي للسيد ناصر الزفزافي. وعليه، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد أن السيد ناصر الزفزافي قد خضع يوم 26 يناير 2019 لسبعة فحوصات طبية في اختصاصات مختلفة، من طرف أطباء متخصصين بالمركز الإستشفائي الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء، كما أجريت له ثلاثة كشوفات طبية. وقد أوضح تقرير الطبيب الشرعي المنتدب من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الحالة الصحية للسيد ناصر الزفزافي لا تثير أي قلق، وأوصى إدارة السجن باستكمال الفحوصات الإضافية.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتابع أطوار المحاكمة، سيصدر تقريرا يتضمن ملاحظاته بعد صدور الحكم النهائي عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

ندوة دولية حول تجارب المصالحات الوطنية التي أفضت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي

ينظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورابطة الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، يومي 17 و18 يناير 2019 بمقر مجلس المستشارين بالرباط، ندوة دولية حول تجارب المصالحات الوطنية التي أفضت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام.

وتهدف هذه الندوة إلى تسليط الضوء على عدد من التجارب لدول عاشت أزمات سياسية واجتماعية وصراعات إثنية قبل أن تنخرط في مصالحات وطنية تضع لبنات الأمن والاستقرار والسلام.

وستتمحور أشغال هذه الندوة، التي ستتوج بقراءة إعلان الرباط، حول أربعة محاور أساسية: «المصالحة من منظور العدالة الانتقالية»، «التجارب المقارنة»، «تجارب المصالحات: نتائج وتحديات»، «دور البرلمانات في تدعيم مسارات المصالحة» و«دور المؤسسات الوطنية في مسارات المصالحة وضمانات عدم التكرار».

يذكر أن المصالحة الوطنية من أهم مفردات أي تسوية سياسية، تنشأ على أساسها علاقة قائمة على الديمقراطية والتعايش والاعتراف بالآخر بين الأطراف السياسية والمجتمعية بهدف طي صفحة الماضي، وهي مشروع مجتمعي وخطة وطنية وقيمة أخلاقية وإنسانية وحقوقية، تقتضي تحديد المسؤوليات عن الانتهاكات وتعويض المتضررين، وإقرار ضمانات عدم التكرار عن طريق إصلاح شمولي.

ونظرا للأهمية التي أصبح يكتسيها موضوع العدالة الانتقالية على الصعيد الدولي، والتراكم الإيجابي الذي حققته هذه المسارات في بناء المصالحات الوطنية والانتقالات الديمقراطية، فقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 7/18 في شتنبر 2011 الذي قرر فيه تعيين مقرر خاص معني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الأضرار وضمانات عدم التكرار.

وستعرف الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة الدولية مشاركة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس مجلس المستشارين ورئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ورئيس مجلس النواب، فضلا عن المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، رئيس برلمان عموم إفريقيا، رئيس البرلمان العربي، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكارايب، وسفيرة الاتحاد الأوروبي لدى المغرب.

2018

حماية حقوق المهاجرين والنهوض بها محور لقاء دراسي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية

مناسبة اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومشاركة المنظمة الدولية للهجرة، لقاء دراسيا بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية حول حماية حقوق المهاجرين والنهوض بها، وذلك يومي 18 و19 دجنبر 2018 بمقر المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان-ادريس بنزكري بالرباط.

ستمكن هذه الندوة مختلف المسؤولين وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية المشاركين من تعزيز مهاراتهم في مجال حماية حقوق الأجانب، من خلال تبادل الخبرات والتكيز على مجموعة من المحاور تهم أساسا حماية حقوق المهاجرين، بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء.

كما سيتمكن اللقاء، الذي يشكل فرصة لتبادل الخبرات والمبادرات التي قامت بها المؤسسات الوطنية في المجال، (سيتمكن) المشاركون من تتبع دينامية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والميثاق العالمي للاجئين والتحديات المرتبطة بهما والأبعاد التي من شأنها أن تشكل محور تدخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والقاري لضمان أفضل لحقوق المهاجرين.

يشارك في أشغال هذا اللقاء ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية المكلفون بقضايا الهجرة وحقوق المهاجرين بكل من النيجر، موريتانيا، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، السنغال والمغرب.

وسيتم تخصيص اليوم الأول لتدارس القضايا والتحديات ذات الصلة بالاتفاق العالمي للهجرة والميثاق العالمي للاجئين على المستوى الوطني والقاري والدولي والآليات الإقليمية الإفريقية لحماية حقوق المهاجرين. بينما سيشكل اليوم الثاني فرصة من أجل مناقشة السياقات الوطنية والإطار القانوني الوطني، للدول المشاركة، ذات الصلة بحماية الأجانب وكذا الاستراتيجيات الوطنية وعبر الوطنية الرامية إلى حماية حقوق المهاجرين واللاجئين، لا سيما من منظور اتفاق الهجرة وميثاق اللاجئين.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد نظما في 7 ماي 2017 بنيامي (النيجر) لقاء حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مسار المفاوضات نحو اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية». كما نظم المجلس، من 23 إلى 25 أكتوبر 2017 بالرباط، ورشة حول «تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية في مجال حماية وتعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين».

وستعقد الجلسة الافتتاحية للندوة يوم الثلاثاء 18 دجنبر 2018 ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بمقر المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان-ادريس بنزكري بحضور السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة تيريسا بوتيا، مديرة مساعدة منظمة الهجرة الدولية بالمغرب، والسيد جون بول كافالييري، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب.

جلالة الملك يعين السيدة أمينة بوعياش رئيسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

استقبل جلالة الملك، يومه الخميس 6 دجنبر 2018، بالقصر الملكي بالرباط، السيدة أمينة بوعياش، وعينها جلالتة رئيسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي ما يلي نص بلاغ الديوان الملكي الصادر بهذا الخصوص :

«استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه الخميس 6 دجنبر 2018، بالقصر الملكي بالرباط، السيدة أمينة بوعياش، وعينها جلالتة رئيسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وخلال هذا الاستقبال، أكد جلالة الملك العناية التي ما فتئ يوليها لحماية حقوق وحرريات المواطنين والمواطنات، والنهوض بها ثقافة وممارسة، في نطاق احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال ومقتضيات دستور المملكة، الذي يعد بمثابة ميثاق متكامل لحقوق الإنسان، في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ومن هذا المنطلق، وبعد التذكير بالمساهمة الإيجابية للمجلس في النهوض بحقوق الإنسان ببلادنا، أعطى جلالة الملك توجيهاته السامية لرئيسة المجلس، قصد مواصلة الجهود لتعزيز وتثمين المكاسب التي حققها المغرب في هذا المجال، والتي تحظى بتقدير المؤسسات والهيئات الدولية والجهوية المختصة. وهو ما يضاعف من حجم المسؤولية الملقاة على المجلس، اعتبارا للصلاحيات الواسعة التي أصبح يتمتع بها.

وفي هذا الصدد، شدد جلالة الملك، نصره الله، على ضرورة قيام المجلس في تركيبته الجديدة، وبوصفه مؤسسة وطنية مستقلة، بالمهام الموكولة إليه، بموجب القانون المتعلق بإعادة تنظيمه، ولاسيما ما يتعلق بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل، والآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي هذا السياق، دعا جلالة الملك المجلس لمواصلة التنسيق وتعزيز التعاون مع مختلف المؤسسات والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، بما يساهم في النهوض بثقافة وقيم حقوق الإنسان وحماية حقوق وحرريات المواطنين والمواطنات».

**بعض المواقف التي عبر عنها
المجلس على الفيسبوك
وتويتر**

2020 - 2019

المجلس يتفاعل مع عزم بعض ضحايا ماضي انتهاكات حقوق الإنسان تنظيم وقفه احتجاجية

8 دجنبر 2020

اطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان على عزم مجموعة من ضحايا ماضي انتهاكات حقوق الإنسان الذين وضعوا طلباتهم خارج الآجال كما قررتها هيئة الإنصاف والمصالحة، تنظيم وقفه احتجاجية أمام مقرات ثلاث لجان جهوية، يوم الخميس 10 دجنبر 2020، وذلك من أجل تقديم مطالب، مرتبطة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر الفردي.

وعليه فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقدم المعطيات التالية:

1. تتابع لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة دراسة الملفات الباقية لإصدار المقررات التحكيمية القاضية بالتعويض للحالات المتبقية والضحايا الذين توفوا أثناء احتجاجهم أو التي هي في انتظار استكمال الوثائق الضرورية من طرف ذوي الحقوق؛

2. يتابع المجلس مشاوراته مع الإدارات المعنية لتسوية ملف التقاعد التكميلي لبعض الضحايا المدمجين في الوظيفة العمومية أو المؤسسات العمومية، تنفيذاً لتوصيات الإدماج الاجتماعي، والذي من المحتمل أن تتم تسويته مع مطلع السنة المقبلة؛

أما بخصوص الملفات التي قدمت خارج الآجال، فإن المجلس يذكر بما يلي:

1. اتخذت هيئة الإنصاف والمصالحة قرارات تتعلق بالحالات المعتمدة خارج الآجال؛
2. لم تصدر أية توصية من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص الحالات التي تقع خارج الآجال؛

3. لا يدخل تغيير الآجال ضمن مهام لجنة متابعة تنفيذ التوصيات؛

4. يجدد المجلس اقتراحه، الذي أوضحه خلال لقاءاته في مناسبات سابقة، واستعداده للترافع من أجل إيجاد صيغ ملائمة لجبر الضرر.

المجلس يوجه نداء إلى السلطات المغربية بخصوص عقوبة الإعدام

16 نونبر 2020

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوجه نداء إلى السلطات المغربية من أجل التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دجنبر القادم، الخاص بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، إعمالاً لأحكام الدستور المغربي، في أفق الإلغاء.

مجلس الأمن يشيد بأدوار لجنتي العيون والداخلية

31 أكتوبر 2020

مجلس الأمن يشيد مرة أخرى، في قراره الأخير رقم 2548 (2020)، بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ويجدد الترحيب بالأدوار التي تلعبها لجنتا المجلس بجهة #العيون - #الساقية_الحمراء وجهة #الداخلية - #وادي_الذهب.

المجلس يعيد التأكيد على توصيات مذكرته التكميلية حول مشروع القانون الجنائي

26 يونيو 2020

خلال اليوم الدولي لمساندة ضحايا #التعذيب (26 يونيو)، يعيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان التأكيد على توصيات مذكرته التكميلية حول مشروع القانون الجنائي وتقديره السنوي برسم سنة 2019 المتعلقة بجريمة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية والمهينة.

المجلس يقنع السيد ربيع الأبلق بفك إضرابه عن الطعام

31 أكتوبر 2019

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لوالدة السيد ربيع الأبلق، المعتقل بالسجن المحلي طنجة 2 على خلفية أحداث الحسيمة، يوم الخميس 31 أكتوبر 2019 في اتصال هاتفي، خبر فك إضرابه عن الطعام.

تجدر الإشارة إلى أن والدة السيد الأبلق قد قامت بزيارته صعبة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة- تطوان- الحسيمة.

المجلس يطمن والددة ربيع الأبلق

24 أكتوبر 2019

أطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والدة السيد ربيع الأبلق، المعتقل على خلفية أحداث الحسيمة، على نتائج الزيارة التي قام بها بشكل مفاجئ لابنتها.

وظمأن المجلس والدة السيد الأبلق على وضعيته وفقا لتقرير الفحص السريري الذي أجراه طبيب المجلس بهذا الخصوص.

الطالب سيدي عبد الجليل لعروسي ولد لمغيمظ يناقش رسالة الماجستير

4 أكتوبر 2019

ناقش الطالب سيدي عبد الجليل لعروسي ولد لمغيمظ، الذي يقضي فترة عقوبته السجنية بالسجن المحلي العرجات I على خلفية أحداث اكديم ازيك، يوم الخميس 3 أكتوبر 2019، رسالته لنيل شهادة الماجستير في الدراسات السياسية والدولية.

وقد ناقش الطالب العروسي رسالته أمام لجنة مكونة من مجموعة من الأساتذة، برئاسة عبد الرحيم المنار اسليمي.

جدير بالذكر أنه بوساطة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفي إطار المواكبة والمساعي الحميدة التي يبذلها لتمكين السجناء من حقوقهم، خاصة حقهم في متابعة الدراسة، أتيحت للسيد لعروسي الفرصة لمواصلة مشواره الدراسي، حيث حصل على شهادة الإجازة قبل أن يتوج مساره الدراسي بالحصول على شهادة الماجستير.

وقد ناقش السيد عبد الجليل العروسي رسالته بحضور كل من زوجته ووالدته

المجلس يتابع النقاش حول الحريات الفردية ومسألة الإيقاف الإرادي للحمل

9 شتنبر 2019

بلاغ صحفي

تابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان باهتمام النقاش الجاري حول الحريات الفردية ومسألة الإيقاف الإرادي للحمل الذي أثاره اعتقال السيدة هاجر الريسوني.

ويسجل المجلس تفاعل شتى المواقف والأفكار التي عبر عنها الرأي العام حول مسألة الحريات الفردية والحياة الخاصة بقدر ما يستنكر القذف والسب والتشهير ذي الطبيعة التمييزية الذي عبر عنه البعض ضد السيدة المعنية.

بارتباط مع الموضوع، يخبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرأي العام بأنه سيقدم، في الأيام المقبلة، توصياته لتعديل القانون الجنائي، الذي تناقشه حاليا لجنة التشريعات وحقوق الإنسان بمجلس النواب. إن المجلس لمطمئن لدعم الرأي العام لهذه التوصيات التي تتوخى حماية الحريات الفردية والحياة الخاصة، مع احترام المقتضيات الدستورية المتعلقة بضمان الحقوق والحريات الأساسية، خاصة منها الفقرة الأولى من الفصل 24 والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

وعلى أمل أن يتم الإفراج سريعا عن السيدة هاجر الريسوني والسيد رفعت أمين ينتظر المجلس أن يكون هذا التداول العمومي نقطة تحول لإنهاء تردد الفاعلين السياسيين بخصوص ملاءمة الإطار التشريعي لبلدنا مع أحكام الوثيقة الدستورية والمواثيق الدولية وتكييف هذا الإطار مع الممارسات المجتمعية.

ويعلم المجلس الوطني لحقوق الإنسان للرأي العام بأنه قام بتعيين ممثل له لملاحظة محاكمة السيدة هاجر الريسوني والسيد رفعت أمين وجميع الأشخاص المتابعين في إطار هذه القضية.

المجلس يتابع تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

17 يوليو 2019

في إطار متابعة تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بتهيئة المعتقلات السابقة، خاصة منها معتقل دار ابريشة بتطوان ومعتقل تازمامارت بميدلت، يواصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاءاته مع ممثلي السلطات المحلية. وفي هذا السياق، التقى وفد للمجلس يوم الأربعاء 3 يوليو الجاري بعامل ميدلت. اللقاء شكل مناسبة لاستعراض تقدم إنجاز الدراسات التقنية ووضع جدول زمنية لبدء أشغال تهيئة فضاء تازمامارت. وفد المجلس التقى أيضا يوم الخميس 4 يوليو بوالي جهة طنجة وعامل عمالة تطوان. اللقاء استعرض الصعوبات التي تعيق تسلم فضاء دار ابريشة من قبل المجلس. وقد قدمت بعض المقترحات لتجاوز تلك الصعوبات. الصور: من كتاب beau-livre بعنوان «الاعتقال، التقاسم: الفضاءات والذاكرة» أصدره المجلس في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة IER2.

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب (26 يونيو)

26 يونيو 2019

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحدد توصيته بنشر تقرير اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب ويدعو إلى تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية ذات الصلة بمدونة قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي من أجل مواكبة إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي يحتضنها.

أحداث الحسيمة وجرادة: المجلس يعلن أنه سيتفاعل مع أمهات المعتقلين وعائلاتهم

13 أبريل 2019

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على لسان رئيسه، السيدة أمينة بوغياش، يوم الجمعة 12 أبريل 2019، أنه سيستقبل وسيتفاعل مع أمهات المعتقلين على خلفية أحداث الحسيمة وجرادة وعائلاتهم ثم بعد ذلك مع الفاعلين المدنيين بنفس الخصوص. نتائج وخلصات هذه الجلسات، تضيف السيدة بوغياش، سأعرض على الجمعية العمومية للمجلس التي ستتخذ الإجراءات الممكنة بخصوصها... بالإضافة إلى نشره لتقريره حول محاكمات المعتقلين على خلفية هذه الأحداث. جاء ذلك في لقاء تواصل حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، احتضنته مقر المجلس بالرباط، بحضور خبراء وفاعلين وطنيين وأميين وأجانب.

«ونحن في هذا اللقاء التواصلي، لا بد وأن تكون للمستجدات مكانتها في أفق عملنا»، تؤكد رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشددة على أن مقاربة الحوار والاستماع في معالجة الشكايات ذات الصلة بحقوق الإنسان، قد أثبتت جدواها وأهميتها في الانكباب على عناصر حقوقية، غير قضائية.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تابع التعبيرات حول المطالب ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لساكنة الحسيمة وجرادة ومهلاساتها وظروفها ونتائجها منذ انطلاق الأحداث التي شهدتها المدينتين ونواحيهما.

إلغاء عقوبة الإعدام

16 نونبر 2020

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوجه نداء إلى السلطات المغربية من أجل التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دجنبر القادم، الخاص بوقف تنفيذ #عقوبة_الإعدام، إعمالاً لأحكام الدستور المغربي، في أفق الإلغاء..

زيارة أماكن الحرمان من الحرية

28 اكتوبر 2020

الآلية الوطنية للوقاية من #التعذيب قامت ما بين أبريل وشتنبر 2020 ب 12 زيارة لأماكن للحرمان من الحرية بكل من مدن تطوان وطنجة والداخلة والدار البيضاء والرباط والسطات. وقد شملت هذه الزيارات مؤسسات سجنية ومركز لحماية الطفولة ومراكز للشرطة ومركز للدرك الملكي ودار لإيواء المسنين. #MNP

الاعتصاب

06 اكتوبر 2020

المجلس سبق أن دعا لإعادة تعريف «الاعتصاب» ليشمل جميع أشكال الاعتداء الجنسي، بغض النظر عن جنس الضحية/المغتصب أو العلاقة بينهما...، ولتشديد عقوبة «الاعتصاب» وزنا المحارم، خاصة عندما يتعلق الأمر بطفل قاصر أو غير قادر على التعبير عن الرضا، حتى يتأتى وضع حد لالتباس والإفلات من العقاب

حقوق الطفل

28 شتنبر 2020

تعازيننا الصادقة لأسرة الطفلة نعيمة. نحن بحاجة إلى تطوير آليات الإنذار المبكر وتشديد العقوبات وعدم الإفلات من العقاب لردع مثل هذه المآسي التي تفجعنا بين الفينة والأخرى. المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعبر عن تضامنه الواسع مع أسرة الفقيدة نعيمة الروحي بإقليم زاكورة ويعزز عملية التنسيق مع الفاعلين المحليين لحماية الطفولة.

حقوق الفئات الهشة

13 ماي 2020

في إطار تتبع وضعية الفئات الهشة في فترة الطوارئ الصحية، عقد المجلس سلسلة مشاورات/ لقاءات عن بعد مع أطفال محرومين من الرعاية الأسرية

حقوق المهاجرين

05 نونبر 2019

تقع على عاتقنا مسؤولية كبرى في ضمان مراقبة أعمال ميثاق #الهجرة العالمي وتحقيق أهدافه الثلاثية والعشرين، التي تتقاطع فيما بينها، من أجل صياغة مسارات لتفكيك الإشكاليات المتشعبة المترتبة عن الهجرة ومقاربات لحماية حقوق المهاجرين -أمنة بوغياش، خلال افتتاح مؤتمر الشبكة الإفريقية

أحداث الحسيمة

31 أكتوبر 2019

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لوالدة السيد ربيع الأبلق، المعتقل بالسجن المحلي طنجة 2 على خلفية أحداث الحسيمة، يوم الخميس 31 /10/ 19، في اتصال هاتفي، خبر فك إضرابه عن الطعام. تجدر الإشارة إلى أن والدته قد قامت بزيارته صحبة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة- تطوان- الحسيمة

أحداث الحسيمة

24 أكتوبر 2019

أطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والدة السيد ربيع الأبلق، المعتقل على خلفية أحداث الحسيمة، على نتائج الزيارة التي قام بها بشكل مفاجئ لابنها. وطمأن المجلس والدة السيد الأبلق على وضعيته وفقا لتقرير الفحص السريري الذي أجراه طبيب المجلس بهذا الخصوص.

تعديل القانون الجنائي

09 شتبر 2019

نتابع باهتمام النقاش حول الحريات الفردية والإيقاف الإرادي للحمل الذي أثاره اعتقال السيدة هاجر الريسوني ونستنكر القذف/السب/التشهير ذي الطبيعة التمييزية الذي عبر عنه البعض زدها. سيقدم المجلس توصيات لتعديل القانون الجنائي لحماية الحريات الفردية والحياة الخاصة

تعديل القانون الجنائي

26 يونيو 2019

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب (26 يونيو) المجلس يحدد توصيته بنشر تقرير اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب ويدعو إلى تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية ذات الصلة بمدونة قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي من أجل مواكبة إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي يحتضنها #MNP

حقوق المهاجرين

23 أبريل 2019

التضييق يتزايد على المهاجرين، باعتبارهم موضوع مزايدات سياسية من قبل تيارات سياسية يمينية وقومية تناهض المهاجر وتناهض أيضا استقبال أشخاص من حضارة مختلفة وثقافة أخرى — أمنة بوغياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان شرم الشيخ، على هامش دورة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

حقوق المهاجرين

23 أبريل 2019

#إفريقيا في قلب تحديات الهجرة @AminaBouayach تشيد بإقرار القارة في 2018 موقفا موحدًا حول الميثاق العالمي للهجرة وآلية تنفيذه على المستوى الإقليمي، موقف تم التعبير عنه في وثيقة مرجعية تجعل من إفريقيا القارة الوحيدة التي قدمت رؤية جماعية حول أوجه وتحديات تنفيذ هذا الميثاق...

حقوق المهاجرين

23 أبريل 2019

التضييق يتزايد رغم أن الإحصائيات الدولية تشير إلى أن عدد المهاجرين على المستوى الدولي يبقى ضعيفا، حيث إنهم لا يمثلون سوى نسبة 3% تقريبا من ساكنة العالم، حيث بلغ عددهم حوالي 258 مليون مهاجر سنة 2017

التضييق يتزايد على المهاجرين، باعتبارهم موضوع مزايدات سياسية من قبل تيارات سياسية يمينية وقومية تناهض المهاجر وتناهض أيضا استقبال أشخاص من حضارة مختلفة وثقافة أخرى — أمانة بوغياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان شرم الشيخ، على هامش دورة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تزويج القاصرات

22 مارس 2019

في مقابل التضرع بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإبقاء على تزويج القاصرات... تبين المتابعة الميدانية والشهادات المحصل عليها أن تزويج القاصرات يساهم في تزايد الهشاشة، وأحيانا يؤدي إلى وضعية الفقر المدقع. — أمانة بوغياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تزويج القاصرات

22 مارس 2019

المجلس يسجل بارتياح كبير انخراط المواطنين والمواطنات، عبر منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، سواء محليا أو جهويا أو وطنيا، في دعم حملة «تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء... تثبيت القاعدة القانونية» وطرح الجوانب المتعددة لظاهرة تزويج القاصرات --- أمانة بوغياش، رئيسة المجلس

تزويج القاصرات

24 فبراير 2019

رئيسة المجلس @AminaBouayach خلال برنامج شباب VOX على قناة @Medi1TV زواج القاصرات أكبر انتهاك لحقوق الطفل وحقوق النساء... انتهاك لا يمكن القبول به في مغرب اليوم، خاصة أن ضحايا الإذن بالزواج تجاوز 30 ألف ضحية، غالبيةهم العظمى من الفتيات (99%). الاستثناء أصبح هو القاعدة!



العنف في الاحتجاجات

24 فبراير 2019

تشبنا بالقيم الكونية لحقوق الإنسان، لا يمكننا القبول بالعنف في الاحتجاجات، كيفما كان ومن أي طرف كان... كما أن معالجتنا لتدبير الاحتجاجات لا يجب أن تخضع لمنطق وجود تصريح من عدمه، خاصة أن غالبية الاحتجاجات في المغرب هي احتجاجات غير مصرح بها @AminaBouayach في أول حوار تلفزي مباشر

زيارة أماكن الحرمان من الحرية

31 يناير 2019

بقرار من رئيسة المجلس، تم انتداب فريق من ثلاثة أعضاء، من بينهم طبيب شرعي، للتحري بخصوص الوضعية الصحية للسيد ناصر الزفرافي والاطلاع على ملفه الطبي. تقرير الطبيب الشرعي المنتدب أوضح أن الحالة الصحية للسيد الزفرافي لا تثير أي قلق...

إلغاء عقوبة الإعدام

19 يناير 2019

إلغاء #عقوبة_الإعدام والانتصار للحق في الحياة المجلس يؤكد موقفه من إلغاء العقوبة ويدعو البرلمانين إلى حوار عميق حولها في خضم مناقشة التشريع الجنائي (+ نص كلمة رئيسة المجلس السيدة أمينة بوعيش خلال جمع عام الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام)



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

توثيق دينامية المجلس من
خلال بلاغاته وتدويناته على
مواقع التواصل الاجتماعي

2020 - 2018

أكتوبر 2022

@CNDHMaroc



www.cndh.ma